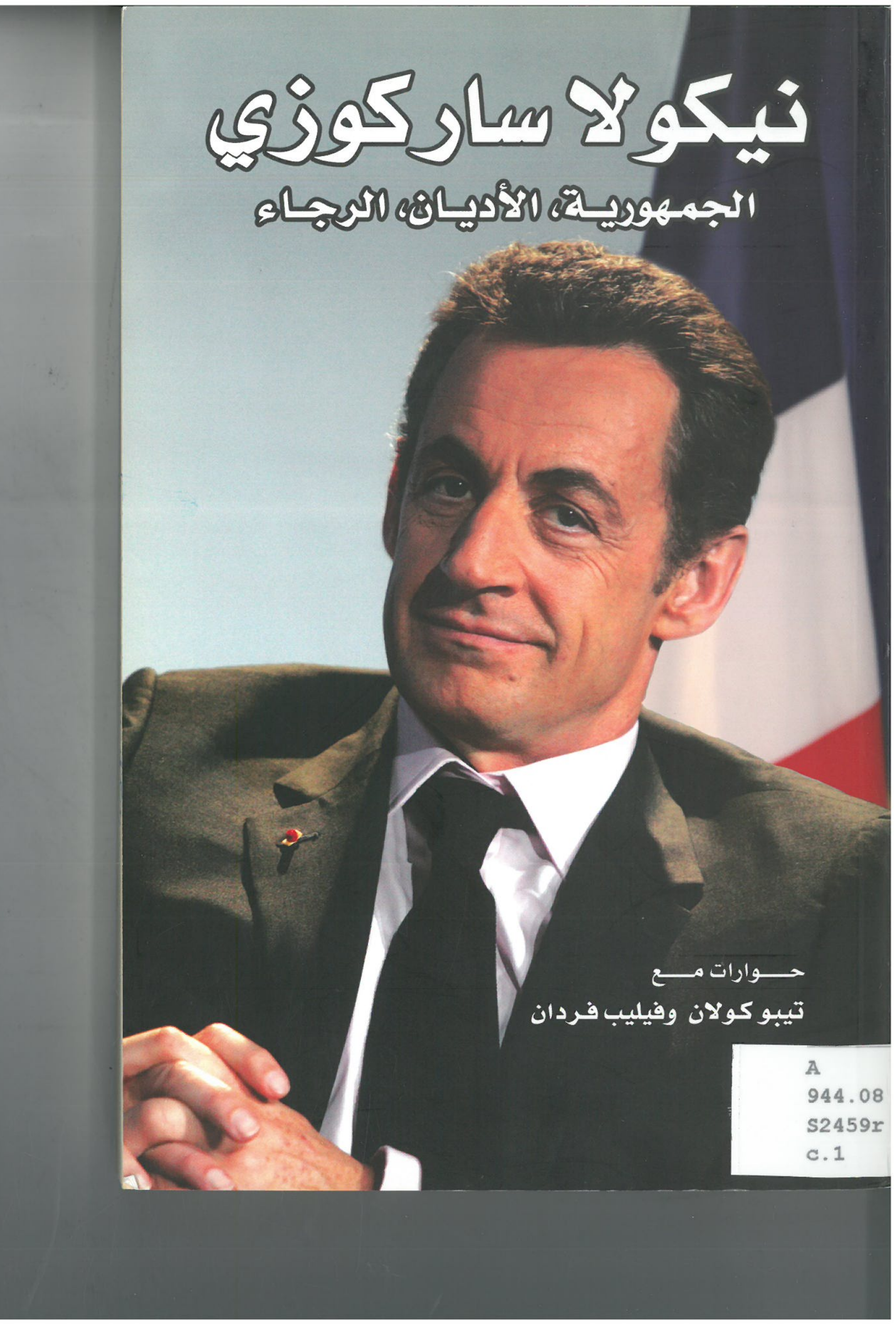

نيكولا ساركوزي
الجمهورية، الأديان، الرجاء
حوارات مع
تيبو كولان وفيليب فردان
A
944.08
S2459r
c.1

نيكولا ساركوزي

الجمهورية، الأديان، الرّجاء

حوارات مع

تيبو كولان وفيليب فردان

ترجمة :

بسام حجار



الناشر
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، المملكة المتحدة

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

ISBN 978-9953-0-1473-9

Published in 2009
By the Druze Heritage Foundation
48 Park Street, London W1K 2JH, UK
Tel: 020 7629 7761
Fax: 020 7499 3386
www.druzeheritage.org

Cover Design by To Design ads.
Printed by Modern Printing Center

تمهيد

حين علمت باهتمام الرئيس نيكولا ساركوزي بالقضايا الروحية ووضعه كتاباً يعالج المعتقدات الدينية ودورها في تقريب الحضارات ، وفي بناء المجتمع السياسي ، تملكني شعور كبير بضرورة الاطلاع على كتاب *La République, les religions, l'espérance* والعمل على تعميم مفهوم هذا الكتاب لما فيه من فائدة مميزة للمجتمع الإنساني.

فكان أن تعاونت مع الآنسة سنية رشيد القاضي التي هيّئت مشكورة الأجواء اللازمة لعقد اجتماعات في قصر الاليزيه من أجل نيل موافقة الرئيس سركوزي على ترجمة كتابه إلى اللغة العربية فله امتناني لهذه البادرة الكريمة.

ولا يسعني أخيراً إلا أن اشكر السيد Claude Gueant أمين عام قصر الاليزيه على مساعدته، كما وأشكر مؤسسة Éditions Du Cerf التي نشرت الكتاب باللغة الفرنسيّة، على تسهيل مهمتنا وموافقتهم على ترجمة الكتاب ونشره باللغة العربيّة.

إن مؤسسة التراث الدرزي تأمل في أن يلاقي نشر هذا الكتاب باللغة العربية الصدى الذي يستحق.

سليم خير الدين
مؤسسة التراث الدرزي

Il m'est agréable de constater que la Fondation du Patrimoine Druze a pris sur elle la traduction en arabe de mon ouvrage La République, les religions, l'espérance: Entretiens avec Thibaud Collin et Philippe Verdin afin de le mettre à la disposition des lecteurs libanais et arabes. J'ai l'espoir que la diffusion de ce livre lui permettra de contribuer au rapprochement de nos civilisations et à la réduction des malentendus qui les séparent. J'espère aussi qu'en s'efforçant de présenter une juste notion du respect des religions et de celui des aspirations humaines relatives au bien de l'humanité et à son avenir, ce livre contribuera à jeter les fondements d'un dialogue sur le besoin d'une liberté d'espérance, nécessairement liée à la liberté religieuse.

يسرني أن تقوم مؤسسة التراث الدرزي بترجمة كتابي «الجمهورية، الأديان، الرّجاء» - حوارات مع تيبو كولان وفيليب فردان - إلى اللغة العربية خدمة للقرّاء اللبنانيين والعرب. ويحدوني الأمل والتمني أن يساهم نشر هذا الكتاب في أداء دوره بتقريب الحضارات بعضها إلى بعض وتقليص الفوارق فيما بينها، وكذلك في وضع أسس للحوار حول الحاجة إلى حرية الرّجاء المتعلقة - حكماً - بالحرية الدينية، عن طريق تقديم المفهوم الصحيح لمبدأ احترام الأديان واحترام تطلعات البشر، لما فيه خير الإنسانية ومستقبلها.

تيبو كولان (Thibaud Collin) من مواليد العام ١٩٦٨، وهو مجاز بالفلسفة.

فيليب فردان (Philippe Verdin) من مواليد ١٩٦٦، وهو رجل دين ينتمي إلى الرهبنة الدومينيكانية.

Les Éditions du Cerf, 2004

«ثمّة أناس في فرنسا يرون في الجمهورية وَضْعاً مُستتبّاً وهادئاً، وغايةً نحوها تقود الأفكارُ والأعرافُ المجتمعاتِ الحديثةَ يوماً بعد يوم، ويودّ هؤلاء، صادقينَ، أن يعدّوا الناس ليكونوا أحراراً. وعندما ينتقدون المعتقدات الدينية فإنّما يفعلون مُنقادينَ لأهوائهم لا لمصالحهم. الاستبداد هو الذي يستغني عن الإيمان، أمّا الحرية فلا. فالدين حاجةٌ للجمهورية التي يدعون إليها أكثر منه للمَلَكيّات التي يقبّحون، وللجمهوريات الديمقراطية أكثر من سواها.»

ألكسي دو توكفيل
(«عن الديمقراطية في أميركا»، الجزء الأوّل، القسم الثاني، الفصل التاسع.)

تمهيد

لحظة فراغي من تدوين السطور الأخيرة في هذا الكتاب، اختُطِفَ اثنان من مواطنينا (هما كريستيان شينو وجورج مالبرونو) في العراق واحتجزا من قبل أولئك الذين سبق لهم أن اغتالوا أنزو بالدوني، زميلهما الإيطالي. لعلّهم، هما ومترجمهما العراقي، ليسوا وحدهم ضحايا عملية الخطف والاحتجاز هذه، وإنّما أيضاً ملايين المسلمين في نواحي العالم بأسرِه الذين يعانون، مرّةً أخرى، من عدم التمييز بينهم وبين أعمال هؤلاء المجرمين البربرية. إنّهم ملايين من المؤمنين الذين تنالهم الشبهة جرّاء سلوك بعض المتعصّبين المتهوّرين الذين يدّعون الانتماء إلى معتقد وإلى رجاء يدعوان إلى نقيض ما آلت إليه حالهم. المتعصّبون باسم الله هؤلاء لا يمتّون إليه بصلة. إنّهم مهووسون بالكراهية والثأر والدم والدمار والقسوة، كما أنّهم يحرّفون رسالة محبّة وسلام جاعلين منها أداة حرب.

وإذا كان ردّ فعل مجتمعنا المحلّي والمجتمع الدولي نموذجياً في إجماعِه على إدانة ما جرى والإعراب عن تضامنه، فإنّ ردّ فعل مسلمي فرنسا، عبر «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» (CFCM)[١]، ومن ضمنِه «إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» (UOIF)[٢]، يُعدّ عاملاً إيجابياً ثميناً لمساعدة بلادنا في التصدّي لهذه الأزمة.

---

(١) سوف نشير إليه حيث اقتضى فيما يلي بـ م. ف. د. إ. (م)

(٢) سوف نشير إليه حيث اقتضى فيما يلي بـ إ. م. إ. ف. (م)

ففي المقام الأوّل يُعلنُ الـ م. ف. د. إ.، وهو ممثّل جميع تيّارات الإسلام في فرنسا، أمام العالم أجمع وأمام المُختطفين بأنّ الإسلام براءٌ من مثل هذا الصنيع. وما من صوتٍ أقوى وأكثر صدقية من هذا الصوت الذي يندّد بما التبسَ على عقولِ الخاطفين، وينزع عن مطالبهم كلَّ صدقية ويتصدّى لأي خلطٍ محتملٍ بين أفعال هؤلاء والإسلام الحقّ.

وبجرأةٍ أودّ هنا أن أحييها، يُسهمُ الـ م. ف. د. إ. في مساعدة الحكومة الفرنسية أيضاً في توفير الدليل من قبل المرجعيّات الفكرية والفقهية الإسلامية، على أنّ علمانيتنا ليست موجّهةً ضدّ الأديان، وإنّما هي تجسّد، على الضدّ من ذلك، طريقتنا في ضمانِ حريّة المُعتقَد وحريّة العبادة. وبما هو أشبه بتغيّر مفاجئ في الموقف لا يملك سرّه إلاّ التاريخ وحده، يشرح ممثلو الإسلام في فرنسا بأنّ الجمهورية تنسجم مع الإيمان والممارسة الإسلاميين، وأنّ قتلَ البشر تحت شعار محاربة العلمانية ليس سوى خطيئة مميتة تُرتكب في حقّ الإسلام «وظلم خالص في حقّ فرنسا» كما عبّر مرشد مسجد باريس دليل بو بكر. ومَن قد يُغفِل أيضاً حقيقة أنّ هذا الموقف يزداد قوةً ووزناً جرّاء تبنّيه من قبل اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا الحاضر بقوّة والمعترف به داخل م. ف. د. إ.؟

لطالما آمنتُ بضرورة قيام الـ م. ف. د. إ. ووجود الـ إ. م. إ. ف. في إطار هذا المجلس. ومما لا شكّ فيه أنّ عمل الـ م. ف. د. إ. في التصدّي لهذه الأزمة هو خير دليل.

لقد قادتني مُصادفات، أو الأحرى تقلّبات الحياة السياسية بين أيار/مايو سنة ٢٠٠٢ وآذار/مارس سنة ٢٠٠٤، إلى تولّي مهام وزارة الداخلية في ظلّ ظروف اقتصادية واجتماعية اتسمت ببروز مشكلة انعدام الأمن، وتردّي نموذجنا للاندماج الاجتماعي، والاستئناف المقلق للاعتداءات العنصرية والمعادية للسامية، والخلط المتعاظم بين الدين والأصولية، وبين الإسلام والإرهاب، سواء على المستوى

الوطني أو العالمي. وقد جمعتُ بين حرصي الدؤوب على ترسيخ الأمن على نحوٍ فاعلٍ وعادلٍ في وقتٍ معاً، ومكافحة الجنوح والخلط بين الأمور بالإصرار عينه، وإرفاق التدابير المباشرة التي كنّا نتخذها بسياسةٍ بعيدة الأمد تمهّد لتصالح الفرنسيين مع نموذجهم الاجتماعي المبني على الالتزام الجَمعي ببعض القيم الجوهرية وعلى احترام الاختلافات، وبين مهام وزير شؤون الديانات[1]، التي تناط تقليدياً بوزير الداخلية، لكي أجعل من المسائل الدينية جانباً مهمّاً من جوانب عملي كوزير.

وأضيف هنا أنّ تنقّلي الدائم ميدانياً على مراكز رجال الشرطة والدَرَك الذين يواجهون يومياً أشدّ أشكال البؤس الإنساني دراماتيكية، والصلات العديدة التي أقمتها بالضحايا وأسَرِهم، قادتني إلى التعاطي بوتيرة يومية تقريباً مع مسألة الرجاء ومعنى الوجود. وسوف يظلّ لقائي أهالي وأسَر الأطفال أو الشبان المفقودين أو الذين تعرّضوا للاغتصاب أو قُتلوا غيلةً، من اللحظات الأشدّ تأثيراً وعمقاً في حياتي.

ولأعترف أنّني ما كنتُ لأمتلك مثل هذين القدرين من القوة والاهتمام في ممارسة مهامي لو أنّ مسألة الرجاء هذه، وما لها من صلةٍ بالدين والمجتمع والجمهورية، لم تشكّل، منذ أمد بعيد، بعداً وازِناً في قناعاتي وأفكاري الشخصية. إنّ قناعتي الراسخة مع الوقت تقولُ إنّ الحاجة إلى الرجاء هي جزء لا يتجزّأ من الوجود الإنساني؛ وإنّ ما يجعل الحرية الدينية على هذا القدر من الأهمية هو أنّها متعلّقة، في الحقيقة، بحريّة الرجاء.

إنّ صفحات هذا الكتاب إنّما هي حكاية هذا اللقاء الذي لم أخطّط له مسبقاً، بين مسار شخصيّ وبين ممارسة مهام وزارية لعبت فيها المسائل الدينية دوراً مهمّاً. وقد أردت أن أكون فيه صادقاً قدرَ

---

(١) ولعلّ صفة القيّم، أو ناظر شؤون الديانات، هي الأفضل، غير أننا مِلنا هنا إلى استخدام التسمية الشائعة في أدبيّات اليوم.. (م.)

المستطاع، ما حدا بي إلى التعبير عن بعض العواطف الشخصية، وما أرغمني أحياناً على إيضاح الفوارق الطفيفة في المسلّمات التي أؤمن بها! ورجائي أن يُفهَم من قراءته أنّه دعوة إلى التسامح.

ن. س.
٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤

الفصل الأول

العلمانية والحالة الدينية

سنة ٢٠٠٤، «وزير شؤون الديانات».

سيّدي الوزير، لقد مارست بين أيار/ مايو ٢٠٠٢ وآذار/ مارس ٢٠٠٤، مهام وزير الداخلية، وتالياً مهام «وزير شؤون الديانات». فما الصلة التي كنت تراها بين الحفاظ على النظام العام وبين المسألة الدينية؟ وماهي مهمّة «وزير شؤون الديانات» في سنة ٢٠٠٤؟

لقد اضطلعت بمسؤولياتي كاملةً كوزير لشؤون الديانات. وعلى الضدّ ممّا فعله عددٌ من أسلافي في هذا الموقع، لم أدعُ إلى عدم اكتراثٍ لَبِقٍ حيالَ الأديان؛ ولم أشعر يوماً بالحاجة إلى الاعتذار لكوني وزيراً لشؤونها، بل على العكس من ذلك، اضطلعتُ بالمهمّة الموكلة إليّ بكلّ مسؤولية. ورأيي أنّنا بالغنا طوال السنوات المنصرمة الأخيرة في إيلاء الأهميّة للقضايا الاجتماعية، وقلّلنا، إلى حدّ بعيد، من أهمية الحالة الدينية والشأن الروحيّ.

إنّ وجود الشأن الروحي يرقى تماماً إلى اللحظة التي أدرك فيها الإنسان مصيره الفريد والمتمثّل في كونه إنساناً. كما أنّ الشأن الروحي هو مسألة الرجاء؛ الرجاء في أن يكون للإنسان، بعد الموتِ، إمكانية إتمام هذا المصير في الحياة الأبدية. فَمُذْ وعى الإنسان أنّ له مصيراً، شعرَ بالحاجة إلى الرجاء. ومهما بدا أنّ المسألة الاجتماعية جوهرية فإنّها، مع ذلك، ليست مُلازمةً لجوهر الوجود البشريّ شأن المسألة الروحية.

لقد اتفق أن كُلِّفَ وزير الداخلية، أثناء فترات معيّنة بين الثورة الفرنسية وعام ١٩١١، ومن دون انقطاع منذ العام ١٩١٢، رعاية شؤون الديانات. وكان بعض من سبقني إلى هذا المنصب يميل إلى إغفال ذلك أو إهماله. ولا أخفي عليكم أنني، فيما يعنيني، اضطلعت بهذه المسؤولية باهتمام وفضولٍ، وحتّى ببعض الاستئناس غالباً. وعليه، حاولتُ أن أقيم حَواراً دائماً مع رؤساء الأديان المختلفة المنتمية إلى بوتقة الأمّة الفرنسية، وأن أكون مطلعاً على ما يجري في الوسط الديني.

وأضيف هنا أنّ حفظ النظام العام، وهو في طليعة مهام وزير الداخلية، ليس غاية في حدّ ذاته، وإنّما هو الشرط لممارسة الحريات. إذ غالباً ما ينسى البعض أنّ وزارة الداخلية هي في المقام الأوّل وزارة الحريات الأساسية: حرية الاجتماع، حرية التظاهر، حريّة الانتخاب، حريّة الانتماء إلى جمعيّات وروابط، حريّة التنقّل، والحريّات المحليّة... فمن المنطقيّ إذاً أن تشمل أيضاً حريّة العبادة.

لقد ثمّنتُ عالياً إذاً هذه المسؤولية التي اضطلعتُ بها مُدركاً مغزاها وطابعها الحسّاس. يُعنى الدينُ بـ «الجوهري»، أي بمعنى الحياة وباعثها. ولا ينبغي لمثلِ هذا التأمّل أن يثير قلق الجمهورية بل إنّه مفيدٌ لها لشدّة تكامله مع مبادئها. الروحانيّ ملك الأديان، والزمنيّ ملك الجمهورية. أمّا التوازن فينشأ عن ضرورة إيجاد التناغم بين المُلكَيْن! ولكن حساسية المسألة الدينية في بلدنا مردّها إلى كونها مسألة تمسّ «الجوهريّ».

لا يطالب أتباع التيّارات الدينية الكبرى بما يتعدّى حريّتهم في عيشِ إيمانهم. ولا يتقبّلون بيُسرٍ أن يُنظر إليهم كتهديد، لا بل كخطر داهم. إنّهم لا يفهمون جيّداً تسامح المجتمع التلقائي حيال مختلف أشكال المجموعات أو الانتماءات أو السلوكات الأقلوية وموقفه الحذر إزاء الأديان. ويحيون في ظلّ وضع مماثلٍ بشعورٍ مضمَر بالغبن! لجميع هذه الأسباب علّقتُ أهمية بالغة على دوري كوزير لشؤون الديانات.

ما هي القضايا الخاصّة التي يطرحها وجود الأديان وصلاتها بالسلطات العامّة في فرنسا اليوم؟

تشكّل الأديانُ قضيّة كبرى في مجتمعنا لأنّها حاملة الرجاء. فالحالة الدينية تشكّل عنصراً أوّلياً من خلال إدراجها «الحياة» في صيرورة لا تتوقّف مع الموت. ولذلك لا أتبنّى فهماً فئوياً للعلمانية. ولا حتّى رؤية لعلمانية لا مُبالية. إنّي أؤمن بحاجة غالبية نساء ورجال عصرنا هذا إلى ما هو ديني. كما أؤمن بأنّ موقع الدين في فرنسا مطلع الألفية الثالثة هو موقع مركزيّ.

ولكن أودّ أن أوضح هنا أنّه ليس موقعاً خارج الجمهورية، ليس موقعاً منافساً للجمهورية وإنّما موقع «في» الجمهورية. فالجمهورية تضمن علمانية عامّة، ما يعني أنّه يعود إلى مسؤولي الشأن العام، وعلى الأخص وزير شؤون الديانات، الحرص على قدرة جميع هذه الديانات على العيش في الجمهورية، وعلى التعبير والتبليغ، ولكنْ بما لا يتعارض مع قواعد العلمانية، أي بمساواة تامّة.

إنّي أؤمن إذاً بعلمانية إيجابية، أي علمانية تضمن حقّ المرء في ممارسة إيمانه بوصفه حقاً أساسياً من حقوقه الشخصية. فالعلمانية ليست عدوّ الأديان. بل على العكس، إنّها ما يضمن لكل فرد حريّته في أن يؤمن وفي أن يمارس إيمانه.

لا يعني أنّ على الكنائس أن تهيمن على المجتمع، وأن تلزمه بقواعدها أو تفرض عليه سلّماً أخلاقياً بعينه أو حتّى تقويماً بعينه. أولاً، لأنّ الواقع الديني قد يكون مستقلاً عن الكنائس. إذ يستطيع المرء أن «يؤمن» من غير أن ينتمي إلى أي «منظمة». ثانياً، لأنّ من واجب الأديان أن تعنى بما هو روحيّ لا بتدبير ما هو زمنيّ. وثالثاً وأخيراً، لأن حقّ المرء في ألاّ يؤمن هو أيضاً جزء من الحريّات الأساسية. إنّ الإقرار بأهمية المعطى الديني في حياة الإنسان لا يتعارض مطلقاً مع التوق إلى رؤية المجتمع حرّاً من كلّ هيمنة، بما فيها هيمنة الكنيسة.

وأرى، فضلاً عن ذلك، أنّ الفصل بين الدولة والكنيسة هو شرط حاسم للسِلم الديني. ولذلك أراني متشبّثاً بهذا المبدأ.

إذاً العلمانية كما تراها هي علمانية في خدمة الأديان، أي في خدمة التعبير عن هذا الرجاء الذي يحتاج الإنسان إليه.

لا، العلمانية ليست في خدمة الأديان لأنّ مثل هذا القول قد يعني أنها خاضعة لها. غير أنّ العلمانية تحترم، لا بل تصون للفرد حقّه الذي لا يجوز التصرّف به، في ممارسة دينه. فالعلمانية هي في خدمة حرية كلّ مواطن من مواطني الجمهورية في أن يُمارس أو لا يمارس ديانة وأن ينقلها إلى أولاده كما يحلو له. وحق ممارسة الدين هذا لا يقلّ أهمية عن الحق في التجمّع والحقّ في التعبير والحقّ في افتراض البراءة قبل إثبات الجرم. وهي أخيراً إقرار بحقٍّ جامع في الرجاء. قد يكون رجاء المواطنين «المؤمنين» عامل ثراء للجمهورية، من غير أن يعني ذلك أنّهم أعلى مرتبةً من غير المؤمنين. فلكلٍّ مكانته، ولكنْ ليس على المؤمن أن يبرّر إيمانه، ومن واجب الجمهورية حتّى أن تسهر على توفير الشروط المواتية لممارسته إيمانه.

مع ذلك، هل ترى أنّ لحرية الاعتقاد صلة ما بجوهر المحتوى الجمهوري؟

إني أرى أنّ حق المرء في ممارسة ديانته هو حرية من بين حريّات أخرى، لا أكثر ولا أقلّ. والحال أنّ الجمهورية هي ما يضمن لكلّ منّا احترام حريّاته الأساسية. فضمان حرية ما، هو الأساس الذي تقوم عليه القيَم الجمهورية. وكلّما ضمنت الجمهورية حريّة من الحريّات رسّخت جذورها أكثر فأكثر. حتّى المظاهرات ضدّ الجمهورية - عندما تعبّر بطريقة ديموقراطية - فهي تدعّم أسس الجمهورية!

لكن من المفيد التذكير بهذه الحقيقة في ظلّ الظروف الخاصّة التي نحياها حيث لا يميّز البعض بين المؤمنين والمتطرفين. تُعوزنا الرزانة في نقاش غالباً ما ينزع إلى الحدّة وإلى تعميم الخلط بين

الأمور: الدين ليس عدوّ الجمهورية. وليس في الحياة الروحية ما يتعارض مع مِثال الجمهورية. الدين لا يكون «ضدّ» الجمهورية ما دام يُمارس في إطار الجمهورية. وبرأيي ثمة الكثير من جوانب السلوك التي تثير النقاش أكثر من التديّن، أو هي، بالتأكيد، أشدّ خطورة منه.

غير أنّ هذه الحرية لا تخلو من انعكاسات على المجتمع نفسه.

لكلّ حريّة من الحريّات الأساسية انعكاساتها على المجتمع. ولذلك يُقالُ إنّ لازمتها هي المسؤولية. ذلك أنّ هذه الحرية لا تبيح بالطبع كلّ ضروب التصرّفات والممارسات والمواقف. إذ ينبغي لحرية الاعتقاد، شأنها في ذلك شأن جميع الحريات الأخرى، أن تحترم معايير بعينها وجملة قواعد لا يجوز لها أن تكون متعارضة مع القيم الجمهورية.

الدين في خدمة المجتمع

ولكن هل للأديان أهمية معيّنة في توازن مجتمعنا؟ هنا لا أتردّد لحظة في الإجابة بنعم مُضاعَفة. نَعَم، لأنّ الديانة الكاثوليكية لعبت دوراً على مستوى التربية المدنية والأخلاقية طيلةَ سنوات، من خلال نظام التعليم الديني الذي كان متّبعاً في جميع القرى الفرنسيّة. فقد منحَ التعليم الديني المسيحي أجيالاً بأكملها من المواطنين حسّاً أخلاقياً لا يُستهان به. ففي ذلك الوقت كان الجميع يتلقّون تعليماً دينياً مسيحياً حتّى أبناء الأسَر غير المتديّنة؛ ما أتاح اكتساب قيم مهمّة لتوازن المجتمع. وما من شكّ في أنّ الكنيسة الكاثوليكية الّتي لبثت شبه مهيمنة حتّى النصف الأول من القرن العشرين، قد لعبت دوراً تربوياً، لا بل دوراً محفزاً للاندماج، في المجتمع الفرنسي. ولم يكن الأمر مختلفاً على الإطلاق في كنف الأسر المنتمية إلى الديانة أو التقاليد اليهودية أو البروتستانتية والتي تنطوي في الحقيقة على قيم فردية واجتماعية مشتركة مع الكنيسة الكاثوليكية، والتي أسهمت، بما حملته أيضاً من خصوصيّات، في بناء الهوية الوطنية: نذكر منها، على سبيل

المثال، التشبّث العنيد بالجمهورية وإرادة الاندماج النموذجية لدى اليهود، وهاجس حريّة المعتقد لدى البروتستانت. أمّا اليوم، فإننا ندرك، وقد خلت ضواحينا تقريباً من دور العبادة الرسمية والعامة، كم كان مثل هذا الإسهام الروحي ليشكّل عامل تهدئة، وكم يكون حجم الفراغ الذي يخلّفه عندما يزول.

ونَعمْ أيضاً لأنّ الإسلام اليوم، شأنه في ذلك شأن الديانتين اليهودية والمسيحية الحاضرتين منذ زمن أبعد في المجتمع الفرنسي، له دور جديدٌ لكي يؤدّيه. فممّا لا شكّ فيه أنه من الأفضل بما لا يُقاس، حيثما كان في أرجاء فرنسا، وخاصّة ضواحي المدن حيث تجتمع كلّ أنواع اليأس والإحباط، أن يُتاح للشبّان رجاؤهم الروحيّ بدل أن ترسخ في عقولهم وأنفسهم ديانةٌ واحدة هي ديانة العنف والمخدّرات والمال. إنّ كلّ ما يُضفي على الحياة معنىً، وكلّ ما يوحي بأنّ الحياة ليست سلعة استهلاك فوريّ، وكلّ ما يساعدُ في توعية الناس على أنّ الجُهد المبذول مُقابله ثوابٌ، وأنّ إتمام الواجب هو عاملُ تكاملٍ للشخصيّة، إنّما يُغني مجتمعنا. لا أعتقد أن أي مجتمع يحتاج إلى التديّن لكي يوجَد، ولكن أعتقد أنّ المتديّنين، أي النساء والرجال الروحانيين، والناس المؤمنين عموماً، هم عاملٌ مُهدّئ. فهل أجرؤ على القولِ إنّهم عامل تمدّن؟ فمن يكون الإنسان المؤمن، في حقيقة الأمر، إن لم يكن هو الإنسان الممتلئ رجاءً؟ ومن شأن هذا الرجاء أن يمهّد، في الديناميكية الجَمعيّة للمجتمع، لاحتمال تعبئةٍ في سبيل الصالح العام وإدراكٍ عميقٍ للحياة. إنّني مقتنع كلّ الاقتناع بأن الروحانية الدينية والممارسة الدينية من شأنهما الإسهام في تهدئة مجتمعِ الحريّات وضمان استقرارِه.

نُلاحظ، في سياق كلامك هذا، تطوّراً ملحوظاً قياساً بالخطاب الذي صاحَبَ منطلقات العلمانية الفرنسيّة. إذ بدت العلمانية، بدءاً من العام ١٨٧٥، كإيديولوجية صراعٍ ضدّ الكاثوليكية. وهذا ما أكسبها هالتها،

ذلك أن قوّة الفكرة السياسية غالباً ما تُقاسُ بحجم خصمها. ثمّ أنّ تراجع الدينيّ الملحوظ، وخاصة المذهب الكاثوليكي بوصفه ديانة الفرنسيين الأولى، قد تزامن في الحقيقة مع تراجع السياسيّ بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠. وفي السياق نفسه تقول إنّ للدينيّ دوراً جديداً يؤدّيه. وقد يجوز لسامعِك الظنّ بأنك تقترح على الدينيّ أن يكون بديلاً من الدور الذي ما عاد المِثالُ الجمهوري يؤدّيه.

بديلاً؟ أبداً، على الإطلاق. إنّ المِثال الجمهوري القائم على تكافؤ الفرص، والتراتبية الاجتماعية المبنية على أساس الأهلية الفردية، والتنمية المتوازنة لجميع المناطق، والتعليم للجميع، يبقى راهناً كلّ الراهنية. ولكن ثمّة تكامل لا يمكن إنكاره بين هذا المثال وبين الرسالة الأصيلة للأديان.

عرفنا بادئ ذي بدء الديانة التي تسنّ القانون؛ وبهذا المعنى يمكن القول إنّ الخلطَ بين المستويين الديني والسياسي كان كاملاً عندما على عهد النظام القديم. لذلك، ربّما، كان من الأفضل أن نسمّي الأشياء بأسمائها: فما يؤخذ اليوم على المسلمين، في البلدان الإسلامية، هو نفسه ما شهدناه، نحن، قبل بضعة قرون من الزمن، من حيث التداخل التام بين السلطتين الدينية والمَلَكية.

ثمّ شهدنا إرادة الجمهورية في الانعتاق من نفوذ الدين الذي بات مهيمناً. فكان عصر العلمانية المُكافحة.

بعد ذلك دخلنا حقبةً من التطبيع والتوازن حيث برهَنت الأديان أن مكانتها محفوظةٌ كاملةً في الجمهورية. فالجمهورية تنظّم الحياة في بعدها الزمنيّ. والأديان تسعى لأن تُضفي على الحياة معنى. فلا تعارض إذاً على مستوى البنية. وحده النزوع الفئوي، من هذا الجانب أو ذاك، هو الذي يولّد المواجهة، وهي مواجهة فاقدة المعنى بأية حال، لأنّ لا تنافسَ فعلياً بين المجالَين. إني أدعو إذاً إلى رؤية ملطّفة للصلاتِ بين السياسة والدين. ولهذا السبب بالذات أؤمن بفصل الدولة عن الكنيسة.

الكنائس فارغة

أنتَ تقول إننا قلّلنا من شأن المسألة الروحية في السنوات المنصرمة. والحال أنّ الممارسة الدينية تتراجع على نحو ملحوظ في بلدنا. حتّى لدى المسلمين، إذ أن معدّل المواظبين على أداء الفروض الدينية لا تتجاوز الـ ١٥ في المئة.

هناك بالتأكيد معطيات موضوعية تؤشّر على تراجع الممارسة الدينية المنتظمة. ومع ذلك فإني لا أفسّر هذا الأمر بأنه انصرافٌ من قبل مواطنينا عن المسألة الروحية، وإنّما هو تحوّلٌ في صلة الأفراد بالممارسات الدينية التقليدية. إنّ مسألة الرجاء، أي مسألة معنى الحياة، هي، بلا شكّ، المسألة الأهمّ في الوجود، وتبقى هي المسألة المركزية في نظر مواطنينا. ولا يسعنا اختزالها بارتياد أماكن العبادة.

هذا من ناحية؛ أمّا من الناحية الأخرى، فإنّ تراجع الممارسة الأسبوعية لا يعني أنّ بعض الأعياد السنوية أو بعض التجمّعات فقدت من قدرتها الهائلة على التعبئة، إذا اعتبرنا، على سبيل المثال، بنجاح «الأيام العالمية للشبيبة في باريس»[1]، قبل سبع سنوات، والتي جمعت مئات الآلاف من الشبّان حول يوحنا بولس الثاني. ويصدق هذا على «نجاح» التجمعات اليهودية، كتجمّع «١٢ ساعة لأجل إسرائيل» الذي احتشد فيه خمسون ألف شخص، أو ما تحرزه التجمّعات الإسلامية من تعبئة وحشد. الكنائس تغصّ بالمصلّين يوم الشعانين أو لمناسبة قدّاس منتصف الليل. فلا ينبغي لنا اختزال تأثير الأديان بعدد المؤمنين الذين يمارسون الشعائر بانتظام. إنّ تناقص أعداد الناس التي ترتاد الكنائس لا يعني بأية حال أنّهم باتوا أقلّ التفاتاً إلى المسألة الروحية، بل يعني أنّ الميل إلى عيش التجربة الروحانية بات أكثر ارتباطاً بمسارٍ فرديّ، بمسيرة بحثٍ شخصية تتخلّلها محطات أليمة كتجربة فَقْدِ عزيز على سبيل المثال. ما يعني أيضاً أنّ أزمة الكنائس لا تشير بالضرورة على أزمة إيمان.

(١) من ١٩ إلى ٢٤ آب/ أغسطس سنة ١٩٩٧.

إلى ذلك، أقول إنّ الدينَ ليس ظاهرة شعائرية فحسب، فهو أيضاً عنصر من عناصر الهوية الثقافية. وأذكر هنا أن اليهود غير المواظبين على أداء الشعائر الدينية غالباً ما يقصدون الكنيس في يوم الغفران، وأنّ أشباهَ هؤلاء من المسلمين يعتبرون، هم أيضاً، الإسلامَ جزءاً لا يتجزّأ من هويتهم. لماذا؟ لأنّ عدداً منهم يشعر بأنّه يهوديّ أو مسلمٌ في نظر الآخر. ذلك أن موقف الإنكار أو اللامبالاة حيالَ التزام دينيّ هو، إلى حدّ ما، أشبه بالتخلّي عن جماعة المنشأ، أشبه بتَرْكِ ميراث أو جانب من جوانب الحياة الشخصيّة. لا يقتصر الواقع الديني على بعدٍ روحيّ فحسب، بل يشمل بعداً ثقافياً أيضاً. فإذا ما جمعتم بين الحاجة إلى الرجاء ولزوم الجذور الثقافية في تحديد الهوية، حصلتم، فيما يبدو لي، على أحَد الأسباب المقنعة التي تبرّر، استناداً إلى التجربة، العبارة الشهيرة التي تُنسَب إلى أندرِه مالرو عندما قال: «إن القرن الواحد والعشرين سيكون دينياً أو لن يكون.»

لقد أُخِذَ عليّ استخدامي عبارة «مُحافظ مُسلِم»، لظنّهم، مخطئينَ، أنني كنت أرغب في تعيين محافظٍ على أساسِ معتقداته الدينية. ولكنّي أنحّي جانباً كلّ تهجّم سياسيّ. فمن غير المُجدي الردّ على محاجّة لا يبرّرها موضوعها بل غَرضُ منشئها. أمّا في العمق فهناك الكثير مما نستطيع قوله حول المسألة. عندما يتحدّث أحدنا عن اليهود، لا يشير بالتسمية إلى الذين يرتادون الكنيس بل إلى الذين ينتمون إلى هذه الطائفة. ويصدق الأمر عينه على المُسلمين. إذ ليس المقصود بتسمية المسلمين الذين يرتادون المسجد، بل الذين تلقّوا، بسبب من تاريخهم الفردي، الإسلام كميراث ثقافي وليس فقط كميراث شعائري. إنّي لا أرى ما هو المعيب أو المُهين في عبارة «مُسلم فرنسي».

يؤكّد البعض أنه ربّما كان من الأفضل المتعارف عليه الحديث عن «عرب» (فرنسا). أنا أجد في هذه التسمية تزويراً للحقيقة لأنّ الأربعمئة ألف ناطقٍ باللغة التركية المقيمين في فرنسا ليسوا عرباً. ويصدق هذا على مسلمي إفريقيا السوداء. البعض الآخر يفضّل الحديث

عن فرنسيين من أصول مهاجرة. أمّا أنا فأرى في التسمية خُلفاً ومحالاً. نحن، جميعاً، أبناء مهاجرين. فضلاً عن كون التسمية جزءاً من الرطانة اللوبينية[١] التي تميّز بين فرنسيين من أصول مهاجرة، وفرنسيين أقحاح.

الحقيقة، وهنا يكمن جوهر المشكلة، أنّ فرنسا أضحت متعدّدة الثقافات ومتعدّدة الأعراق ومتعدّدة الأديان... ولم يبلّغ أحدٌ لوبين بذلك. إنّ مُكوّن فرنسا المُسلِم واقعٌ لا سبيل لإنكاره. وينبغي لنا أن ندمجه، أي أن نتقبّله بخصوصيّاته التي سوف تغني البوتقة الجمهورية. الدمج هو غير التَمَثُّل، لأنّ التَمَثُّلَ يفرض على آخر الوافدينَ التخلّي عن هويّته لكي يُقبَل. وقولنا: «مسلمو فرنسا»، لا يعني استبعاداً للمسلمين المُلحدين أو اللاأدريين؛ بل على العكس إنّه تسمية لأحد مكوّنات المجتمع الفرنسي الذي يتعيّن علينا تدبير دمجِه اجتناباً لنزعةِ الانكفاء على الذات، وهي نزعة طائفيّة أصبحت، لبالغ الأسف، حاضرة بقوّة.

تمييز الزمني عن الروحيّ

هل الجمهورية التي أضحت أشدّ وَهناً في تأكيد مبادئها تدعو الأديان لنجدتها؟

كلاّ، لأنني لا أشعر بأنّ الجمهورية بنيان واهِن حتّى في تأكيدها أحياناً أنّها لا يسعها الإجابة عن كلّ الأسئلة، أو تلبية كلّ التطلعات. فالإقرار بعدم القدرة على تلبية جميع التطلّعات والمطالب هو بالأحرى السمة المميّزة لأنظمة الحكم الراسخة والقوية.

غير أنّ هذا ما أرادت أن تفعله في بعض العهود.

أخطأَتْ في ذلك. فمن غير الجائز، على سبيل المِثال، أن تُجعلَ المعمودية الجمهورية في مصاف المعمودية الدينية. والحاجة

(١) نسبة إلى جان ماري لوبن، زعيم «الجبهة الوطنية»، والوجه الأبرز لليمين المتطرّف الفرنسي. (م)

الروحية والرجاء أمران لا يلبّيهما المِثال الجمهوري. الجمهورية هي طريقة في تنظيم الكيان الزمني. وهي الوسيلة الفضلى للعيش سوياً، غير أنها ليست غاية الإنسان. ففي الوقت نفسه هناك تطلّع روحيّ لا يسع الجمهورية إنكاره، لكنّه أيضاً ليس شأناً من شؤون الجمهورية.

التدخّل في حياة الكنيسة؟

ما هو الدور الذي يضطلع به وزير الداخلية في عملية تعيين الأساقفة؟

دور وزير الداخليّة شكليّ للغاية، وهذا لحسن الحظّ بطبيعة الحال. والحقيقة أنّ ما تشير إليه هو تقليدٌ يرقى إلى اتفاقيات بريان - تشيريتي العائدة إلى الأعوام ١٩٢١ - ١٩٢٤، والتي أتاحت استئناف العلاقات الدبلوماسية بين باريس والكرسي الرسولي[١]. هذه العملية وضِعَت موضع التنفيذ ابتداءً من شهر أيار/مايو ١٩٢١ وهي على قدر من التعقيد. فبموجبها يعمد سفير الفاتيكان في فرنسا، أي القاصد الرسولي، وهو حالياً المونسينيور بالديلّي[٢]، إلى طلب موافقة وزارة

(١) كانت العلاقات الدبلوماسية بين باريس والكرسي الرسولي قد قطعت عشية صدور قانون العام ١٩٠٥ المتعلّق بفصل الكنيسة عن الدولة. والحقيقة أنّ هذا القانون كان ينقض من طرف واحد المعاهدة البابوية (الكونكوردا) العائدة إلى العام ١٨٠١. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى سعت الحكومة الفرنسية إلى تقارب مع الكرسيّ الرسولي ما أدّى إلى تبادل رسائل بين كلّ من أريستيد بريان، رئيس مجلس الوزراء آنذاك، ومن خلَفَه، وبين المونسينيور تشيريتي، ممثّل الكرسي الرسولي في باريس. وكان الغرض من تبادل الرسائل الدبلوماسية هذه، والتي أطلق عليها اسم «اتفاقيات بريان تشيريتي»، هو التوصّل إلى حلول لمختلف القضايا الخلافية الناجمة عن قانون الفصل، وخاصّة تلك المتعلّقة بروابط أبناء الأبرشيّات.

(٢) ولد المونسينيور فورتوناتو بالديلّي في ٦ آب/أغسطس سنة ١٩٣٥ في نواحي آسّيز. اضطلع بمهام دبلوماسية عدّة ممثلاً دولة الفاتيكان في البلدان الآتية: أنغولا، ساو تومِه وبرنسيب، وكوبا، ومصر،و جمهورية الدومينيكان، والبيرو. كما شغل منصب مراقب دائم لدى البرلمان الأوروبي في ستراسبور. وهو القاصد الرسولي للفاتيكان في فرنسا منذ عام ١٩٩٩.

الخارجية على اسم معيّن. فتحيل وزارة الخارجية الطلب إلى وزارة الداخلية التي تسأل بدورها المحافظ (والي المقاطعة) عمّا إذا كان في سجلّ الكاهِن المُسمّى لرتبة أسقف أدلّة اتهام من أي نوع. ولا يؤخذ من هذه الأدلّة، إذا وجدت، إلاّ ما تعلّق بمواقف علانية مخلّة بالنظام العام وفق ما ينصّ عليه قانون العام ١٩٠٥. ولم نشهد منذ العام ١٩٥٠ سوى رَفضين اثنين: سنة ١٩٥٢ عندما استبعدت تسمية كاهن غوادالوبي ذي نزعة استقلالية، وسنة ١٩٦٨ عندما استبعدت تسمية كاهن من أبرشيّة رين كان دعا إلى الامتناع عن تسديد الضرائب. إذاً حالات الرفض نادرة جداً، ومن غير المرجّح أن نشهد أياً منها في أيامنا هذه. ولعلّ التفسير الوحيد لاستبقاء مثل هذا الإجراء حتى اليوم هو تركة التاريخ الثقيلة وهاجس علاقات الثقة بين فرنسا والكرسي الرسولي.

هل الحكومة الفرنسيّة مهتمّة لانتخاب البابا الجديد؟

بالمعنى القانوني كلاّ. فالحكومة بما هي كذلك لا تملك السلطة ولا «المصلحة»، بحسب مصطلح رجال القانون. وأي تصرّف آخر يكون في غير موضعه.

كلاّ، بالمعنى القانوني، ولكن ماذا عن المعنى الجيوسياسي؟

انسجاماً مع العلمانية على الطريقة الفرنسيّة لا تتدخّل الحكومة في انتخاب البابا لأنّها غير معنية بالتدخّل في انتخاب زعيم ديني، فكيف بالأحرى في انتخاب البابا على رأس دولة مستقلّة. إنّ التدخل في شؤون الديانات الداخلية يولّد نتيجةً معاكسة للنتيجة المرجوة، إذ لن يلبث المعنيون بالأمر أن ينقلبوا على «اليد الخفية». هذا فضلاً عن التناقض الواضح بين السعي الدؤوب لضمان الحريّة الدينية وبين التوصّل انطلاقاً من هذا السعي إلى استنتاجِ بضرورة العمل فوراً على الحدّ من هذه الحرية عبر التحكّم بها!

مع ذلك، حاول الجنرال ديغول، عقِبَ وفاة البابا يوحنا الثالث والعشرين، أن يسير قدُماً في دعم مرشّح تربطه علاقة ودّ عميقة بفرنسا. ولم يخفِ ترحيبه الشديد بانتخاب البابا بولس السادس.

جرى ذلك في حقبة مختلفة تماماً. كان جزء من البشرية يعيش تحت نير الماركسيّة ويرى أنّ مطاليبَه السياسيّة والاجتماعية والدينية مفرّطٌ بها. وكان لانتخاب البابا أهمية جيوسياسيّة واضحة. لا أحد يُنكِر حقيقةَ أن البابا يوحنا بولس الثاني قد أسهم، بصلابته وتأثيره، وأيضاً بمعرفته العميقة لآليات أنظمة الحكم الماركسيّة التي خَبِرَها جيّداً في بولندا، في سقوط جدار برلين، وفي تحرير شعوب بلدان الكتلة الشرقية. أمّا في عالم متعدّد الأقطاب، كما هو عالمنا اليوم، فإنّي أرى أن الطابع السياسي لانتخاب البابا بات أقلّ تأثيراً في الاختيار الحاسم بين كتلتين متضادتين.

غير أنّ هذا لا يحول دون اهتمامي البالغ بالاحتمالات المستقبليّة التي قد يمهّد لها انتخاب حبر أعظم جديد. ففي كثير من البلدان لن تتمكّن شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية من الصمود أمام التحديات التي تواجهها إلاّ بمساعدة الكنيسة الكاثوليكية. وقد يُسهم ما يتمتّع به حبرٌ أعظم من كاريزما، في تحريك الكثير من الأمور لدى شعوبِ تعاني من أوضاع مأزومة على المستوى الاجتماعي وحتّى السياسي. ذلك أنّ النفوذَ الدولي لكلّ زعيم ديني ذي كاريزما حاملٍ لخطابِ سلام وقيم أخلاقية، يمثّلُ عامل تهدئة واستقرار في عالم يميل بقوة إلى الاستسلام لمنطق القوة والعنف والترهيب.

عندما ينتقد الأساقفةُ الوزير

لا تبخل الأديان، في فرنسا، بتوجيه الانتقاد إلى طريقة عمل الديموقراطية وبعض القراراتِ السياسيّة.

من واجب كلّ منا أن يؤدّي عمله بإخلاص وبحرصٍ على التماسُكِ ومن غير احتراس مفرِط. في غضون السنتين اللتين توليت

فيهما مهام وزير الداخلية لم أنتقد يوماً الرؤساء الروحيين مهما كانوا، وخاصة أساقفة فرنسا عندما كانوا يرفعون راية الدفاع عن أكثر فئات المجتمع ضعفاً وحرماناً. ومن جهة أخرى أقول: إذا كانت الكنيسة لن تبدي حرصاً على الأشدّ فقراً، فمن تُراه يفعل؟ إنّ احترام الكنيسة يعني الإقرار لها بدعوتها (الربّانية) هذه لأن تكون المدافِع عن الذين لا صوت لهم، هذه الدعوة الإنسانية بالمعنى الفعليّ للعبارة، أي تقاليد الرعاية والمواساة والأخوّة. وحده من يجهل كلّ الجهل دور الكنائس في التوازنات الاجتماعية هو الذي يعترض على رسالة الدعم والمغفرة والرعاية والمواساة هذه. لم أعمد يوماً إلى محاسبة الكنيسة أو كهنتها على التزامهم الاجتماعي والأخوي. هذه مسؤوليتهم وهم يضطلعون بها على أحسن وجه.

ولهذا بالذات، ولأن الجميع يعلم مقدار تعاطفي واحترامي، وأحياناً مؤازرتي المعنوية، لتدخّل الكنائس في مجالاتٍ واسعة، لم أتوانَ عن الجَهْر باختلافي مع الأساقفة الثلاثة[1] الذين انتقدوا في وسائل الإعلام السياسة الحكومية المتبعة في قضايا اللجوء والهجرة قبل أنّ يكلّفوا أنفسهم عناء مناقشة الموضوع معي. كان الأمر يتعلّق خاصّة بظروف احتجاز طالبي اللجوء في قاعات العبور (ترانزيت). وأجبتُ بصراحة[2]. لا حرصاً منّي على خوض سجالٍ تحت عنوان «الكنيسة ضدّ الحكومة»، بل حرصاً على الحقيقة والوضوح لأنّ الأساقفة الثلاثة كانوا اتخذوا موقفهم هذا قبل اطلاعهم على حقيقة الأمر. أعلم أنّ

(١) المونسينيور أوليفييه دو برّانجه، أسقف سان دوني أون فرانس، رئيس اللجنة الاجتماعية للأسقفية آنذاك، والمونسينيور جان لوك برونان، الذي كان في ذلك الوقت أسقفاً مساعداً في مدينة «لِيْل» ورئيس اللجنة الأسقفية لشؤون المهاجرين، والمونسينيور لوسيان دالّوز، رئيس أساقفة بوزونسون ورئيس جمعية «العدل والسلام في فرنسا».

(٢) الرسالة التي ردّ من خلالها الوزير على انتقادات الأساقفة المذكورين نشرت في صحيفة «لاكروا»، في عددها الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.

خطوتي هذه قد فاجأتهم لأنّها جاءت خطوة صريحة من دون عِقَد. لم أهاجم الكنيسة يوماً، كما أنني لم أصدر يوماً أي تعليق سياسي بشأن رجال الدين أيّاً كان موقفهم. ونظرتي إليهم مبنية على ما هم عليه. غير أنني في المقابل أرى أن واجب تقصّي الحقيقة واجتناب تشويه الحقائق لا يقتصر على الحكومة وحدها وإنما يشمل الآخرين. وهذا على الأخصّ لأنني مقتنع كلّ الاقتناع بأنّ ليس هناك ما يؤخَذ على الحكومة في مجالِ احترام حقوق الإنسان. أتمنّى أن أخوض النقاش الديموقراطي مع من يرغب في ذلك، أيّاً كان منصبه وأيّاً كانت مسؤولياته. إني أؤمن بأهمية النقاش في مجتمعنا. ذلك أنّ نزعات التطرّف والأصولية تتغذّى، إلى حدّ بعيد، من المحرّمات ولقد كان موضوع المهاجرين مثالاً واضحاً. إنّ أهمية الهجرة لبلد المنشأ والبلد المستقبِل، ودورها في تاريخ بلدنا، ورهاناتها ونتائجها، وكذلك المصاعب المترتّبة على استيعابها وتنظيمها، أمور ينبغي أن توضع موضع نقاش واسع في بلدنا لكي يُتاح التقارب بين الجمهوريين لا لكي يُتاح للمتطرّفين أن ينتصروا.

وما كان ردّ فعل الأساقفة الثلاثة على رسالتك؟

في البداية فوجئوا لأنّ ردّي جاء على الأرض التي اختاروها هم، أي في نطاق الحيّز العمومي والإعلامي. إنّي أثق بحسن نيّتهم وأعلم أنّهم سيكونون في المستقبل أكثر يقظةً في إطلاق أحكامهم وأقوالهم. ومن ثَمَّ بدا لي أنّ الردّ أثار اهتمامهم لطابعه الصريح المتخفّف من الاعتبارات البروتوكولية. لقد افتقد الأساقفة، منذ بعض الوقت، عادة الخوض في حوار ملؤه الاحترام ولكن من غير تنازل. ولربّما حملهم ذلك أيضاً على القولِ في سرّهم: «كونه وزيراً لا ينبغي أن يحملنا على تشويه ما يفعله، على غرار ما نتعرّض له نحن.»

أرى أننا نفتقد شيئاً من عادات الحوار بين الكنيسة والمرجعيّات بالمعنى الواسع للكلمة، وربّما داخل الكنيسة نفسها. ومن هنا صعوبة

إدراكنا بأنّ الحوار ممكن بين «السلطات المختلفة» من دون أن نفقد استقلاليّتنا. لا بل أزعم عكسَ ذلك.

كما إني استقبلتُ المونسينيور برانجِه عند احتلال كنيسة سان دوني من قبل مقيمين بصفة غير شرعية لكي نناقش معاً قضية هذه الاسيلاءات غير المتحضّرة على المباني.

وبالفعل، عقب مناقشتكما المسألة وعقب اجتماعه بلجنة التنسيق المنبثقة عن المقيمين بصفة غير شرعية، استطاع المونسينيور برانجِه إقناع المحتلّين بإخلاء الكنيسة سلمياً.

كان الأمر شاقاً لِكِلَينا. لقد بذلت كلّ المُستطاع لإيجاد حلّ لا يضع الكنيسة في موقف يتعارض مع التزاماتها الأساسيّة. ولم يكن المونسينيور يحتاج إلى رأيي لكي يدرك ضرورة إخلاء كنيسته من المقيمين بصفة غير شرعية. كان استياء المصلّين يزداد يوماً بعد يوم. خاطبته ببساطة قائلاً إنّي لا أحمّله أية مسؤولية في الموقف الذي وجد نفسَه فيه رهينة، ولكن إذا كنّا نودّ الخروج ممّا آلت إليه الأمور علينا أن نعمل معاً على إيجاد مخرج مشرّف. فواقع الأمر لم يكن سباقاً بين سلطة القوة من جهة، وبين المروءة من جهة أخرى. بل كان يختصر بواقع أنّ المسؤولين من الطرفين يواجهون موقفاً صعباً. فما من سبب يدعونا إلى القبول بأن تكون الطائفة الكاثوليكية ضحية أعمال احتلال الكنائس المستمرّة. فهذه الأعمال تجعل ممارسة الطقوس الدينية أمراً مستحيلاً، وهي حقّ يحميه القانون بأية حال. ولِمَ ينبغي للكنيسة أن تُعاقَب على أريحيّتها؟ ولا ينبغي للأمور أن تجري على هذا النحو في الجمهورية الفرنسيّة. كيف كان للمصلّين اليهود أو المسلمين أن يردّوا على احتلال كنيس أو مسجد؟ بالنظر إلى ذلك يمكن القول إنّ الكاثوليك قد برهنوا على هدوء أعصاب وحسّ بالمسؤولية لم يؤث على ذكرهما كثيراً. فيما يعنيني شخصياً، إنني بذلت كلّ المستطاع لاجتناب إخلاء بالقوّة على غرار ما جرى في

كنيسة سان برنار[1]. جاء القرار في تلك الحالة متأخراً، ولذلك اتصفت عملية الإخلاء بكثير من العنف وبكثير من التغطية الإعلامية. واضطررتُ إلى اتخاذ قرارات بنحو عشرين عملية إخلاء. وفي كلّ مرّة كنتُ أطلب إلى المسؤول عن المكان الذي جرى احتلاله، أي الكنيسة، في الحالة هذه، أن يضطلع بمسؤولياته وذلك بطلبه خطيّاً طرد المحتلّين منذ اليوم الأوّل. وفي جميع هذه الأحوال أتاحت مثل هذه الخطوة اجتناب العنف والتورّط بما لا تحمَد عقباه.

إنّ الدعوة إلى الحوار هي أحد التقاليد العريقة في الكنيسة. وقد يكون مثيراً للانتباه أن تكون أنتَ، كوزير للداخلية، قد استدرَجت الأساقفة إلى ملعبهم الخاص: فالدعوة إلى الحوار وتقبله في الوقت نفسِه ليس بالأمر الهين.

دعونا من الهَزلِ في التطرّق إلى سلوكِ الأساقفة. أحسب أنّهم يجدون صعوبةً في إقناعِ الآخرين، شأنهم في ذلك شأن جميع المسؤولين. وقد تكون مهمّتهم أكثر صعوبة لأنّ الخيارات في هذه الحال مبنية على قناعات دينية مستمدّة من مجال الإيمان. والحال أنّ الإيمان يبقى عصيّاً على التفسير والنقاش، وإنّما يُعاش. إذ يفرض الإيمان نفسه على معتنقِه كبديهةٍ لا يرقى إليها شك. وهو من قبيل اليقين، من قبيل الاعتقاد الراسخ. فالمؤمن مسكون بمعتقدِه الديني. وعلى قولة القديس أغسطينُس: «ثمة وثبة بين العقل والإيمان». فالمنطق لا يؤدّي بالضرورة إلى الإيمان. لا بل قد يؤدي أحياناً إلى الابتعاد عنه، بحسب القديس بولس في سياق حديثه عن جنون الصليب وضلالات «المعلّلين». ثمة جهد التزامٍ شخصيّ يُبذَل لاستقبال الإيمان. فهو لقاء صميميّ مع الله، وهو شعورُ اصطفاء، ودعوة. ليس

(١) في ٢٨ حزيران/ يونيو، جرى احتلال كنيسة سان برنار من قبل ٣٠٠ مقيم بصفة غير شرعية. وقد طردوا منها بالقوة من قبل الشرطة بناء على قرار من المحافظ.

لِزاماً على هذه التجربة الفردية والفريدة أن تؤدّي إلى الحوار. فالحقيقة البديهيّة التي تفرض نفسها على المرء ليست، في العادة، مدرسة لتعلّم التبادل. بل إنّها تحمل المرء على الثقة بالذات، وتأكيد قناعاته الراسخة، وقد تحمله على التبشير بها. وهذا يصدق على الأديان كافّة والتي تنزع أحياناً إلى اعتبار الحوار زعزعةً للقناعات. بهذا المعنى يُنظَر إلى الحوار كمخاطرة لأنه يُفرِد حيّزاً للشكّ، والشكّ ليس خير ما ينسجم مع الإيمان.

لم تعرف فرنسا تقاليد حوار عريقة بين السلطتين الدينية والزمنية، وهذا أمرٌ مؤسف برأيي. ومردّ ذلك إلى سببين. الأوّل هو أنّ الأساقفة غالباً ما يبدون حَذَراً من خوض الحوار مع السلطات العامّة لأنّ في الكنائس أناساً من اليسار بقدر ما فيها من اليمين. ولطالما اجتنبوا الكشف عن انتماءاتهم. ولم يجانبوا الصوابَ في ذلك. أمّا السبب الثاني فيكمن في ندرة السياسيين الذين يخاطرون في إثارة المسائل الدينية علانية. ولا ندري إذا كان مردّ ذلك إلى ثقل الميراث التاريخي أو لخَفَرٍ شخصيّ أو لعدم اكتراث؟ ولا شكّ أيضاً في أنّ رجال السياسة يبدون تحفظاً إزاء المسائل الدينية بسببٍ من تعقيدها وعاطفيّتها وقطعيّتها؛ ولا سبيل إلى تقدير تأثيرها السياسي على نحوٍ دقيق. وهي تتطلّب كثيراً من الجهود الشخصيّة في محاولة فهمها لا أكثر.

أنا شخصياً لا أبدي مثل هذا الحَذر ولا مثل هذا التحفّظ. أصغي إلى كلامهم ويعنيني كثيراً أن ألتقي أهل التَقوى، رجالاً ونساء. يستهويني لقاء أناس يعيشون ديانتهم. فإيمان الآخرين هو بالإجمال عنصر غنىً. كما أنني أبدي اهتماماً بالحوار، من دون أحكام مسبقة، مع جميع الطوائف. وهذا ما أقمته مع المسلمين واليهود والبروتستانت والأرثوذكس، ومع الكاردينال لوستيجه، وجميع أساقفة فرنسا. وبما أنني أقرّ بالحالَتَيْن الروحية والدينية، فإنّي لا أتردّد إطلاقاً في إبداء الرأي ولو مختلفاً أو معترضاً. الدينُ ليس موضوعاً محرّماً.

إنّي أؤمن بأهمية الحالة الدينية في حياة مجتمعاتنا، وربّما اليوم

أكثر من أي وقت مضى. وعليه، أقيم حواراً حرّاً مع الرؤساء الروحيين حول تطوّر مجتمعنا وتناقضاته وواجباته. نناقش صراحةً، ولا يقتصر نقاشنا على مصالح طوائفهم الخاصّة. وعندما لا أتفق مع أحدهم، لا أتردّد في مصارحته بالأمر. وهذا ما فعلتُ في سياق النقاش مع المونسينيور لوستيجه بشأن تحفّظه على إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية[1]. ونقاشنا، على الرغم من نقاط الخلاف فيما بيننا، يحرز تقدماً. وهو يجري في ظرفٍ يدركُ فيه مُحاوِريّ جيّداً، أي رؤساء الطوائف في فرنسا، أنني أشعر بأنني معنيّ بالمسائل الدينية وبالملتقيات الدينية الكبرى في فرنسا. وكذلك الأمر عندما عيّن المونسنيور برباران، كبير أساقفة بلاد الغال في كاتدرائية القديس يوسف في ليون، لبّيت بسرور دعوة المشاركة في مراسم تنصيبه الدينية. لقد تأثرت كثيراً بذلك القدّاس، وبمشاركة ذلك العدد الكبير من المؤمنين، وبتقواهم وبقدرتهم على الالتقاء برغم اختلافاتهم. لقد أقمت حواراً عفوياً مع المونسينيور برباران الذي شعرتُ على الفور بودّ وتقدير نحوه. وكان حوارنا صريحاً ومباشراً لا يُراعي أصول البروتوكول والأفكار المسبقة.

شهود الإيمان الكبار

هل التقيت رجال دين أو كهنة أو شخصيات روحية تركوا في نفسكَ تأثيراً؟

التقيت حفنةً منهم، وإن كان التزامي السياسي المبكر لم يتح لي فرصة لقاء الكثير من الشخصيّات الروحية التي كان من شأنها أن تؤثّر فيّ باستمرار. ومع ذلك فإنّ الأب غي جيلبير هو أحد هذه الوجوه الفريدة التي تفتنني بقدرتها على عيش «اختلافاتها» على نحوٍ توافقي. أقدّر نقاشاتنا كلّ التقدير. وأحبّ رسائله القصيرة التي يرسلها لي من أنحاء العالم كافّة حيث يعيش متنقلاً منذ سنوات عدّة. إني معجب

(١) أنظر الفصل الثاني.

بمروءته وأحترم شجاعته على نحو خاص. ولا شك عندي في أن لقاء شخصيّات تتمتّع بمثل ما يتمتّع به من حرية هو من الأمور التي تمنح الإنسان مزيداً من القوّة. وبالنسبة لي سوف يبقى اليوم الذي قضيناه سوياً، قبل خمس سنوات، في دار الرعاية في «فوكون» حيث يعمل جاهداً على إعادة تأهيل جانحين من الشبّان، لحظة صادقة من لحظات المشاركة والاكتشاف.

لقد التقيت أيضاً الأخت إيمانويل.

أجل التقيتها مراراً. غير أنني لستُ واثقاً مما أقدّره فعلاً في هؤلاء الأشخاص، أهو مسارهم الروحي أم الشخصيّة الكامنة في كلّ منهم. لا أحتاج إلى مَثيلِ إيمانِ الأخت إيمانويل لكي أحبّها. كما أنني لا أختزل (شخصيّة) غي جيلبير بمساره الروحي وحده. ولكن هل هو من يحظى بتقديري أم مساره الروحي؟ لا أدري، ولست بأية حال من الأحوال في وارد تقطيع حياة الناس، مُشرّحاً، من جهة، شخصيّتهم التي أعرفها جيّداً، ومن الجهة أخرى، إيمانهم الذي يحيّرني.

لقد قضيتُ برفقة سيسيليا[1]، نهاراً في بروفانس، في البيت الذي تقيم فيه الأخت إيمانويل. إنّها مِثالُ القديسة، تلك التي نقرأ سيرة حياتها في الكتب، مجسّدة، في زماننا هذا، في ملامح هذه المرأة الصغيرة المتمتّعة بطاقةٍ لا تنضب وصبا لا يشيخ. الحجرة التي تقيم فيها هي مِثالُ التقشّف: سرير، طاولة، كرسي، وبضعة تذكارات. ومع ذلك كلّ ما فيها مُشرِق ومُريح. لقد اعتزلت العالم ومع ذلك لم تنتقص العزلة شيئاً من إنسانية الأخت. ليس ذلك لأنّها توحي إليك بحب الحياة، وإنّما لأنّها توحي بحبّ الحياة لأجل ما هو مفيد. غالباً ما أفكّر فيها. إذ لا يحتاج أحدنا إلى لقاء الناس باستمرار لكي يتأثّر بهم. إنّ هذين الشخصين، وسواهما ممّن لا أذكر أسماءهم، يُظهران كم أن

---

(١) زوجة ساركوزي آنذاك. انفصلا إثر انتخابه رئيساً للبلاد عام ٢٠٠٧. (م.)

رجل الدين يمكن أن يكون مفيداً للمجتمع، منخرطاً فيه، من غير أن يخلّ بنذور دعوته الأصلية.

ما هي الدعوة؟

أليس مصدر التقدير الذي تكنه لرجال دين كامناً في آخر الأمر في ما يحملهم الإيمان على إنجازه أكثر مما هو كامن في ما يعتقدون به؟

إن حوافزنا، دوافعنا الإيديولوجية، الغَيرية أو الروحية، التي تفسّر التزاماتنا، أياً كانت رغبتنا في أن نكون صادقين، تخضع باستمرار للمراجعة ولإعادة البناء بالعقل والاستنتاج. أنا لست موجوداً فقط بما «أفكّر» فيه، بل أنا موجود أولاً بما «أفعل». أفعالنا هي التي تولّد التزاماتنا.

فما نفعله هو الأكثر صدقيةً وصدقاً فينا بصرف النظر عن الأسباب التي تحملنا على فعله. المهمّ هو ما نباشر عمله. والعنصر المولّد لهويتنا هو ما ننجزه. والتفسير هو ما يُعاوَدُ بناؤه. لقد انخرطتُ في العمل السياسي، والمهمّ هو أنني انخرطتُ في هذا العمل. لماذا؟ قد أحاول تفسير التزامي، غير أنّ تفسيري هذا لن يكون سوى إعادة بناء. عندما تلتزم إيمانك يكون لكَ رجاء في الله يصعب تفسيره. إذ غالباً ما يرتبك الزهديون عندما يُطلَب إليهم تحليل أسباب ثقتهم. تماماً كما في الحبّ! لِمَ الوَلَه بفلان أو بفلانة؟ لستُ واثقاً من أنّ المهمّ هو الـ «لماذا». بل أعتقد أنّ المهمّ هو أنك فعلت. ألتقي كثيراً من الناس الذين يقولون لي: «لو كان لديّ متسع من الوقت لألّفتُ كتابا ً». وفي كلّ مرّة أقول في سرّي ليس الوقت هو ما يُعوِزهم بل ذاك الاندفاع اللدنيّ الذي يحثّ على الكتابة.

عندما ألتقي شبّاناً عازمين على الانخراط في العمل السياسي ولكنّهم يدّعون أنّهم لا يعرفون كيف يفعلون، أو يتذرّعون بأنّ أهلهم يمنعونهم من ذلك، عندما أسمع شبّاناً يقولون: «كم أودّ أن أعمل في المسرح» أو «كم أودّ أن أعمل في السينما»، يتبادر إلى ذهني على

الفور أنّ المسافة التي تفصل بين إغواء «كم أودّ أن أفعل» وبين لا قرار الفعل، هي بالضبط المسافة نفسها التي تفصل بين ضعف الإرادة وبين النداء الباطني الذي يدعو المرء إلى فعلٍ ما. فأنا لم أقل يوماً: «كم أودّ أن أزاول العمل السياسي»، وإنّما زاولته، لا أكثر ولا أقل.

هناك جملة من الأمور كنت أودّ أن أفعلها، ولم أفعلها لسبب بسيط: وهو أنني لم أكن مدعواً لفعلها، أي أنني لم أكن أشعر بحاجةٍ ماسّة، جوهرية، شبه حيوية، إلى فعلها.

كلمة «Vocation» مصدرها كلمة Vocare اللاتينية ومعناها «سماع نداء».[1]

إنّه أمر مهمّ في المهن التي تتطلّب التزاماً تاماً وفي كلّ الأوقات. ثمّة مهن تُبنى على مدى حياة بأكملها وأساسها نداء، اندفاع منبثق من أعمق ما في ذات النفس، وتتطلّب التزاماً كليّاً. أعتقد مثلاً أنّه من غير الممكن للمرء أن يصبح بطلاً أولمبياً من غير أن يكون مدعواً (بمعنيَي الدعوة والنداء) إلى ذلك، من غير أن يدرك أنّه مدعو إلى أداء دور بعينه. أن يكون المرء مرصوداً منذ الولادة لفعل أمر ما: ولتسمّه «نداء» أو «دعوة»، لا فرق. وعلى هذا النحو ثمّة بداهاتٍ تفرض نفسها.

هل يُصبح المرء وزيراً من غير «دعوة»؟

لا أحد يعيش التزاماً سياسياً إلاّ مدفوعاً إليه بنداء باطني. ولكن لِمَ هذا النداء؟ ومن أين مصدره وكيف يُفسَّر؟ لا أدري. كما أنّ المرء لا يصرف حياةً بأكملها مُثابراً على مشروع ما إلاّ مدفوعاً بقوة الإرادة. ولا يعتلي أحد خشبة المسرح إلاّ مسكوناً بدور ما. وقد يكون المرء «مسكوناً» من غير أن يكون منتمياً حصراً إلى المجال الروحي. وقد يكون المرء مدعواً، وقد يحيا دعوةً من غير أنْ تكون هذه الدعوة

---

(١) أو الدعوة (الربّانية) بالمعنى الديني؛ ونداء باطني بالمعنى العام. (م)

منبثقةً حتماً من الإيمان بمعناه الحرفيّ. فلمجرّد أن يتصوّر المرء بأنّه مدعوّ إلى مصيرٍ بعينه أو لدور بعينه يؤديه، فهذا في حدّ ذاته يُعتبر نداءً باطنياً واعداً وبنّاءً في حياة المجتمع.

الرجاء

أهو الرجاء الذي تحدّثت عنه في البداية؟

بالضبط. أحسب أنّ أهمّ ما في وجود كلّ إنسان هو الرجاء، بصرف النظر عن عُمرِه أو مساره. وليس مهمّاً، في آخر المطاف، الطريقة التي يُعبّر بها عن هذا الرجاء. إنّ الصدع الحقيقي بين الكنائسَ المختلفة يكمن بين الذين يرجون وبين الذين لا يرجون. ولكن هل يوجد بشرٌ لا يرجون؟ هل يمكن العيش من دون رجاء؟ هناك أشخاص يؤكدون أنّهم لا يرجون. ولكن هل زعمهم هذا هو زعم صادق؟ أم أنّه بالأحرى مجرّد موقف، مجرّد استفزاز؟ غالباً ما تراودني شكوك حول هذه المسألة. ثمة حاجة إلى الرجاء هي في جوهر الحياة البشرية. فلم يُخلَق الإنسان لتحمّل ومكابدة اليأس. إذا كان الشكّ، مجرّد الشكّ، أمراً ليس من اليسير أن نعيش معه، فكيف إذاً يقين العدم... أليس هو الأسوأ إطلاقاً!

ومع ذلك هذا لا يعني أنّ موضوع الرجاء الفرديّ ليس له انعكاسات مختلفة على المجتمع.

كلّ منّا يحيا مع رجائه كما يستطيع وليس كما يشاء. الأمر معقّد! فمن أراد القداسة كرّس لها حياته وانخرط في حلقة فاضِلة: كلّما كرّس له المزيد من الوقت، ازداد إيماناً به؛ وكلّما ازداد إيماناً به زوّده هذا الإيمان بمعنى لحياته ومنحه القدرة على استمالة الآخر إليه. فالرجاء في عالم أفضل هو، في آخر الأمر، عامل اطمئنان وعزاء في «حياة اليوم». إنّه يدعو إلى احترام الحياة، والتنديد بالعنف ونبذ أشكال الاستغلال كافّة. الرجاء ليس خطراً أو تهديداً للمجتمع، بل العكس. طبعاً هناك التطرّف الديني الذي هو انحراف للإيمان. ولكن هل يجوز أن ندينَ

الذين يرجون باسم أقليّة دفعها اليأس والتضليل إلى الجنون؟ الجواب برأيي هو كلاّ! إنّ كلّ أشكال الخلط جائرة بالتأكيد، غير أنّ هذا الخلط بالذات بشِعٌ خاصّة وأنّ الأديان في مجتمعاتنا قد تخلّت عن أي طموح لمزاولة أية سلطة زمنية. لذا من واجبنا توخّي الحرص في اختيار مفرداتنا. وأفكّر هنا خاصة بمفهوم النزعة الأصولية. الدين هو توق إلى المُطلَق: «أريد أن يكون إيماني مُطلقاً لأنّ الإيمان لا يكون إلاّ مُطلقاً.» الإيمان في حدّ ذاته هو مطلَق.

هذا بالضبط ما يقوله القديس بولس في رسالته إلى الرومانيين!

لا يجوز الخلط بين الأصولية والتشدّد. فعندما يقول مؤمنٌ: «أنا أحيا التزامي الروحي وفق أصول ديانتي»، ليس لنا أن نبدي رأياً في ذلك، أو، في الأقلّ، ليس من وجهة نظر الجمهورية. أمّا تجاوز المقبول فيكمن في سعي هذه الأصولية لأن تفرض نفسها فرضاً على الآخرين، وخاصّة على الأقرباء أو أفراد العائلة. لا يشكّل المطلقُ خطراً على المجتمع إذا اقتصر تطبيقه على ذات النفس. ويغدو خطراً عندما يُفرض على الآخرين. وهنا، برأيي، يكمن الفرق بين النزعة الأصولية ونزعة التشدّد التي هي التسمية الموافقة للتطرّف الديني.

إنّ الحالة الدينية هي أقلّ المجالات الأخرى «احتمالاً» للتشدّد والمغالاة؛ ولعلّ هذا يعبّر عن واحدة من أبرز مسائل العلاقة بين الأديان والمجتمع، بين الأديان والسياسة: ألا وهي مسألة انحراف الحالة الدينية باتجاه التطرّف. لا أحد يُنكر وجود مثل هذا الخطر، غير أنه ليس، بأية حال من الأحوال، نتيجة حتمية أو تلقائية للحالة الدينية. ذلك أن التطرّف ليس سوى تحريف للرجاءِ الروحي.

يمكن القول إذاً إنّ التطرّف هو إسقاطٌ للالتزام الدينيّ على الآخر.

يبدأ التطرّف مع إسقاطِ المرء مطلقَه على الآخر، مصحوباً بالرغبة في السيطرة عليه، واستعباده، وتجريده من حرية اختياره. فاحترام حرية الاختيار هي معيار التمييز. ولذلك ينبغي لنا أن نكافح بلا هوادة ومن

غير عقد جميع أشكال التطرّف الديني. وأضيف هنا أنّ الإقرار بأهمية الحالة الدينية تَصْدُقُ في الاتجاهين: لمواجهة الأفضل، حيث يُتاح لها أن تزدهر وتنظّم نفسها؛ ولمواجهة الأسوأ، كمقابلٍ لهذا الإقرار، المتمثّل بالتصميم على عدم التساهل حيال المواقفِ والأفعال التي تنتهك مبادئ الجمهورية بذريعةٍ دينية. وبهذا المعنى إنّي أطالب بحقّ الدولة في اتخاذ قرارات صارمة بطرد كلّ إمام يدعو بخطبِهِ إلى كرهِ اليهود والغرب والمجتمعات الحديثة. لقد مارست هذا الحقّ من غير تردّد. فالجمهورية تضمن لكلّ فردٍ حقّه في ممارسة دينه؛ ولكن من واجبها أيضاً، وبتصميم مماثل، أن توفّر الحمايةَ للجسم الاجتماعي ككلّ ولكل فرد من أفراده، ضدّ جميع أشكال التعصّب.

هنا ينبغي لي الإقرار بأنّ إسقاط المرء التزامه الديني على الآخرين ليس شرطاً، في بعض الأحيان، لشيوع تصرّفات ملتبسة حيال قواعدنا الجمهورية. بعض الطوائف أو المذاهب حيث يُزاوَل جَلْد الذات، وبعض الرسوم الكاريكاتورية، أو حتّى التعبير المتعصّب لجموع مُضلّلة قد تهدّد الإجماع المدني. قد أتفهّم حاجة بعض المؤمنين إلى مظاهر الاحتدام. فالرجاء الروحاني يحتاج لأن يتغذّى أيضاً بالإخراج المشهدي. غير أنني طالما أبديتُ الحذَر مما يبدو لي أقرب إلى حركة الجموع القهريّة منه إلى الاندفاع الروحاني. بهذا المعنى أرى في أتباع البروتستانتية النموذج الأمثل: فلا صور لقدّيسين ولا شعائرَ كبرى كما هي الحال في روما، بالإضافة إلى حرص دائم على التجريد. طبعاً يحتاج الإنسان إلى تغذية خياله بالتجسيد المصوّر، والمَسْرَحة، وبشيء من الفولكلور. غير أنّ الحدّ دقيقٌ بين الطقس الديني وبين بعض التظاهرات الهيستيرية. إنّ القاعدة الأمثل التي قد يلتزم بها وزيرٌ للداخلية هي أن يضمن عدم تسبّب التظاهرات الدينية بأي إخلال بالنظام العام. غير أنّ هذا لا يبدّل شيئاً من حقيقة أنّ الدين هو في ذاته رحمُ المطلق. فهل يمكن للمرء أن يؤمن باعتدال؟ هذا سؤال يستحقّ المزيد من البحث والتفكير.

ألا يصدق هذا على الرياضة أيضاً؛ الرياضة البدنية التي تثمّن عالياً قيمها الإيجابية للمجتمع في كتابك الموسوم: «حرّ»[1]؟

كلاّ. لأن الرياضة قد تُمارس باعتدال. لا بل الاعتدال هو ما يُنصَح به في مزاولتها. ولكن هل سمعتَ يوماً أنّ كاهناً أوصى بالاعتدال في أمور تتعلّق بوجود الله أو احترام الأناجيل؟ ثمّ أنّ الرياضة هي بالتأكيد قيمة حضارية: إذ تكسب المرء حسّ الجهد المجّاني، وتصقل إرادته وتفضي به إلى احترام جسمِه وتجاوز ذاته. تتكوّن الحضارة من الجمع بين عدد من القيم والممارسات. وهذه إذا عزل بعضها عن بعضها الآخر فقدت الكثير من أهميّتها. فالجمع فيما بينها هو الذي يفضي بها إلى الإسهام في تقدّم المجتمع.

بشأن الرياضة البدنية لطالما قيل إنّ مزاولتها هي عامل تربية للشبّان العاطلين. لكنّ التجربة أظهرت حدود هذا الزعم. فهل ينطوي الإيمان الديني على ما يُلزم الإنسان على نحوِ جذريّ أكثر مما في الإيمان بالذات لإحراز إنجازات رياضية؟

يكفي أن نقرأ الكتابات التي لا تحصى عن الرياضة بوصفها عنصر اندماج متجدّد لكي نقتنع بدورها وفائدتها في بناء الشخصيّة.ومع ذلك فإنّ ما يعيشه على نحو مطلق كلّ ساعٍ لأن يكون بطلاً في لعبة «الرُكبي»، ليس الرياضة وإنّما تحقيق ذاته في المقام الأوّل. وهذا التطلّع إلى تجاوز الذات هو أهمّ بما لا يُقاس من حقيقة كونه موسيقاراً أو رياضياً أو عاملاً في حقل السياسة. كلّ دعوة أو نداء باطني ينطوي على مباراة، على ثقة بالذات تمنح المرء الرغبة في أن يحتلّ المرتبة الأولى. غير أنّ المجال الوحيد الذي يُعاشُ مُطلقاً هو المجال الديني.

(١) نيكولا ساركوزي: «حرّ»، منشورات روبير لافون - إكس أو، باريس ٢٠٠١. منشورات الجيب «بوكيت» سنة ٢٠٠٣ لطبعته الثانية المزيدة بمقدمة جديدة للمؤلف.

ينبغي للمرء أن يعيش انخراطَه في مجال الرياضة، وحتّى في مجال السياسة، بشيء من الاتزان. أمّا الدينُ فغالباً ما لا يتعايش مع الاتزان بسبب من الصلات الوثيقة الصميمية التي يقيمها مع الحياة، ومع ما هو إنساني ومعنىً، ومع حتمية الموت. لهذا نرى كم أنّ الحالة الدينية جديرة بالاحترام وكم هي حسّاسة في الوقت نفسه، فينبغي إذاً أن تلبث تحت السيطرة، مؤطّرة، ومحدّدة. ولهذا السبب أيضاً لا يسع العلمانية أن تكون لا مبالية بها.

دور التأمُّليين

وماذا عن التأمُّليين، هل ترى أنهم (قوة) محرّكة في المجتمع؟

أعتقد أنه من المفيد لمجتمع موجّه بأكمله نحو النشاط والإنتاج وعصبيّة العمل، أن يشتمل على أماكن مؤاتية للتأمّل وعلى أناس يرشدون، بسيرتهم وحكمتهم، أهل زمانهم على سُبُلِ التجربة التأمليّة. فأهل التأمّل قيّمون لحضارتنا. وأنا مؤمن بفائدتهم. إنّهم يكمّلوننا نحن الذين نحيا في راهنِ المجتمع وخضمّه. ولطالما آمنتُ بأنّ الانصراف إلى حياة التأمّل هو عامل طمأنينة، حتّى لمن ينظرون إليه من الخارج. وما يدعوني للأسف أحياناً هو أنّ التأمّليّ لكي يكون عامل طمأنينة حقاً ينبغي له أن يكون، هو بدوره، موضوعَ تأمّل. والحقيقة أن مثلَ هذا الأمر نادر جداً. طبعاً أتفهّم الأسباب المادية التي تحمل التأمّليين على اختيار العزلة، ولكنني أعتقد أنّ التأمّلي الذي يُتاح للناس أن يروه هو عامل غنى واتزان، وهو إنسان مفيد للمجتمع. إنّها لمفارقة من دون شكّ أن يصدر هذا الكلام عن رجلٍ مثلي غالباً ما يعتبره الناس مفرطاً في نشاطه، غير أنني مؤمن بأهمية التأمّل في حياة المجتمع. وإذا جاز لي أن أتحدّث عن نفسي، فإنّ شهودي صفاء السريرة يمنحني شعوراً غامراً بالدعة والسلام وبالفسحة التي أحتاج إليها. وكان هذا شعوري كلّما تسنّى لي أن أزور ديراً حيث أشهدُ تلك القوّة المطمئنّة التي لا تحتاج إلى الظهور لتأكيد حضورها.

كيف يكون ردّ فعلك إذا جاءك أحد أولادك قائلاً: «لقد اخترتُ حياة الرهبنة»؟

في مثل هذه الحال أحاول أولاً أن أصغي. ولا شكّ في أنّ قدرة المرء على أن يكون حاضراً لأجل أقربائه وأفراد أسرته الخاصّة هو الأصعب على الدوام. بعد الإصغاء قد أسعى إلى فهم الأمر لكي أتبيّن حقاً ما إذا كان رغبة صادقة في تكامل شخصيّته أو مجرّد رفض عابرٍ لمواجهة الواقع. كلّ مسار «خارج السوية» يتطلّب من الأهل انتباها وتفهّماً خاصين. لذا سأحاول أن أتفهّم خيارَه بأكبر قدر ممكن من المرونة. وإذا تبيّن أنّ هذه هي حقيقته، فلن أتردّد في تقبّل الأمر. ربّما لأنني لا أستطيع إلاّ أن أقبل بأية حال! وإذ ذاك لن يزعجني إطلاقاً أن يصبح وَلَدي راهباً. بل على العكس، قد يسرّني اعتقاده بأنّه قادر على الوفاء بنذور الفقر والعفّة والطاعة، وبأنّ تكامل شخصيّته وسعادته يكمنان فيها. لا أضمر لأولادي خططاً اجتماعية محدّدة. يكفي ما يلقون من مشقّة في إيجاد سُبُلهم الخاصّة. أمّا إذا صاحبت هذه المشقة رغبةُ الأهل في إسقاط تطلّعاتهم الخاصة عليهم، فعندئذ يغدو الأمر أشبه بالمستحيل. غير أنني سأبذل المستطاع لأساعدهم على تبيان خياراتهم. فهنا يكمن كلّ رهان الوعي الحرّ، واستقلال حياة الراشدين، والنضج الضروري لاعتبار النتائج المحتملة لأي التزام جذري.

كثيرون في عالمنا هذا يحتاجون إلى مَن يُرشدهم ويعينهم. وقد يكون المُرشد عالماً نفسياً أو محللاً نفسياً، كما قد يكون أيضاً شخصية روحيّة ذات تأثير.

لطالما اعتقدت فيما مضى بأنّ علم النفس والتحليل النفسي ينطويان على قدرٍ من التضليل ومن السطحية حتّى. ربّما لأنني نشأت في بيئةٍ متوازنة. ولكنْ مذذاك قيض لي أن أكتشف، وأن أفهمَ حجم الدمار الذي تخلّفه الأمراض النفسيّة، وضرورة علاج الأشخاص

المرضى بسبب من آليات العزل والاستبعاد. لقد أدركتُ من خلال تجربتي كعمدة وكوزير للداخلية كم هي ماسّةٌ حاجةُ الناس في زمننا إلى المساعدة في مواجهة رَهَقٍ وشقاء وصعوبات وعزلات مجتمعاتنا المعاصرة المتطلّبة والعنيفة. وتشهد هذه العودة للدين في وجهٍ منها على ضيق عيشِ الذين يشعرون بأنّ الحياة التي فقدوا السيطرة عليها باتت تسحقهم، وعلى حاجتهم إلى معنىً ما لهذه الحياة.

لغز الإنسان

هل من الضروري أن يكون للإنسان معلّمٌ أو مَثَلٌ أعلى، كما هي حال القديسين في نظر الكاثوليك؟

يشهدُ الدينُ على هشاشة الإنسان. الإنسان يخشى الموت. ولا يدري ما الذي ينتظره في الآخرة. إنّه محكومٌ بالجهل. ولعلّ هذه هي لعنة الإنسان: ألاّ يُدرك من أين يأتي وإلى أين مآله. لذا يبدو الرجاء والإيمان في نظر عدد من مواطنينا الجوابَيْن الشافيين الوحيدين من قلق الأصلِ والمصير. وعليه، فما الضير في الاعتقاد بأنّ القديسين يعينون البَشرَ على تحمّل الحياة؟ بل على العكس، فالقديسون يجسّدون مثالاً على العيش المسالم الممتلئ إزاء لغز الحياة العظيم.

أثناء لقاءاتك مع الأخت إيمانويل ومع غي جيلبير وآخرين، ألم تراودك أحياناً الرغبة في أن تتبعهم؟ وما الصدى الذي خلّفته حياتهم في حياتك؟

أرى أن عِشرةَ أتقياء من ذوي الإيمان المطلق القادرين على بذلِ الذات من غير حدود أمرٌ مطمئنٌ يُدخِلُ إلى الروع السَّكينة. لكنّه أمرٌ نادر. للأسف أجدني بعيداً عن إيمان مماثل... فعندما يكون المِثال على هذا القدر من التطلّب، يشقّ على المرء إتباعه. وقد لا يتوّج جهده إلاّ بالخيبة. أعلم أنّهم موجودون. وأفكّر فيهم. وهذا على الأرجح جُلّ ما أستطيع. أعلم أنّه قليلٌ، غير أنّ هذا القليل كثير عليّ.

لِمَ تقول إنّه مطمئن؟

أحسبُ لأنّ مَثَلي مَثَلُ الآخرين! أطرح أسئلةً على نفسي. وحيال هذه التساؤلات الميتافيزيقية نجد أنفسنا جميعاً، سياسيين وأرباب أسر وفلاسفة ورجال دين، في الموقف ذاته. فلا مَن يعلم في هذا المجال أكثر من سواه. والحكماء هم الذين يتقبّلون جانب اللغز المُلابس لكلّ وجود. وليس الحكماء هم الذين يمتلكون الأجوبة. تستهويني عِشرة الحكماء، النساء والرجال الذين كرّسوا وجودهم لسعيهم وراء المطلق. ويبدو لي أنّهم يجذبون كلَّ واحد منّا إلى العَلياء، ويحملوننا على طرح الأسئلة الجوهرية. أذكرُ لقائي أحد الرهبان الكاثوليك الشبّان من أحد بلدان أميركا الجنوبية، في شهر حزيران/ يونيو سنة ٢٠٠٣. كانت أمسية «مختلفة». إنّه لمن المُثير جداً في آخر الأمر أن تلتقي أناساً مؤمنين، أناساً جعلوا من حياتهم مِثالاً، مُلتزمين، كرّسوا وجودهم لوعدٍ، بدل أن تلتقي أناساً سطحيين، تقليديين، لا يأتون إلاّ بما هو متوقّع سلفاً. مثل هذه اللقاءات تؤثّر فيّ أبلغ التأثير. غير أنّ هذا لا يحول دون خوضي مجدداً غمار الصراع في هذا العالم، لأنّ هذه هي طبيعتي، ودعوتي بالتأكيد.

أهو انفتاح في نظرك، أهو اندفاع؟

أهوى أن أكون على صلةٍ بالآخرين. وأقدّر الناسَ المختلفين: المتسابق في سباق الدرّاجات، الفنّان، الزاهد... وأهتمّ صميمياً بكلّ مغاير لي. ولعلّ هذا ناجمٌ عن حنينٍ خفيّ لما لم أستطع اختياره من سُبُل أخرى، وهو حسرةٌ بالتأكيد لأنني لا أملك أكثر من حياة واحدة.

الصلاة

هل حدث أن صلّيتَ يوماً في ظروفٍ بدت لك صعبة على نحوٍ خاص؟ وأقصد تحديداً حادثة احتجاز رهائن في حضانة في مدينتك. في لحظات مماثلة ألا تراودك الرغبة في تسليم أمرك لله وأن تسأل العون من السماء متضرّعاً؟

يخيّل إليّ أنني فعلتُ، بلى. ولكن لا أعلم إذا كانت، فعلاً، صلاة؟ إذ ينبغي لنا أن نحدّد ما نعنيه بكلمة «صلاة». كان الخطر الجسديّ داهماً في الموقف الذي ذكرت، وكان الظرف ضاغطاً بحيث لم أكن قادراً على التفكير في أمور كثيرة ما عدا السبيل الأمثل للسيطرة على خوفي. ثماني مرّات دخلتُ حجرة الصفّ حيث كان الخاطف يحتجز رهائنه من الصبية الصغار، وثماني مرّات شعرتُ بالخوف. تمكّنتُ من التفاوض معه وجهاً لوجه. وكان عليّ أن أبدي الكثير من الحزم والهدوء كيلا أتسبّب بردّ فعل لا تحمد عقباه. بلى، فكّرتُ في الله. ولكنْ هل يكون المرء أصدق ما يكون مع ذاته في لحظات مماثلة؟ هذا أمر غير مؤكّد. في لحظات مماثلة نكون في حاجة ماسّة إلى أحد ما. إلى يد مخلّصة، إلى ضمان فوريّ. ومع ذلك ألا يبدو مثل هذا اللجوء إلى الله أشبه باللجوء إلى مصلحة حماية المستهلك؟ أحاول هنا ألاّ أخدع نفسي. ذلك أن الشعور بالحاجة الفورية إلى الخروج من أزمة ما واللجوء إلى الله يأساً لا يجعل من الإنسان مؤمناً! فالرغبة في التضرّع إلى الله بالصلاة في مواقف الفرح والدعة والشعور الغامر بالرضا، هي الأصدق. أعتقد أن صدق «الحَمْدِ» أبلغ من دعاء الحاجة! وفعل الصلاة بسبب الحاجة يحيل فكرةَ الله إلى أداة. أمّا سلوك الحامدُ على النعمة فهو السلوك الأكثر نبلاً. لقد نال مبتغاه، فحَمَده: ينبغي للأمر أن يكون بلا مقابل. أحسب أنّ هذه المسألة تصلح لأن تكونَ عظةً لقدّاس يوم الأحد!

بلى، انت مُلهَمٌ في هذا المجال! لعلّ مردّ ذلك إلى براعتك في مجال المحاماة.

أحياناً يقول لي أحدهم: «أنتَ طليق اللسان لأنّك محام.» ولكن أليس من الجائز أن أكون اخترت المحاماة لأنني أهوى الكلام؟ هذه أسئلة لا معنى لها. فأنا ما أنا عليه. وحقيقة أنني محام هي عامل من عوامل أخرى. قبل أن أكون محامياً كنتُ قد أصبحتُ «أحداً ما»، بمعنى أنني كنتُ أمتلك ذاتاً خاصّة بي. والمهمّ هو أنّ أحد أوجه هذا

«الأحد ما» كان أن يغدو محامياً. وكمّا يُخيّل للجميع بأنّ المحامي طليق اللسان، فالاعتقاد السائد أيضاً هو أنّه، بالضرورة، يجيد الكلام. فماذا لو قلت لكم إنّ كثيرين منهم يعوّضون النقصَ في موهبتهم الخطابية بموهبة رجل القانون الحقيقية! لطالما أردت أن أقنع الآخر بوجهة نظري، حتّى قبل مزاولتي المحاماة، أي منذ أيام دراستي الثانوية! لماذا؟ أعتقد أنّ مثل هذا الأمر مركوز في طبعي منذ البداية.

هل يعني الإقناع مشاطرتكَ الآخرين رجاءَك أو مشاطرتك إياهم الزخم المعتمل في نفسك؟

إنّه إيداعُ وبثُّ وتعزيزُ هذا الزخم المعتمل في نفسي خدمةً لقضية هي قضية بلدنا. أنا لم أختر السياسة. ولطالما أردت أن أعمل في حقل السياسة. والحقيقة أنّ المسألة، بالنسبة لي، لم تطرح هذا النحو على الإطلاق. إنّها نداء باطنيّ. كانت هي طريقي. وأحاول ان أسلكها بأفضل ما عندي، أو، في الأقلّ، على أفضلِ نحوٍ مفيد.

ما هو في نظرك رهانُ هذا الخيار: هل هو الحقيقة؟ هل هو السلام؟

لا يُعقل أن يكون رهانه الحقيقة، فلو صحّ ذلك لوجب على الحقيقة أن تكون واحدة. والحال أنّ ثمة حقائق متعدّدة وليس متاحاً على الدوام تصنيفها. الرهان الحقيقي الذي ينسجم في العمق مع طبيعتي هو أن أكون مفيداً بعملي، والمضيّ قُدُماً. أن أخدم. كم تستهويني عبارة جوريس الشهيرة: «لا يكون النهرُ مخلصاً لمنبعه إلاّ في جريانه نحو مصبّه عند البحر.» وكم لا تعنيني في المقابل عبارة سائرة من قبيل: «ضرورة العودة إلى الينابيع.» كما إنّي أبدي الكثير من الحذر حيال الذين يدعون إلى عودة إلى الماضي، أو عودة إلى أصول الكنيسة، إلى أصول الإنسان، والمؤسسات، أو إلى الآباء المؤسّسين... فالبحث المؤثر عن حلولٍ بالعودة إلى الوراء هو على النقيضِ من أفكاري وقناعاتي.

المضيّ قُدُماً من دون التخلّي عن الصدق مع الذات.

ما من تناقض في ذلك على الإطلاق. بل على العكس، فإنّ الصدق الفعلي مع الذات يكون في المضيّ قُدُماً. إني أرى الإحجام عن العمل إنّما هو شكلٍ من أشكال النكوص، كما أنّ النوستالجيا هي ردّ فعلٍ لا أختبره إلاّ فيما ندر. أن تجرؤ، أن تبادر، أن تسعى، أن تتخيّل، على هذا النحو فقط يتحقّق بناء الذات. فأنا، في آخر الأمر، أؤمن جوهرياً بفضائل العمل. ولا أحقّق ذاتي في حيرة «المبدأ» الذي لا يتجسّد في الواقع إطلاقاً.

أديان لأجل السّلم

هل يمكن للأديان أن تلعب دوراً في تخطّي الصعوبات التي تواجه فرنسا حول بعض قضايا السلم الاجتماعي أو المدني؟ يحضرني مَثَل كورسيكا، على سبيل المثال، حيث الثقافة الكاثوليكية ما زالت حاضرة بقوّة. فهل أجريت اتصالات بأسقف أجاكسيو؟

أجل، يمكن للأديان أن تلعب دوراً. والمونسينيور لاكرامب[١]، الذي كان أسقفاً لأبرشيّة أجاكسيو عندما توليت مهامي كوزير للداخلية، هو رجل سلام وحوار. لقد التقينا مراراً. إنّي أقدّر هذا الرجل وأكنّ له الكثير من الاحترام. وأدرك جيّداً حجم الجهود التي بذلها للتهدئة في أصعب الأوقات التي شهدتها الجزيرة. فعندما يلتقي أبناء رعيّته يساعدهم في تبيان الصالح العام، ويشدّد على رهانات المستقبل، ويحثّ أكثرهم حماسة على رؤية أوضح للمستقبل أكثر انسجاماً مع تعاليم الإنجيل. في ذلك يؤدي دوره كأسقف بكفاءة عالية، لكنّه، في الوقت نفسه، أحد الصنّاع الماهرين لحال الوفاق في مجتمعنا الوطني.

---

(١) لقد شغل المونسينيور لاكرامب منصب أسقف أجاكسيو لثماني سنوات. وقد عيّن رئيساً لأساقفة بوزونسون في شهر تموزگيوليو سنة ٢٠٠٣ . وعيّن المونسينيور برونان، خلفاً له على أبرشية أجاكسيو.

ففي جزيرة لا تعرف إلاّ القليل من تقاليد الحوار وثقافة التداول ولم تمتلك يوماً عادة اللقاءات البناءة، ربما من المفيد جداً ان يُسهم رجال دين في إحلال السّلم ولو جزئياً. وبالنظر إلى ذلك فإنّ كنائس كورسيكا هي أماكن تشهد ما يشهد سواها من تباين الآراء. وقد تكون مناسبة لإقناع الناس بأنّ العنف يؤدي إلى طريق مسدودة، وبأنّه، في آخر المطاف، نكوص إلى ثقافة غير مجزية. ولكنّ رجال الدين من أمثاله نادرون للأسف. طبعاً يستطيع الكهنة في الجزيرة الذين يقارب عددهم المائة أن يؤدوا، على هذا الصعيد، دوراً أكثر فاعلية ممّا يتوقّعون هم أنفسهم.

ماذا تتوقع منهم؟

بإمكان رجال الدين أن يوسّعوا آفاق تفكير أهل الجُزُر، وأن يحطّموا دائرة انغلاق المجتمع الكورسيكي على ذاته، والدعوة إلى انفتاح هم في حاجة إليه. فهؤلاء (أي رجال الدين) يملكون الجرأة والمرجعيّة اللازمتين للتنديد بالعنف على المستوى الأخلاقي. ويسعهم الإسهام في توليد سلوكات غير حماسية وتصرّفات مسالمة في جزيرة طالما أغوتها المواقف الدراماتيكية. كما أنّهم قادرون على تعزيز المصالحة بالرجاء. فلا بدّ من شيوع المغفرة بين العائلات التي غالت في التخاصم المتبادل والعداء. وقد يكون مبدأ احترام الحياة لأنّ الحياة فريدة وسريعة الزوال، هو المبدأ الذي ينبغي أن يسود كورسيكا أكثر من أي ناحية أخرى من ترابنا الوطني. والحال أن احترام الحياة هو أحد التعاليم الأساسية للكنيسة الكاثوليكية.

ولكن كورسيكا هي بلد كاثوليكي عريق. فإذا كانت الكاثوليكية لم تنفذ بَعْدُ إلى الذهنيّات هناك، فما عساها تحمل من جديد إليها اليوم؟

إذا نظرنا إلى الكاثوليكية كمرجعية تاريخية واحدة، فعندئذ لن نجد فيها سوى قوّة العادة التي تولّد اللامبالاة. أمّا إذا تشبّثنا برسالتها الجوهريّة وعملنا على تطوير ممارساتها وتحديثها، فعندئذ يسعنا تطوير

الذهنيات. وفي ظلّ ما يشهده المجتمع الكورسيكي الحالي من مراوحة وأفق مسدود، لا يسعنا الاستغناء عن أي نية صادقة. ويُخطِئ من يُقصِر دور الكنيسة على النواحي الروحية فحسب. إنّي مؤمن بصدق أنّ قيم التسامح واحترام الحياة ومحبّة الغير التي تدعو إليها الكنيسة الكاثوليكية قد تكون مفيدة لكورسيكا. لا أريد هنا أن أختزل الديانات بصورها الكاريكاتورية الأكثر شيوعاً: تطرّف الإسلام، موقف البابا من وسائل منع الحمل تصدياً لحقيقة أن العلاقة الجنسية ليست مرتبطة حتماً بالإنجاب بل أيضاً باللذة، والموقف الرافض لسيامة النساء كهنة. مثل هذه الأمور القابلة للنقاش لا تحمل بالضرورة على تلطيف السجالات المتعلّقة بالمجتمع. فالالتزام الديني قد يكون مرادفاً للانفتاح. وهذا الجانب هو ما أودّ التشديد عليه.

قد يبدو موقف الكنيسة جذرياً وحاسماً بشأن وسائل منع الحمل. وفي الوقت نفسه تذكّر برفعة الأمانة الزوجية. وكذلك الأمر بالنسبة لمكانة النساء، إذ لا يسعنا إغفال الدور التحرّري التاريخي الذي لعبته الكنيسة في بعض الحقب.

هذه المسائل معقّدة بالفعل. إنّها تمزج ما بين الإيمان والتاريخ والميراث الثقافي... من المؤكّد أنّ البابا بدّل اتجاه بعض أتباع الكاثوليكية جرّاء مواقفه من بعض المسائل الأخلاقية. وأعلم أيضاً أنّه أقنع كثيرين آخرين باقتراحه معايير صارمة لا تُمسّ. مثل هذا يدعوني إلى التساؤل وإلى ردّ الفعل. فإذا كنت أتفهّم جيداً معنى دوام الإرشادات البابوية التي تنتقل من جيل إلى جيل، فإني أجد صعوبة في تقبّل بعض المواقف التي تبدو لي مخالفة لزمانها، وخاصّة في مواجهة وباء السيدا. وفي الوقت نفسه أقرّ بأنني أقدّر أمانة الكنيسة الكاثوليكية لتقاليدها وتعاليمها. وأقرّ بأنني كنت أفاجأ قليلاً في وزارة الداخلية إذا قابلتُ رئيس أساقفة مرتدياً ربطة عنق حمراء وسترة مدنية. فأنا، في الحقيقة، شأن الكثير من الفرنسيين، أجدني حائراً في هذه المسألة: يُريحني التقليدُ ويزعجني التصلّب! لذلك أجتنبُ إطلاق الأحكام. قبل

اليوم كنت لا أتوانى عن التنديد بعبثية موقف ما. غير أنني مع الوقت أصبحتُ أَمْيَلَ إلى السعي وراء فهم الأسس الثقافية والفلسفية والتاريخية لمواقف الذين لا يفكّرون مثلي، وتقبّلها بوصفها عناصر تسهم في إغناء تفكيري. لعلّ ذلك يعزّز مع الوقت حسّ التسامح لديّ.

هل كان لعملك السياسي أي تأثير في هذا التطوّر؟

العمل السياسي يحملك على الاختلاط بأعداد لا تحصى من الناس. ويتطلب منك أن تصغي وأن تتفهّم وجهة نظر محاورين متنوعين وأحياناً متناقضين. ولكنّ سنوات العمر كان لها التأثير الحاسم في هذا التطوّر، بكل ما توفّره تجارب الحياة من إخفاقات ونضج. إذ ينبغي لنا الإقرار بالحقيقة التالية: لن نفهم اختلاف الآخر عنّا وتقبّله كما هو إلاّ مع الوقت.

رجال الدين في سِلكِ البوليس

هل يوجد مرشدون روحيون في سلك البوليس؟

كلاّ، فقانون العام ١٩٠٥ لا يلحظ مثلَ هذا الأمر. ولكن في المقابل يوجد عدد من الكهنة المرشدين في فوج الإطفاء في مدينة باريس، وهي تعتبر وحدة عسكرية. كما يوجد مرشد روحي في عداد كتيبة الإطفاء البحري في مدينة مرسيليا. يلحظ قانون العام ١٩٠٥ استحداث وظائف مرشدين روحيين في المدارس والمستشفيات والسجون، فيما يلحظ مرسوم صادر في سنة ١٩٦٤، وهو يكرّس بالنص تقليداً عريقاً، استحداث وظائف مرشدين روحيين في القوات المسلّحة. أحد هؤلاء المرشدين لعب دوراً بارزاً عندما أدّى انفجار في أحد مباني ضاحية نويي إلى مقتل خمسة من رجال الإطفاء الشبّان. وكنت حاضراً في مكان الحادثة وأثناء مراسم الدفن. لقد تمكّن من إيجاد العبارات اللازمة لتخفيف الآلام وطمأنة الناجين. كان هو نفسه مصدوماً حزيناً، ومع ذلك استطاع أن يجسّد صورة باهرة للتعاطف الإنساني. لا شكّ في أن وجود رجل دين وسط رجالٍ يواجهون

الأخطار كلّ يوم، هو عاملٌ مطمئن يحمل لهم السلام والإنسانية والثقة، حتّى لغير المؤمنين منهم.

ماذا تتوقّع من المسيحيين (المؤمنين) الذين يعملون في سلكِ البوليس؟

لم أكن لأتوقّع شيئاً منهم بوصفهم مسيحيين أو يهوداً أو مُسلمين. إذ ليس لهم أن يضطلعوا بدور ما، لا رسمياً ولا بصفة غير رسمية. هذا ما تقتضيه العلمانية. إذ لا يجوز لأحد أن يظهر انتماءه الطائفي أثناء أدائه وظيفته. ولكن هذا لا يحول، بأية حال، دون أنّ تضفي قناعاتهم الشخصية الصميمة مسحةً من الإنسانية على علاقاتٍ لا تخلو في الغالب من النزاعات. فمزاولة مهنة مثل هذه حيث غالباً ما تكون الصلة مباشرةً مع أشد وجوه المجتمع شؤماً أو قساوةً، تقتضي الكثير من الحرص على ميثاق المهنة الأخلاقي، والكثير من مراعاة الآخر. ميثاق المهنة الأخلاقي هو القاعدة. الإنسانية هي المروءة. وقد تكون الأديان منبعاً للمروءة. فعندما تكون القناعات الشخصية الصميمة للمرء مبنية على احترام الآخر، لا بدّ أن تنعكس على محيطه المهني، وأحياناً على الناس الذين يتعامل معهم. وفي المواقف التي يسودها عنفٌ ما يُمكن للإيمان والقانون أن يكونا متضافرين، وأن يكمّل أحدهما الآخر.

هل يتلقّى الشبّان الذين ينخرطون في سلك الشرطة اليوم تأهيلاً يلقنهم هذه المعايير؟

التأهيل هو مفتاح كلّ شيء. والتأهيل ليس تقنياً فحسب. فهو يكون إنسانياً أولاً أو لا يكون. التأهيل هو مدرسة احترام: احترام المواطنين واحترام القواعد. وطوال فترة وجودي في وزارة الداخلية لم أتساهل يوماً حيال ما ينافي ذلك. لم أقبل يوماً بأي تجاوز من قبل رجال شرطة أو رجال درك، حتّى الاعتداء اللفظي. لأنك إذا أبديت تساهلاً حيال أبسط الأمور فتحت الباب أمام جميع أشكال الاستنساب والتجنّي. البوليس الجمهوري يتمتّع بسلطات، غير أنّه مقيّد بواجبات. وفي مقدّم هذه الواجبات يمثُل التطبيق الحرفي لقيم الجمهورية.

اليوم كنت لا أتوانى عن التنديد بعبثية موقف ما. غير أنني مع الوقت أصبحتُ أمْيَلَ إلى السعي وراء فهم الأسس الثقافية والفلسفية والتاريخية لمواقف الذين لا يفكّرون مثلي، وتقبّلها بوصفها عناصر تسهم في إغناء تفكيري. لعلّ ذلك يعزّز مع الوقت حسّ التسامح لديّ.

هل كان لعملك السياسي أي تأثير في هذا التطوّر؟

العمل السياسي يحملك على الاختلاط بأعداد لا تحصى من الناس. ويتطلب منك أن تصغي وأن تتفهّم وجهة نظر محاورين متنوعين وأحياناً متناقضين. ولكنّ سنوات العمر كان لها التأثير الحاسم في هذا التطوّر، بكل ما توفّره تجارب الحياة من إخفاقات ونضج. إذ ينبغي لنا الإقرار بالحقيقة التالية: لن نفهم اختلاف الآخر عنّا وتقبّله كما هو إلاّ مع الوقت.

رجال الدين في سِلكِ البوليس

هل يوجد مرشدون روحيون في سلك البوليس؟

كلاّ، فقانون العام ١٩٠٥ لا يلحظ مثلَ هذا الأمر. ولكن في المقابل يوجد عدد من الكهنة المرشدين في فوج الإطفاء في مدينة باريس، وهي تعتبر وحدة عسكرية. كما يوجد مرشد روحي في عداد كتيبة الإطفاء البحري في مدينة مرسيليا. يلحظ قانون العام ١٩٠٥ استحداث وظائف مرشدين روحيين في المدارس والمستشفيات والسجون، فيما يلحظ مرسوم صادر في سنة ١٩٦٤، وهو يكرّس بالنص تقليداً عريقاً، استحداث وظائف مرشدين روحيين في القوات المسلّحة. أحد هؤلاء المرشدين لعب دوراً بارزاً عندما أدّى انفجار في أحد مباني ضاحية نويي إلى مقتل خمسة من رجال الإطفاء الشبّان. وكنت حاضراً في مكان الحادثة وأثناء مراسم الدفن. لقد تمكّن من إيجاد العبارات اللازمة لتخفيف الآلام وطمأنة الناجين. كان هو نفسه مصدوماً حزيناً، ومع ذلك استطاع أن يجسّد صورة باهرة للتعاطف الإنساني. لا شكّ في أن وجود رجل دين وسط رجالٍ يواجهون

الأخطار كلّ يوم، هو عاملٌ مطمئن يحمل لهم السلام والإنسانية والثقة، حتّى لغير المؤمنين منهم.

ماذا تتوقّع من المسيحيين (المؤمنين) الذين يعملون في سلكِ البوليس؟

لم أكن لأتوقّع شيئاً منهم بوصفهم مسيحيين أو يهوداً أو مُسلمين. إذ ليس لهم أن يضطلعوا بدور ما، لا رسمياً ولا بصفة غير رسمية. هذا ما تقتضيه العلمانية. إذ لا يجوز لأحد أن يظهر انتماءه الطائفي أثناء أدائه وظيفته. ولكن هذا لا يحول، بأية حال، دون أنّ تضفي قناعاتهم الشخصية الصميمة مسحةً من الإنسانية على علاقاتٍ لا تخلو في الغالب من النزاعات. فمزاولة مهنة مثل هذه حيث غالباً ما تكون الصلة مباشرةً مع أشد وجوه المجتمع شؤماً أو قساوةً، تقتضي الكثير من الحرص على ميثاق المهنة الأخلاقي، والكثير من مراعاة الآخر. ميثاق المهنة الأخلاقي هو القاعدة. الإنسانية هي المروءة. وقد تكون الأديان منبعاً للمروءة. فعندما تكون القناعات الشخصية الصميمة للمرء مبنية على احترام الآخر، لا بدّ أن تنعكس على محيطه المهني، وأحياناً على الناس الذين يتعامل معهم. وفي المواقف التي يسودها عنفٌ ما يُمكن للإيمان والقانون أن يكونا متضافرين، وأن يكمّل أحدهما الآخر.

هل يتلقّى الشبّان الذين ينخرطون في سلك الشرطة اليوم تأهيلاً يلقنّهم هذه المعايير؟

التأهيل هو مفتاح كلّ شيء. والتأهيل ليس تقنياً فحسب. فهو يكون إنسانياً أولاً أو لا يكون. التأهيل هو مدرسة احترام: احترام المواطنين واحترام القواعد. وطوال فترة وجودي في وزارة الداخلية لم أتساهل يوماً حيال ما ينافي ذلك. لم أقبل يوماً بأي تجاوز من قبل رجال شرطة أو رجال درك، حتّى الاعتداء اللفظي. لأنّك إذا أبديت تساهلاً حيال أبسط الأمور فتحت الباب أمام جميع أشكال الاستنساب والتجنّي. البوليس الجمهوري يتمتّع بسلطات، غير أنّه مقيّد بواجبات. وفي مقدّم هذه الواجبات يمثُل التطبيق الحرفي لقيم الجمهورية.

على المرء إذاً أن يكون قديساً لكي ينخرط في سِلكِ البوليس!

لا شكّ في أنها مهنة شاقة. فإلى المخاطر الجسدية، على رجل البوليس أن يواجه يومياً يأس الضحايا، وفي معظم الأحيان قنوط المذنبين وميولهم العدوانية وعنف المواقف وإرهاق التحقيقات العالقة وتبعات الإخفاق. إنّه نشاط مهنيّ موسوم على الدوام بطابع الطوارئ. غير انّ المهنة تُزاول على نحوٍ جَمعيّ ومكافآتها بمستوى مصاعبها. فسلك البوليس يتصدّى للعنف من غير أن يكون، هو نفسه، عنفاً. حتّى أنه ليس «عنفاً مشروعاً». إنّه شَرطُ العَمَل الديمقراطي والجمهوري للمجتمع. من حظّ الشرطي أو الدركيّ أنّه يعلم لِمَ ينهض من الفراش كلّ صباح. وعلمه هذا أقرب إلى الشغف، إلى الحاجة إلى إضفاء الطابع المثالي على مهنته منه إلى الحاجة إلى القداسة، هذا إذا أمكن تعريفها بأية حال، وإن كان الغيريّ هو، على الأرجح، أوفر حظاً من السعادة فيها من زميله الأنانيّ.

ومع ذلك فإنّ سلك البوليس، على غرار الدوائر العامة الأخرى، يتألف من عناصر بشرية. فهو غير معصوم عن الخطأ. ولعلّ أحد أدوار وزير الداخلية الأساسية يكمن في فرضه احترام القواعد، وحرصه على أن يكون أداء المهنة مجرّداً من الأهواء، ومن أي مبرّر لتشنّج الإرهاق أو العنف، ومن أي تجاوز في استخدام هذه السلطات التي يُنيطها المجتمع الديمقراطي بسلك البوليس. من أنيطت به قوّة الجمهورية لا يجوز أن يخطئ. فالرمز يكتسب أهمية بالغة في أعين المجتمع. وإذا أخطأ الشرطي قوّض الثقة بالدولة. فكلّ مالك سلطة بهذا المعنى يتحمّل مسؤولية فريدة. إذا خانها كانت التبعات كبيرة. فعندها تتحلّل المرجعيّة، وتتزعزع دعائم النظام الاجتماعي. ولكي لا نجد أنفسنا في موقفٍ مثل هذا رافض لمرجعيّة الدولة، علينا توخّي الحذر وأحياناً علينا أن نكون صارمين. ليس أمراً يسيراً عدم التغاضي عن أي خطأ، ولكنّ هذا هو واجب وزير الداخلية، تماماً كما هو واجب الشرطي أن يحترم القواعد. ولذلك ربّما ينبغي أن يُبذل الكثير من الجهد في اختيار

المنخرطين في سلك البوليس وفي تأهيلهم، وفي تلقينهم احترام القواعد واحترام الناس الذين يتعاطون معهم بحكم عملهم.

لمناسبة الحديث عن التعلّم، أما من نُصحٍ تسديه للأساقفة بشأن التأهيل والإرشاد؟

ما كنتُ لأفعل على الإطلاق، وبوصفي وزيراً، وحتّى لشؤون الديانات، فإنّ هذا الأمر ليس جزءاً من مهمّتي. وكيف لي أن أفعل وأنا عاجز عن تقويم التأهيل السيكولوجي لطلبة المدارس الإكليريكية الراغبين في أن يصبحوا كهنة. في المقابل، إني واثقٌ، كمواطن، من أن رجال الدين، ونظراً للمرجعية الأخلاقية المترتّبة على مهامهم، يجب أن يكونوا منزّهين عن أي عيب. تبقى مسألة الكاريزما لدى المبشّر. ما السبيل إلى امتلاكها من دون الإسراف في استغلالها؟ أعترف بأنني، في بعض القداديس، كنت أشعر بخيبة أمل من ضحالة العظة التي يلقيها الكاهن. فأسأل نفسي أحياناً كيف لفكرة رائعة مثل هذه أن تُعالج بهذا القدرِ من الضحالة. إذ يبدو لي أن تفاهة بعض عظات المؤتمنين على تبليغ البشارة تلامس اللامعنى الحقيقي. ولكنني أعلم أيضاً أن عملهم لا يقتصر على إلقاء العظات.

السجال حول وَضْع الطوائف المختلفة

اتهمك بعض قادة الكنيسة الكاثوليكية بأنّك ساويتَ بين مختلف الأديان، مع أنّ العلمانية الفرنسية قد تغذّت من مراجع مسيحية.

لقد فاجأتني إساءة الفهم هذه التي قد لا تكون سوى سوء تفاهم. كيف لوزير داخلية ألاّ يساوي بين جميع الأديان؟ فالانطلاق من الفرضية القائلة إنّ ثمّة ديانات أعلى شأناً من ديانات أخرى، أو مختلفة عن الأخرى بسبب قيمها، يساوي الانطلاق من الفرضية القائلة إنّه إذا كان الله موجوداً فثمّة في السماء مجالات منفصلة، أحدها لليهود، وآخر للمسلمين، وآخر للمسيحيين. هذه، إذا جاز لي القول، رؤية «منحازة» لا أشاطرها على الإطلاق. هذا فضلاً عن أنّها تصطدم بمبدأ

المساواة الذي لا يُمسّ بين البشر، أيا كانت أصولهم أو معتقداتهم. وأخيراً أقول إنّ مهمّة وزير الداخلية لا تقوم على تصنيف الكنائس أو الأديان وفق تراتبية ما. فجميع الكنائس والأديان المعترف بأنها تيارات دينية كبرى يجب أن تكون متساوية في الحقوق والواجبات. فهذا أيضاً ما تعنيه العلمانية. إذ لا يوجد في فرنسا لا دين رسمي، ولا دينٌ للدولة، ولا حتّى دين فوق الأديان الأخرى.

لن تجد كاثوليكياً واحداً من شأنه أن يقول إن الكاثوليك أعلى شأناً من الآخرين، ولكن قد تجد من يقول إنهم «مختلفون»!

لا ريب في أن فرنسا العام ١٩٠٤ كانت كاثوليكية. وفرنسا العام ٢٠٠٤ هي، في غالبيّتها، كاثوليكية، ولها جذور مسيحية، وأسانيدها المسيحية، الظاهرة في ثقافتها والمُضمَرة في مؤسّساتها. غير أنّها لم تعد كاثوليكية فحسب. علينا أن نواجه تحدي المعتقدات والشعائر المختلفة لقسم من الذين أصبحوا مواطنين لنا ومساوين في ذلك لجميع مواطنينا الآخَرين. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحوّلات التي هي نتاج مراحل الهجرة المختلفة. وآخرها، تلك الوافدة من المغرب، تشكّل تحدياً ينبغي لنا التعامل معه. ما من خيار آخر. هناك خمسة ملايين مسلم يعيشون في فرنسا، وهم، في سوادهم الأعظم، فرنسيون أو يتطلعون لأن يصبحوا فرنسيين. إنّ كلّ شاب من شبّان الضواحي الذي يشعر بأنّ لا مستقبل له ولا أملَ يُرتجى يشكّل، اليوم، تحدياً للأمّة. أمّا أن يكون مؤمنا بالله، إله المسلمين، أو بيسوع، إله المسيحيين، أو غير مؤمن على الإطلاق، فهذا شأنٌ ليس لوزير الداخلية أن يحكم فيه أم يحسم أو يختار. المهمّ أن يفهم هذا الشاب أنّ له مكاناً في هذه الجمهورية من دون أن يُضطرّ في المقابل إلى التخلّي عن جزء من هويته. لا ينبغي أن نسمح بأن يستبدّ به القنوط المدمّر. فالرهان الذي تواجهه الدولة ليس رهان ديانة أغلبية ومهيمنة، بل رهان حقوق وواجبات آخر الديانات الوافدة إلى فرنسا: أي الإسلام.

ألا تعتقد أنّ من حقّ إحدى الشخصيات البارزة في الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا العام ٢٠٠٤ أن تخاطب وزير الداخلية قائلةً: «حذارِ، سيدي الوزير، إني أجيز لنفسي تذكيرك بأنّ الكاثوليكية ليست الإسلام؛ وبأن الإسلام والمسيحية يشتركان من دون شك بأسانيد مشتركة، وليس كلّها؛ وبأنّ التقاليد الفرنسية قد تغذّت من القيم الكاثوليكية، وليس، حتّى وقتنا الحاضر، من قيم الإسلام»؟

ماذا تستنتج في مثل هذه الحال؟ أن نطلب من مسلمي فرنسا التخلي عن الإسلام؟ وبذلك يكون لجميع الفرنسيين الحقّ في مزاولة شعائرهم الدينية، ما عدا المسلمين. يا لمِثالِ المساواة الجمهورية! لا أعتقد بأن عظمة الكنيسة تُبنى على المنافسة والاستبعاد. إنّ رسالة المسيحية الجامِعة هي رسالة انفتاح ومثاقفة. ينبغي للقادة الكاثوليك أن يبتهجوا لأنّ شبّاناً اهتدوا إلى الإيمان عِوَض الركون إلى لا أدرية محبطة، سواء كان هذا الإيمان مسيحياً أو إسلامياً. إنّ المعركة الفعلية التي تخوضها الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا اليوم، ليست معركة ضدّ الإسلام، بل معركة ضدّ فتنة المال والعنف والمخدرات، إنّها معركة ضدّ فَقدِ معنى الحياة، ضد القلق الذي يبديه الكثيرون ممن ينتمون إلى الثقافة الكاثوليكية، والذين فقدوا الأمل في المستقبل. الرهان الفعلي هو أن يهتدي الناس إلى معنى لحياتهم. ذاك كان، على كلّ حال، موضوع عظة البابا في «لونشان» في ختام «أيام حركة الشبيبة»: «الله موجود حيث يوجد الذين يؤمنون به.» فإذا كان الله موجوداً حيث يوجد المؤمنون به، لِمَ قد يكون حاضراً في كاتدرائية وليس في مسجد؟ في وجدان مسيحي وليس في وجدان مسلم؟ طبعاً لن يكون حاضراً على النحو نفسه، ولا بالشعائر نفسها. فأنا لا أجيز لنفسي إبداء الرأي فيمن يؤمنون وفقَ خصوصية معتقداتهم. وإنّما أرى في الإيمان عاملاً يستدعي الاحترام، ولا أصنّفه. فبأي حقّ نجيز لأنفسنا أن نجري تصنيفاً ونقيم تراتباً؟ فالبشارة بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية ينبغي أن تكون هي الرجاء الكامن في قلوب البشر.

أجل، ولكنهم، في الحقيقة، يؤمنون مغمورين بتقاليد دينية مختلفة!

ولكن هل هي حقاً مختلفة إلى هذه الدرجة؟ بالقياس إلى ما يبديه الكثيرون من مواطنينا من نزوع تلفيقي، وتَوَهان روحي، فإنّ المعتقدات الأساسية للديانات المسيحية فيما بينها، وحتّى المعتقدات الأساسية لليهودية، وللإسلام أحياناً، ليست متباعدة فيما بينها. هذه جميعها تتحدّث عن إله واحد، خالق. وجميعها تؤمن بالحياة الآخرة. وجميعها مقتنعة بأن الله تدخّل في الأرض لأجل خلاص الإنسان، سواء تمثّل هذا التدخّل بصوت الأنبياء أو تجسُّد المسيح أو نزول القرآن. وهذا عدد لا بأس به من الأمور المشتركة!

هل تفهم الأسباب التي تدعو الكاثوليك إلى القلق بشأن مستقبلهم ومستقبل كنيستهم؟

كلاّ. أولاً لأنني أعتقد بأنّ المرء إذا كان مؤمناً لا ينبغي له أن يخشى بروز ديانة أخرى والاعتراف بها. إنّ من واجب أهل الكنيسة في فرنسا أن يُنَحّوا جانباً مسائل حقّ التصدّر بين الأديان، والاستفادة من الحالة الراهنة لتوسيع النقاش حول العلمانية لكي تُعرَف الظاهرة الدينية على نحوٍ أفضل، ولكي تؤخذ أكثر بعين الاعتبار. من شأنهم مثلاً أن يقيموا ورشة تفكيرٍ واسعة حول ضرورة بناء المعابد اليهودية والكنائس والمساجد في الضواحي. وبرأيي، فإنّ افتتاح دور للعبادة في النطاقات المُدنية الكبرى هو بمثل أهمية افتتاح صالات الألعاب الرياضيّة، المفيدة جداً في حدّ ذاتها! ما ينبغي له أن يكون شغلنا الشاغل هو السؤال عمّا ستكون عليه مُثُل جيل الشباب الطالع. كلّ هؤلاء الشبّان الذين ما عادوا يؤمنون بكثير من الأمور هم التحدّي الذي يتوجّب على جميع الأديان أن تتصدّى له! إذ يسعها أن تُعنى بإقامة مقارّ سلام ولقاء وحوار بين الديانات المتعدّدة. في كنيس «غارج لِه غونيس» ثمّة كثير من النور: والمفترض أن يستفيد منه جميع أهل الناحية؛ الكاثوليك وغيرهم. لا أستطيع القول إنّ هذا النور المنبعث من كنيس غارج لِه غونيس «مختلف جداً عن النور الذي شاهدته في مسجد مدينة «ليون»»،

في مسجد الـ «مورو»، أو ذاك الذي أستطيع أن ألمحه في مئات الكنائس الرومانية أو في كاتدرائية «ليون». لا أجد مشقّة على الإطلاق في ذكرِ عدد لا يحصى من المشاريع والتعبير عن موقفي الداعم لمرشد مسجد باريس، دليل بوبكر، بينما أقيم علاقةً ميسورة مع معظم قادة الكنيسة الكاثوليكية تتيح لي التطرّق معهم إلى عدد كبير من المواضيع. المونسينيور برباران، أسقف «ليون»، لا يشعر بأنّ في زيارتي لمسجد «ليون» الكبير مساسٌ به وبرعيّته. لقد عاش طويلاً ككاهن في مدغشقر. وهو ممّن اعتادوا الحوار بين الأديان. ويشعر بالفضول حيال معتقد الآخر.

وثانياً، لا ينبغي للكاثوليك الفرنسيين أن يغفلوا عن أن مصير الكنيسة لا يقوم فقط على كواهل أساقفة فرنسا العام ٢٠٠٤. طبعاً شهدت الكنيسة في السابق عهوداً أبهى. وهي تشهد اليومَ صعوبات: تراجع الشعور بالدعوة الذي أدّى إلى تراجع الإقبال على الانخراط في سلك الكهنوت، تقدّم الكهنة في السنّ، انخفاض عدد المتنصّرين بالعماد، وانخفاض مستوى الإقبال على المشاركة في قداديس الأحد، والتشكيك بالمرجعيّة الطبيعية لخطابها. ولو كنت أجرؤ لقلت إنّها شهدت في السابق ما هو مماثل وسوف تشهد مثيله في المستقبل! ينبغي للكنيسة أن تحسن التكيّف، أن تعثر على أشكال جديدة في التعبير عن رجائها وفي تبليغه، وربّما وجَب عليها أنّ تعيد النظر في بعض عاداتها. إنّها تفعل. فقد أرفِد التقليد التوراتي، من جهته، بإحالات إلى الصحراء بوصفها لحظة تجدّد.

بَيْدَ أن المقلق هو أن تترجَمُ الخشية من المستقبل على أرض الواقع تراجعاً في حرارة الإيمان. فالديانة المتخوّفة القلقة المنكفئة على ذاتها، لا تجذب إليها أحداً، ولا تشعّ. لقد شاهدت على شاشة تلفزيون France 2 «يوم عيد الربّ»، أحد برامج صبيحة يوم الأحد، هو عبارة عن بثّ مباشر لقدّاسٍ يُقام في ياوندي. وقد تأثّرت بنضارة الطقوس الدينية الإفريقية، بعفوية المصلّين، وبالكورسِ الآسر. ففي

مثل هذا يكتشف المرء كاريزما الديانة الكاثوليكية العميقة: ديانة سَمحة، فتيّة، فَرِحة. ولا أقول هذا فقط لأن الكورس كان يحسِنُ الإنشاد. فأنا أعتقد بأن المصلّين يحسنون الإنشاد لأنهم مبتهجون لإقامتهم القدّاس. ذلك أن الرقص والإنشاد، برأيي، هما نتيجة وليس سبباً. أعلمُ أنّهم واثقون. وكم أتمنّى الشيء نفسه للكنيسة الكاثوليكية في فرنسا.

الفصل الثاني

الإسلام والجمهورية

إنشاء نصابٍ تمثيلي للديانة الإسلامية

سيدي الوزير هل يسعك الحديث باستفاضة عن مسألة إجراءات تنظيم الإسلام في فرنسا، ووصف المشكلة التي واجهتها منذ تولّيك وزارة الداخلية؟ هل تستطيع أن تفسّر لنا ظروف إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية الذي بادرت إلى إنشائه؟

كانت ظروف المشكلة بسيطة، لذا لا يشقّ عليّ وصفها: كان الموقف برمّته مأزوماً وحال الاحتدام الناجمة عن الإخفاقات المتراكمة على مرّ السنين المنصرمة على أشدّها. وكان مسجد باريس الكبير[1] قد صرّح علانية أنّه يودّ الخروج من العملية الانتخابية المعلَنة من قبل حكومة ليونيل جوسبان لإنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. فلم

(١) مسجد باريس الكبير يقع في الدائرة الإدارية الخامسة من العاصمة. شيّد بين العامين ١٩٢٢ و١٩٢٦، بتمويل رسميّ وبعض التبرّعات التي جمعت من أهل الطائفة المسلمة، على أرض تبرّعت بها بلدية مدينة باريس. وكان من الضروري إصدار قانون (هو قانون ٩ آب/أغسطس سنة ١٩٢٠) للسماح بتمويلٍ رسميّ لمشروع يختصّ بإحدى الديانات. وقد جاء هذا القانون بمثابة اعتراف الجمهورية بإسهام الجنود المسلمين المتحدرين من المستعمرات الفرنسيّة في المعارك إبّان حرب ١٩١٤ - ١٩١٨. إلى المبنى في حدّ ذاته، يمثّل مسجد باريس الكبير اتحاداً يجمع تحت لوائه عدداً من أماكن العبادة الإسلامية في فرنسا. ورئيس هذا الاتحاد هو المشرف دليل بوبكر.

يعد ممكناً إجراء الانتخابات التي كان متوقعاً أن تجرى يوم ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. هذا فضلاً عن أن النظام الأساسي للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية لم يكن قد وضع بعد، والنظام الانتخابي لم يكن ناجزاً وكان من شأن تطبيقه أن يسفر عن عدد لا يُستهان به من الخصومات. فقد كان الأفرقاء مُستنفرين لخوض الصراع فيما بينهم على الأساس.

حاول أسلافي في وزارة الداخلية أن يدفعوا الأمور قُدُماً للتوصّل إلى حلّ مُرضٍ[1]. وإذا فشلوا في سعيهم، فلأنّ الذهنيّات لم تكن مستعدّة بعدُ لتقبّل الحلّ؛ وقد يكون سبب إخفاقهم أيضاً هو اعتبارهم أنّ هذا الملفّ لا يحظى بأولوية كالملفّات الأخرى، فلم يبذلوا فيه من الإصرار ما بذلته أنا على هذا الصعيد. مما لا شكّ أنّ هذا النصاب الذي وجد الآن ما زال غير مكتمل، ولكن إنشاءه كان لا بدّ منه في نظري. لقد عملتُ شخصياً لمئات الساعات إذاً لإنضاج هذه العملية. وكنت مقتنعاً بأنّه لا مجال لبلوغ هذه الغاية إذا لم أبذل في سبيلها كلّ طاقتي. وكانت العملية تحتاج إلى حافز، إلى شاهد موثوق، يعيننا على

(١) جرت، من قبل، محاولات عدّة لإنشاء نصاب تمثيلي للديانة الإسلامية من قبل عدد من وزراء الداخلية السابقين، ولم تنجح محاولتهم؛ نذكر منها: محاولة بيار جوكس لإنشاء «مجلس تشاوري حول الإسلام في فرنسا» سنة ١٩٩٠؛ ومحاولة شارل باسكوا لإنشاء «مجلس التنسيق الوطني للمسلمين في فرنسا» سنة ١٩٩٥؛ ومحاولة جان بيار شوفنمان في شهر تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٩٩، لإنشاء ما سمي بهيئة «تشاور» مسلمي فرنسا، وهو عملية حوار تمهيدية للتوصّل إلى تعيين نصاب تمثيلي. كانت هيئة التشاور هذه تضمّ سبعة اتحادات وخمسة مساجد وست شخصيات مؤهّلة من شأنها أن تشكّل مجتمعةً تمثيلاً على قدر من الأمانة لمختلف تيّارات الطائفة الإسلامية في فرنسا. وكانت هذه المحاولة بالذات، التي تابعها لبعض الوقت دانيال فايان، هي التي أدرك ساركوزي حين تولّى وزارة الداخلية سنة ٢٠٠٢، أنها تراوح مكانها، لكنّه قرّر مواصلة الجهود بغية التوصّل إلى إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

تخطّي العقبات الأخيرة. حتّى ذلك الوقت كان الشائع هو الاستناد إلى انقسامات الطائفة الإسلامية. إذ كانت شروط اللعبة تقضي بتقليب البعض على البعض الآخر. وفي ظروف مماثلة لم يكن متعذراً النجاح بأي مسعى وحسب بل كانت الانقسامات تزداد وتجعل الحلّ أبعد مما كان في السابق. أمّا فيما يعنيني أنا، فقد ملتُ إلى تبنّي مبدأ الجمع بين أناس باعدت ما بينهم العداوات منذ سنوات طويلة.

كما أننا كنّا نشهد تماماً - وهذا ما أقلقني جداً لدى تولّي الوزارة - لإسلام مزدوج: إسلام رسمي تحت إشراف مسجد باريس الكبير، وهو إسلام يدعو إلى الاطمئنان لكنّه يجد صعوبةً في أن يكون ممثلاً للواقع الإسلامي السائد في الضواحي؛ وإسلام غير رسمي، يثير القلق لكنّه خارج أي حوار حقيقي معه، وممثّل خاصّة بـ «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا»[1]. وميدانياً كان السعي جارياً وراء «ارتجال» المزيد والمزيد من المساجد في الأقبية والمرائب فيما التطرّف الناشط يتنامى على هذه الأرضية الخصبة. وأخيراً وليس آخراً، كان ثمّة خمسة ملايين مسلم فرنسي أو مسلم مقيم في فرنسا لا يحظون بالاعتراف بأحد حقوقهم الأساسية، وهو حقّهم في ممارسة شعائرهم الدينية علانية وبحرية، على حين أنّ هذا الحقّ هو جزء لا يتجزّأ من الحريّات الأساسية التي ينبغي للجمهورية أن تضمنها.

الوضع الذي واجهني إذاً، وكان عليّ أن أتصدّى له، كان وضعاً يجمع بين خاسرين. قسم من المسلمين يشعرون بأنّ هويتهم تتعرّض للإهانة. والفرنسيون من غير المسلمين يشعرون بقلق متزايد كلّ يوم من

(١) ما يُعرَف بالـ «UOIF»، الذي أنشئ عام ١٩٨٣، وهو الاتحاد الأقوى في أوساط الجالية الإسلامية في فرنسا. رئيسه هو السيّد الحاج ثامي بريز وأمينه العام هو السيد فؤاد العلوي، والإثنان من أصول مغربية. إنّه ليس الاتحاد الذي يضمّ تحت لوائه العدد الأكبر من المساجد، ولكنّه يطوّر شبكةً لا يُستهان بها من الجمعيات المنخرطة في العمل الاجتماعي. كما أنّه ينظّم كلّ عام في «بورجِه» تجمعاً يُعتبَر التظاهرة الإسلامية السنوية الأبرز في فرنسا.

وجود الإسلام الذي غالباً ما يجري الخلط بينه وبين الإرهاب. إنّ الرابح الوحيد كان في الحقيقة هو التطرّف الذي ينمو بسهولة أكبر في أجواء الخوف والسريّة أكثر مما يُتاح له أن يتنامى علانية وفي وضح النهار.

كنت عازماً مهما كلّف الأمر على الخروج بالعملية من هذا المستنقع.

أعتقد أنّ هناك أموراً قليلة بمثل أهمية قضية دمج ملايين المسلمين المقيمين في فرنسا. إنّه تحدّ يواجه الأمّة جمعاء. لا يخفى عليّ بالطبع أنّ بين المسلمين كثيرين ممن لا يمارسون الشعائر الدينية أو هم، ببساطة، من غير المؤمنين. ولكن حتّى هؤلاء ورثوا الإسلام في الأقلّ كميراث ثقافي. فالإسلام في نظر المسلم المؤمن وغير المؤمن هو جزء من هويّته. لقد ربي عليه، وكبر في كنف مرجعيّته. لذلك فإن مسألة تمثيل الإسلام في فرنسا هي مسألة مهمّة حتّى بالنسبة إلى مسلم ملحد. والتنكّر للإسلام في فرنسا هو تنكّر لجزء من الهوية الثقافية لمواطنينا المسلمين. والحال أنني مقتنع، في قرارة نفسي، بأنّ الهوية التي تتعرّض للمهانة أو الإنكار هي هوية تنزع، كردّ فعل، إلى الراديكالية.

هل يتماشى الإسلام مع الجمهورية؟

لا أجد سؤالاً يماثل بعدم مسؤوليته السؤالَ الذي يطرحه البعض، بما يميّز بعض أوساط الخبراء من العجرفة: «هل يتماشى الإسلام مع الجمهورية؟». مجرّد طرح السؤال بهذه الصيغة هو قبول ضمني بفكرة النفي كإجابة. فالمنطق الذي يبنى عليه سؤال مماثل يقضي باحتمال الإجابة عنه بنعم أو لا، أليس كذلك؟

والحال أنّه لو جاءت الإجابة تأكيداً لعدم تماشي الإسلام مع القيم الجمهورية، فإنني عندئذ أطرح بدوري السؤال الآتي: «هل يتعيّن علينا إبعاد الخمسة ملايين مسلم المقيمين في فرنسا؟» إنّ خطّة مثل هذه تعتبر غير مقبولة أخلاقياً وغير قابلة للتنفيذ تقنياً!

«هل يتعيّن تحويلهم عن دينهم واعتناق ديانة أخرى؟» وذلك طبعاً

باسم حرية التفكير! ثمّ دفعهم لاعتناق أي دين؟ إنّ خطّة مثل هذه تتعارض تعارضاً تاماً مع حرية المعتقد التي تحميها الجمهورية بثبات.

«هل يتعيّن منعهم من الإيمان؟» وذلك من دون شكّ باسم الحرية الفردية! تُرى مَن منّا لا يلمس في مثل هذا تناقضاً صارخاً مع مبادئنا الجمهورية الحاضرة بقوة بيننا؟ لا بد للقيم الجمهورية من أن تطبّق أيضاً عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن حقوق المسلمين.

عندما تبدي ميشال تريبالا[1] شكوكاً حول تماشي الإسلام مع قيم الجمهورية، فإنّما تنحاز بذلك إلى وجهة نظر شبيهة بأحد أشكال العنصرية، لا أكثر ولا أقل. إنها تفترض بأنّ الإيمان والممارسة الدينية لدى المسلمين هما عملان يهدّدان الجمهورية. وهنا أشدّد بدوري، وأبدي دهشتي حيال طلب البعض من المسلمين أكثر مما يُطلَب من غيرهم. المسلمون ليسوا فوق القوانين، هذا صحيح، ولكن فلنحرص على ألاّ يكونوا دون القوانين!

عقب توليك وزارة الداخلية كم من الوقت تطلّب الإعلان رسمياً عن قيام المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية؟

جرت الانتخابات في ٦ و١٣ نيسان/ أبريل سنة ٢٠٠٣، أي بمضي سنة واحدة على تولّي الوزارة، وفق العملية الآتية: كان لكل مسجد راغب في المشاركة بالانتخابات عدد من «الناخبين الكبار»[2] محدّد بحصّة تتناسب مع اتساع قاعة الصلاة. واتضح أن هذه الطريقة التي لم أخترها، أنا بنفسي، ليست عبثية على الإطلاق. ذلك أن حجم المسجد يتناسب إجمالاً مع عدد المصلّين الذين يتردّدون عليه. أبدى معظم المساجد رغبة في المشاركة (٩٩٥ مسجداً من أصل ١٣١٦):

(١) ميشال تريبالا باحثة في شؤون الديموغرافيا. أصدرت أخيراً (بالاشتراك مع جان هيلين كالتنباك) كتاباً تحت عنوان: «الجمهورية والإسلام. بين الخشية والتعامي.» (باريس، دار نشر غاليمار، ٢٠٠٢).

(٢) كما أطلقت عليهم أيضاً صفة «المندوبين - الناخبين».

وشكّلت نسبة المشاركة المرتفعة نسبياً حافزاً إضافياً لإنجاح المبادرة. ثمّ عمد «الناخبون الكبار» إلى انتخاب المئة والخمسين عضواً الذين يشكلون الجمعية العامة للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، والتي تتضمن أيضاً عشر شخصيّات منتخبة من قبل أعضاء الجمعية وأربعين شخصية أخرى تسمّيها اتحادات المساجد الكبرى من بين الأسماء المثبتة في لوائحها، فيكون المجموع مئتي عضو.

تمكّنت أولى الجمعيات العامة للمجلس من الانعقاد في ٣ أيار/مايو سنة ٢٠٠٣، وصادقت على القانون الداخلي للجمعية. فتشكّل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية وفق نصّ قانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠١. أمّا المجلس الإداري فيتألّف من ٦٦ عضواً: ٤٤ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة، و٥ أعضاء زملاء، و١٧ شخصاً يمثلون اتحادات المساجد الكبرى. أمّا المكتب فينتخب من قبل المجلس الإداري ومن بين أعضاء هذا الأخير.

عملية بونابرتية؟

لقد أجري بعض التعديل على العملية المقرّرة في البداية لإنشاء المجلس، بعد أن اتخذت قراراً بتطعيمها بعملية اختيار زميل. وقد جوبه القرار بانتقادات كثيرة.

أجل! حتّى أن البعض تحدّث عن أسلوب استعماري وسلطوي! وجاءت أشد الانتقادات قسوة من طرف الذين اشتهروا بتقاعسهم عن أي عمل مفيد على هذا الصعيد. ولعلّ تلك كانت طريقتهم في التعبير عن ندمهم أو حسرتهم.

لنقل أن الطريقة كانت «كونكوردية»[1] أو «بونابرتية». كيف اخترت بين اختيار زميل والانتخاب؟

أحرص بدايةً على التشديد بأنني لم أختر أياً من أعضاء «الهيئة

(١) نسبةً إلى «الكونكوردا» أو المعاهدة البابوية. (م.)

الاستشارية»، هذه العملية التي أطلقها جان بيار شوفينمان لتشكيل نصاب تمثيلي[1]. لقد وجدتهم جميعاً ممن اختارهم أسلافي في الوزارة. ولم أستبعد أياً منهم. عقب تولّيّ مهام الوزارة ببضعة أشهر جرى بالتأكيد استبدال السيّدة بتول فكّار لامبيوت، من حلقة الشخصيات المؤهّلة، بالسيدة دنيا بوزار. لكنّ الأولى تركت الهيئة بملء إرادتها، ولم أفعل، من جهتي، سوى تزكية ترشيح الثانية التي جرى اقتراح اسمها من قبل عدد كبير من الشخصيات المؤهّلة الأخرى. ثم جرى التصديق على الترشيح من قبل جميع أعضاء «الهيئة الاستشارية». بهذا المعنى لا يجوز اتهام الحكومة بأي انحياز أو تدخّل. أمّا الاتهام الذي وجّه إليّ، وخاصة بشأن المكان الذي أفرد لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، فينطوي على الكثير من التجنّي لأنّ جان بيار شوفينمان هو الذي دعا هذا الاتحاد إلى مائدة المفاوضات، وكان محقاً في ذلك على كلّ حال.

ومن ثمّ أوضح أنّه طالما كان من المقرّر للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية أن يضمّ، إلى جانب الأعضاء المنتخبين، عدداً من الأعضاء المعيّنين من قبل الاتحادات والمساجد الكبرى ومن قبل الشخصيات المؤهلة. كانت «الهيئة الاستشارية» تضمّ ستّ شخصيات مؤهّلة، هم خمسة رجال وامرأة واحدة. فاقترحت أن يُرفع العدد إلى عشر شخصيات مؤهلة، هم خمسة رجال وخمس نساء. وقد لاقت هذه الفكرة مصادقة من قبل أعضاء «الهيئة الاستشارية» الذين، إلى ذلك، استبدلوا تسميتهم وجعلوها هيئة الشخصيات الزميلة.

إذاً، صحيح أنني اقترحتُ بأن تجري تسمية رئيس المجلس وبعض المناصب الأساسية فيه بالاتفاق بدل أن تنجم حصرياً عن دينامية انتخابية. وهذا هو تحديداً الاقتراح الذي جوبه بانتقادات. والحقيقة هي أنني لو لم أتقدّم بهذا الاقتراح لما آلت الأمور إلى حسن ختامها. فالمخاطر التي واجهت كلّ من شارك بالعملية كانت كبيرة جداً بحيث

(١) أنظر الهامش ١، ص ٦٨.

كانت لتثنيه عن السير فيها حتّى النهاية. وكان المسار بأسره، وهو القائم على توازن هشّ، مهدّداً بالانهيار لو لم أبادر إلى اقتراح صيغة الزمالة المؤقتة تلك. ثمّ أنني عندما رفضت التدخل في تسمية رؤساء المجالس الإقليمية للديانة الإسلامية، أُخِذَ عليّ تركي الأبواب مشرعة أمام «الأكثر محافظة». ليستقرّوا على رأي واحد! فعندما انصرفت إلى الاهتمام بالتمثيل الإسلامي في فرنسا اتهمت بأنني أبديت اهتماماً مفرطاً؛ وعندما أحجمت عن الاهتمام اتهمت بأنني لا أولي الأمر الاهتمام المطلوب! والحقيقة أنّ المسعى كان موفقاً في الحالتين.

لقد تمثّل النصر الحقيقي في إقناع كلّ حساسية بأنها تحتاج إلى الحساسيات الأخرى لكي تنجح. هنا كَمَن مفتاح النجاح. كان وجود المرشد بوبكر ضرورياً لأنّه من دون شكّ يمثّل مرجعيّة معنوية في البلاد كما يشكّل ضمانة لمواطنينا المتحدرين من أصول جزائرية، وهم الأكثر عدداً. وجود «الاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا»[١] كان ضرورياً لأنه يمثّل المسلمين من أصول مغربية، وهم الأكثر ممارسة للشعائر الدينية. وأخيراً يمكن القول إنّ صدقية المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ما كانت لتكتمل من دون حضور «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» الذي يضمّ - في الحقيقة - كثيراً من المؤمنين في فرنسا، وخاصة من عنصر الشباب[٢].

---

(١) هو الـ «FNMF» الذي أنشئ في الثمانينات وترأسه السيّد محمد بشاري، الفرنسي من أصول مغربية. وقد اضطلع هذا الاتحاد بمهمّة تمثيل المسلمين من أصول مغربية وبالدعوة إلى رؤية معتدلة للإسلام.

(٢) في نهاية العملية ترأس المجلس المشرف دليل بوبكر. وتولّى نيابة الرئيس لشؤون الأقاليم، السيد فؤاد العلوي، أما نائب الرئيس المكلّف شؤون اللجان فهو السيّد محمد بشاري. والأمين العام هو السيد حيدر ديميريوريك، من «لجنة التنسيق للمسلمين الأتراك في فرنسا» (CCMTF) الذي يمثّل المسلمين من اصول تركية، أمّا الخازن فهو السيد الطاهر زروال من مسجد ليون الكبير. فيما يتولّى السيّد أسلام تيمول، من جهته، مهام الأمين العام المساعد. وهو يمثّل أقدم مساجد فرنسا، مسجد سان كوني كو لا ريونيون.

إذا كان المقصود بالطريقة «الكونكوردية» أو «البونابرتية» بأنها طريقة سلطوية ومتسلّطة، فأنا لا أوافق على الصفة ولا أجدها في نفسي، لأنها منافية للحقيقة التاريخية. صحيح أنني تقدّمت بعدد من الاقتراحات غير أنني لم أفرض أيّاً منها. لقد جرى تبنّيها، وقبلها جميع أعضاء «الهيئة الاستشارية». أمّا إذا كان المقصود بالصفة بذل كلّ المستطاع، في أي وقت، والرغبة العميقة في النجاح، والسعي وراء الحلول المبتكرة في سبيل الخروج من الطريق المسدودة كلّما تراءى لي أنّ ثمة طريقاً مسدودة، فإني أقبل هذه الصفة من غير تردّد. كنت أريد للعملية أن تنجح لأنّ نجاحها ضروريّ لمستقبل بلدنا، وضروريّ لكي نعيد إطلاق نظام الاندماج الاجتماعي المعطّل اليوم، ولكي نضع حداً نهائياً لكلّ أشكال الانحراف الطائفي الذي يتغذّى من الشعور بالظلم.

من يتحدّثون عن طريقة «بونابرتية» يجعلون منها أيضاً أسلوباً منافياً لمبدأ علمانية الجمهورية التي تقضي بأن لا تتدخل الدولة، وتالياً الوزراء، بالشؤون الدينية. فإذا كان إسلام فرنسا لا يريد أن ينتظم فهذا، في آخر المطاف، شأنه.

هذا هو بالضبط مفهوم العلمانية الذي أتمنّى أن يتمّ تطويره. فالاعتقاد بأن الدولة قد تبقى غير مبالية تماماً بالحالة الدينية يكذّبه واقع الأمور باستمرار. طبعاً لا يتعيّن على الدولة التدخّل في شؤون العقيدة، ولكن لا يسعها التغاضي عن الشؤون الدينية. فهي تواجه يومياً مسألة أماكن العبادات، ووظائف المرشدين الروحيين، وتعليمات احترام الشعائر الدينية في مجالات التغذية أو الطقوس الجنائزية، وفي كلّ يوم ندفع ثمن ما أبديناه في السابق من عجز عن استقبال مسلمي فرنسا بالتساوي مع مواطنينا الآخرين في الحقوق والواجبات والكرامة. وأضيف هنا بأنّ الدولة لا يسعها التغاضي عن نموّ إسلام سرّي أو غير شرعي يسعى إلى زعزعة مبادئ حكمنا وقيمنا الأساسية. أمّا أولئك الذين يرفضون الإقرار بأنّ ليس في إشعاع الأديان المنظّمة والمسالمة ما

يضير الجمهورية بشيء، فإنهم، برأيي، يرتكبون خطأ في إدراك أهمية المسألة الدينية في الوعي البشري والتوازن الاجتماعي.

ما هو مناف فعلاً للعلمانية هو تخصيص أتباع ديانة ما بما نمنعه عن ديانات أخرى. أمّا مساعدة الإسلام في تنظيم نفسه، متى ما احتاج إلى التنظيم، فلا يحجب شيئاً عن الديانات الأخرى، ولا عن غير المؤمنين، بل إنّه أمر يخدم الجمهورية. ولا ينطوي على أي مساس بمبدأ العلمانية.

المرحلة الحاسمة: «خلوة» نانفيل لِه روش[1]

كيف عالجت الأمر عملياً؟ يوم ١٩ كانون الأول تصل إلى نانفيل لِه روش وتجد أن الأمور عالقة. فتعقد خلوة لبضع ساعات مع أعضاء الهيئة الاستشارية فتنجلي الصعوبات! ما هو سرّك؟

لم نعقد خلوة لبضع ساعات فقط، وإنما لثماني وأربعين ساعة! خرجنا جميعاً من هذا الاجتماع متعبين. كنا ندرك أهمية القرارات التي سنتخذها. وكان الجميع يودّون أن يكونوا بمستوى المسؤوليات والحدث. ونجحوا. أمّا أنا فأحاول على الدوام ألاّ يغلبني القنوط. وعندما أقتنع بأنّ فكرة ما صائبة، أو أنّ مشروعاً ما مفيد، أحاول أن أسير به حتّى النهاية مهما كان الثمن. ونادراً ما يكون فعل «التخلّي» مفردة من مفردات قاموسي.

لديك موهبة خاصّة في فنّ التفاوض.

كان الأمر أكبر من مجرّد تفاوض. فهو يتعلّق بإنشاء نصاب

---

(١) تمتلك وزارة الداخلية الفرنسيّة، في ناحية نانفيل لِه روش، في مقاطعة إيسّون، مجمعاً من المباني الإدارية، منها مدرسة تدريب على الأمن المدني، ومقر إقامة قد يستخدمه الوزراء لاستقبال ضيوفهم. في هذا المجمّع دُعي أعضاء الهيئة الاستشارية لعقد خلوة بين ١٩ و٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢، بحضور نيكولا ساركوزي بغية وضع اللمسات الاخيرة على عملية إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية.

تنظيمي وتمثيلي لإسلام فرنسا. وما كان يجري كان يكتسي بأهمية بالغة في نظر جميع المسلمين المقيمين في فرنسا. كان كلّ مسلم يشعر بأنّه مدعو إلى مأدبة الجمهورية ويرى الفائدة التي قد يجنيها منها في حياته اليومية. ما كنّا نقوم به كان ينزع الطابع الدراماتيكي عن قضية الإسلام في نظر باقي أهل الأمّة ويسهم في تبديد ذلك الخلط بين المسلم والإرهابي.

في البداية، لم يشأ أحد التسليم والتوافق. وفي المقابل لم يشأ أحدٌ أن يتحمّل مسؤولية فشل العملية بأسرها. كان الجميع مقتنعين بضرورة السعي وراء اتفاق. وبما أنني كنتُ مصمّماً على بلوغنا الهدف الذي نحن بصدده، فإنّ أي طرف من الأطراف قد يتسبّب بفشل الاتفاق سيكون مسؤولاً عن خيبة أمل هائلة. وأمام أعين أبناء طائفتهم، أمام أعين المؤمنين المسلمين، لم يكن لأي من أعضاء الهيئة الاستشارية الحقّ في الفشل.

لا أقول إنّ الأمر لم يكن معقّداً أو طويلاً. ولكن نظراً لتفهّم كلّ منا ضخامة الرهان، كان التفاوض أقلّ صعوبة مما قد يتصوّر البعض. ولعلّ الفضل الوحيد الذي أنسبه إلى نفسي هو أنني أفهمت جميع الأفرقاء المعنيين، وتلك كانت قناعتي الفعلية، بأنّ الخيار أمامنا؛ فإمّا أن نربح جميعاً، وإمّا أن نخسر جميعاً. على الجميع أن يتضامن مع الجميع. وأي خيار آخر يكون بمثابة انتحار. انقسامات الماضي هي التي تفسّر إخفاقات الماضي العديدة. والحقيقة أن نجاحنا هذا ندين به، وفي المقام الأول، إلى حسّ المسؤولية لدى جميع أعضاء الهيئة الاستشارية من دون استثناء.

والأكيد على كلّ حال، أنّ الاتفاق المسبَق بين الاتحادات الكبرى الثلاثة، أي مسجد باريس الكبير والاتحاد الوطني لمسلمي فرنسا واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، قد يسّر التوصّل إلى حلول. فما أن توصّلت الاتحادات الثلاثة فيما بينها إلى الاقتناع بوجوب السير قُدُماً، تمكّنا من تجاوز العقبات. وعليه، يجب أن أقول إنّ محاوريّ

المسلمين قد أظهروا جميعاً حسّاً عميقاً بالمسؤولية. ومن واجبي هنا توجيه التحية إلى ممثلي الديانة الثانية في فرنسا، والذين غالباً ما يتعرّضون للانتقادات بدون وجه حق.

كيف كانت أجواء تلك الخلوة التاريخية في نانفيل لِه روش؟ هل اقتضت اللجوء إلى تنظيم عمليّ محدّد؟

كان أعضاء الهيئة الاستشارية قد وافقوا على مبدأ «الاختلاء» في القصر لمدّة يومين. وأمرت بتحويل حجرة منه إلى قاعة صلاة، وهذا أقلّ الواجب حيال ضيوفي. ناهيك عن أن قانون العام ١٩٠٥ يلحظ إمكانَ إنشاء أماكن للإرشاد الروحي في المنشآت التي تقيّد فيها حرية الحركة كالمستشفيات والسجون. فلا ريب إذاً في أنّ تلك كانت هي المرّة الأولى والوحيدة، منذ العام ١٩٠٥، التي أمكن فيها الصلاة «رسمياً» في حرم مبنى تابع لوزارة الداخلية!

طبعاً كان الطعام المقدّم «حلالاً». فقد شاء الطاقم الفندقي في مركز نانفيل أن يحسن ضيافة المتحاورين. ولذا كان الطعام يقدّم في قاعة للطعام تبعد عن القصر مسافة خمسمئة متر. كان اختياراً ممتازاً على مستوى حسن الضيافة، أمّا على المستوى العملي فقد كان مضيَعةً للوقت! ما دعاني إلى الطلبِ بأن تقدّم الوجبات في القصر على أن تنقل على طاولات نقّالة مسافة الخمسمئة متر في ظلّ مناخ شتوي مثالي...

الهاتف الجوّال الوحيد الذي يرنّ مرّة واحدة طوال فترة الخلوة كان هاتفي أنا. كنت أرى بين الفينة والفينة أعضاء الهيئة الاستشارية يبتعدون خلسةً أو ينتحون ركناً مستوراً للتحدّث عبر الهاتف. وبهذه الطريقة كانت المعلومات تتسرّب إلى الصحافيين. غير أنّها معلومات لا تعود صالحة فور بثّها إعلامياً. فور توصلنا إلى اتفاق صمّمتُ على مغادرة المكان. لم أشأ المشاركة في المؤتمر الصحافي الختامي. فالنصر الذي أحرز كان نصرهم، وعلى وسائل الإعلام أن تتوجّه بالتحية إليهم. لو فشلنا لتحمّلتُ مسؤولياتي ولأعلنت صراحة أسباب الفشل!

دور المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية

هل الـ م ف د إ هو نوعٌ من البرلمان التمثيلي لمسلمي فرنسا؟

لمسلمي فرنسا بمجملهم؟ كلاّ. وإلاّ نكون غرقنا في نزعة التمثيل الطائفي. مسلمو فرنسا، كغيرهم من الفرنسيين الآخرين، ممثلون في إطار مؤسّسات الجمهورية. أمّا المجلس المذكور فلا يُعنى إلاّ بشؤون العبادات. إنّه لا يمثّل المسلمين غير المؤمنين ولا يتحدّث باسمهم. كما أنّه لا يمثّل المسلمين المؤمنين في قضايا لا تتصل بالعبادة أو بالعقيدة الإسلامية. ولكنّ المجلس، في المقابل، يمثّل إسلام فرنسا بمختلف مكوّناته وسوف يجري الحكم على تمثيلية هؤلاء وأولئك كلّ ثلاث سنوات من خلال العملية الانتخابية[1]. وفي هذا انسجام تام مع سير ديموقراطيتنا المعاصرة.

هل يُناط بالمجلس تنظيم الديانة الإسلامية أم أنّه مجرّد نصاب تمثيلي؟

يناطُ به الأمران معاً. وهذا أمر على قدر من الأهمية، لأنّ التمثيل يؤدي إلى تهدئة النفوس. ويوفّر إطاراً، ويجعل الكلمة مسموعة. إنّه يُبيح الحوار مع الآخرين كافّة، وخاصة مع الديانات الكبرى الأخرى في بلدنا. ولكن على المجلس أيضاً أن ينظّم: الإرشاد في السجون، والمربّعات الإسلامية في المدافن، تاريخ حلول العيد الكبير، الذبح الحلال، إعداد أئمة المساجد، والبرنامج التلفزيوني الديني لصباح يوم الأحد عبر شاشة فرانس ٢، وإدارة النزاعات اليومية... إنّ تحسين ظروف الحياة اليومية للمسلمين المؤمنين في فرنسا، إنّما يبعد الشبان عن غواية التطرّف، ولعلّ الأصحّ هو أنّه يُسقط من منطق التطرّف أحد مبرّراته الرئيسية. لكننا نعلم أن لا زعامة دينية ولا إكليروس في الإسلام. لذلك فإنّ المجلس مؤسّسة لا غنى عنها على هذا الصعيد والقضايا المناط به معالجتها لا تحصى.

---

(١) جرى أوّل تجديد للمجلس سنة ٢٠٠٥، أي بمضي سنتين فقط على إنشائه؛ غير أنّ عمليات التجديد اللاحقة سوف تفصل بينها ولاية من ثلاث سنوات. (م.)

لمناسبة السجال حول القانون المنظّم لارتداء الشارات الدينية في المدرسة، صدر عن المجلس رأيٌ في المسألة. فهل هذا يعني أنّ المجلس مؤهَل لاتخاذ مواقف دينية، باسم إسلام فرنسا، حول هذه المسألة أو تلك من المسائل المتعلّقة بالعقيدة الإسلامية؟

ليس في صلب مهام المجلس أن يصدر «الفتاوى»، بمعنى إسداء النُصح حول هذه أو تلك من مسائل العقيدة الإسلامية أو أخلاقها. فالحقيقة أن التيارات الدينية في الإسلام شديدة الاختلاف فيما بينها، أكثر مما قد يتصوّر معظم مواطنينا، وخاصّة أنّه لا وجود لآليات ناظمة ومنتجة لعقيدة مشتركة كما هي الحال في الكنيسة الكاثوليكية. لا بل إنّ فكرة وجود نصاب ناظم لمضمون المعتقد الإسلامي هو أمر غريبٌ عن الثقافة الإسلامية.

مع ذلك، يبدو لي أنّه سيكون ممكناً، عندما تقوم مؤسّسة إعداد أئمة فرنسا التي أدعو إلى إنشائها بأقرب فرصة، أن يُشكّل مجلس للأئمة في إطار المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، ومن الطبيعي أن يتولى مجلس الأئمة هذا النظر في المسائل ذات الطابع الروحي والأخلاقي. وحتّى لو لم تصدر عنه مواقف مشتركة على الفور، فإني مقتنع بأنّ مجلس الأئمة هذا سوف يفضي عاجلاً أو آجلاً إلى البحث عن مواقف تسوية، وإلى بناء قاعدة لمعايير مشتركة حول النقاط الجوهرية في العقيدة الإسلامي.

لكن الرهان ليس وطنياً فحسب، فالإسلام ديانة كبرى. وفي بعض الحقب التاريخية تصدّر ميادين الفنون والفلسفة والعلوم. وهو مشبع بالقيم الإنسانية الجامعة: الحب والسلام والعدل واحترام الحياة. والحقيقة أن بعض تيّاراته يواجه صعوبات في سعيه وراء التوفيق بين معتقداته الأساسية وبين الحداثة. والديانة الكاثوليكية عرفت أيضاً مثل هذا التحدّي. مع إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ومؤسّسة لإعداد الأئمة، ومع الدمج الكامل لمسلمي فرنسا في الجمهورية، وعبر البرهان على أنه من الممكن تماماً التوفيق بين قيم ديمقراطيتنا

وبين معتقد الديانة الإسلامية وممارستها، وتزويد مسلمي فرنسا ببنية تتيح لهم التعبير بصوت واحد، تستطيع فرنسا أن تكون نموذجاً لمجمل العالم الإسلامي. ويسعها أن تكون العامل الموجّه إلى تحديث الإسلام، وإلى تطوير مقاربة أكثر علمية وأقلّ حرفية للقرآن، كما كانت الحال مع الكتاب المقدّس في الخمسينات، وإلى غلبة القيم الجوهرية الجامعة لهذه الديانة على المفاهيم الرجعيّة الموروثة عن الماضي والتاريخ.

شهدت مكوّنات المجلس المختلفة بعض التوترات فيما بينها، وما زالت تشهد بعضها إلى اليوم. هل هذه برأيك تعبير عن رهانات سلطوية أم أنّها ترجمة لتباينات حقيقية في وجهات النظر حول الحضارة؟ فبين مرشد مسجد باريس الكبير، دليل بوبكر، وبين طارق رمضان مفاهيم شديدة الاختلاف حول الطابع الشخصيّ للدين وحول النشاط الإسلاموي...

في جميع الأديان نجد قراءات متعدّدة للحياة، وللممارسة الدينية والمجتمع، وهذا دليل عافية! ولعلّ هذا التنوّع هو الملاذ الأخير في مواجهة التشدّد والكلمة الواحدة والتوتاليتارية الدينية. كلّ فرد يعيش إيمانه، ويبني ذاته على طريقته. والحقيقة أنّ هذا التنوّع ملازمٌ لجوهر الإيمان لأنّ الإيمان هو تلقّ لحقيقةٍ موحىً بها. موحىً بها للمؤمن، ومختلقة لغير المؤمن. وصحيح أيضاً أنّ صدام الحقائق الشخصيّة إلى هذا الحدّ لا يؤدي إلى تسوية ميسورة. فالإيمان ليس مادة سهلة للتفاوض.

في فرنسا اليوم يوجد دعاة لإسلام متجذّر في ثقافتنا، متكيّف مع عاداتنا وتقاليدنا، ملتزم بقواعد مجتمعنا، وهؤلاء يعارضون الذين يعتقدون بأنّ كلام النبيّ لا يمكن تأويله، ولا يمكن تكييفه مع متطلبات عصرنا وبلدنا. إنّ أنصار إسلام فرنسي على هذا القدر من المثاقفة كثيرون، وخاصة ممن يلتقون حول دليل بوبكر. يجب أن يلقوا الدعم والمساعدة لأنهم أفضل الموجّهين إلى اندماج المسلمين المؤمنين.

ولكن هذا لا يعني أنّه ينبغي حرمان التيّارات الأكثر تقليدية من مواقعها داخل المجلس. لم أرد أن يكون المجلس قوقعة فارغة خاضعةً لفرماناتٍ حتّى لو كانت جمهورية. لقد ناضلتُ لكي يكون ممثلاً لإسلام فرنسا بكلّ تنوّعه وهذا ما حصل. ولعلّ ما يفرضه علينا نجاحنا في مسعانا هو أن نقبلَ في صلب المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، بحقائق ليست متجانسة بالضرورة لا بل قد تكون متناقضةً أحياناً!

إلى المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية أنشئت أيضاً مجالس الأقاليم للديانة الإسلامية. وكانت تلك فكرة جديدة، فريدة من نوعها قياساً بالمشاريع الأخرى التي خطّط لها سابقاً. هل تحدّثنا عن السبب الذي حدا بك إلى اقتراح هذه الفكرة، وممّ تتكوّن مجالس الأقاليم وما دورها؟

كنتُ أنا بالفعل من تقدّم بهذا الاقتراح. ولم تكن تلحظها العملية التي أعدّها أسلافي. كان الهدف من إنشائها في وقتٍ معاً عملياً وسياسياً، بأكثر معاني العبارتين نُبلاً. كان هدفاً عملياً بقدر ما يبدو لي ضرورياً ولا غنى عنه في السعي وراء المساواة بين الديانات الكبرى، وبمعنى أن يكون للإسلام تمثيل محلّي على غرار ديانات بلدنا الأخرى. فالمحافظ، أو العمدة في مدينة كبرى يحتاج إلى من يحاوره من بين الأهالي المحليين. فعندما أضرمت النيران بمسجدين في مدينة آنيسي مطلع شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٤، تمكّن كامل قبطان، مرشد مسجد ليون الكبير ورئيس مجالس الأقاليم لمنطقة الرون الآلب، من أن يجسّد محلياً على أحسن وجه إسلام فرنسا الذي تعرّضت حقوقه الأساسية للاعتداء.

ولكن يجب أن أشير إلى أن إنشاء مجالس الأقاليم كان له هدف سياسيّ أيضاً. فعلى أثر اجتماعي بنواب المحافظين المكلّفين السهر، في كلّ منطقة، على انتظام ونزاهة الانتخابات في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، فوجئتُ بحقيقة أن الانقسامات بين مختلف مكوّنات

إسلام فرنسا هي أقل احتداماً محلياً مما هي عليه على المستوى الوطني، وهو أمرٌ معتاد، على كلّ حال، في الكثير من مجالات الحياة العامة الأخرى. ففي بعض المناطق على سبيل المثال كان اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا يؤلّف لوائح مشتركة مع بعض الاتحادات الأخرى. لذا تراءى لي أن تشجيع المستوى المحلّي للتجمع والبناء والسير معاً هو سبيل جيّد لمساعدة إسلام فرنسا في تجاوز انقساماته وفي امتلاكه هيئة وهوية.

إنّ مجالس الأقاليم للديانة الإسلامية تخضع عملياً لتنظيم الجمعيات بحسب قانون سنة ١٩٠١. يوجد منها خمسة وعشرون مجلساً، بواقع مجلس لكل منطقة إدارية داخل الأراضي الفرنسية، ما عدا منطقة إيل دو فرانس التي لها ثلاثة مجالس (الوسط والغرب والشرق) ومجلس في ريونيون. وفي سنة ٢٠٠٥ من المفترض أن ينشأ فرع لمجالس الأقاليم في مايوت. تتشكّل الجمعية العامة لفرع مجالس الأقاليم من المندوبين الناخبين لأماكن العبادة وهي التي تتولى انتخاب اللجنة الإدارية وهيئة المكتب. ترتبط مجالس الأقاليم بالمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في قضايا المبدأ وتحتفظ باستقلاليتها في المسائل التقنية والعملية.

إلى حدّ بعيد قد يفسّر إنشاء هيئات التمثيل المحلية لإسلام فرنسا نجاح الـ م ف د إ. لقد كانت خطوة مبتكرة ليس فقط قياساً بالتجارب الفرنسيّة السابقة، بل أيضاً قياساً بتجارب بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى. فهذه الأخيرة تراقب اليوم تجربتنا بكثير من الاهتمام.

ولكن في آخر الأمر، ما هي مشروعية تشكيل الـ م ف د إ؟

يسعنا دائما الإتيان بأفضل ممّا أنجزنا، ولكنني أؤكّد أنّ الهيكلية التي أنشأناها هي الأفضل تمثيلاً بين جميع التجارب السابقة وبما لا يُقاس. إنّ ثلاثة أرباع أعضاء الهيئة العامة للـ م ف د إ منتخبون من قبل المؤمنين. أمّا الـ م أ د إ فتعيّن على قاعدة ديموقراطية بحتة. يتخذ

أعضاء مكتب الـ م ف د إ قراراتهم بأغلبية الثلثين. أمّا في الـ م أ د إ فالأغلبية الضرورية لاتخاذ القرارات تبلغ أربعة أخماس الأعضاء. ولم يكن أمراً يسيراً إقناع جميع التيّارات بأن القرارات يجب أن تتخذ بأغلبية الثلثين أو الأربعة أخماس، غير أن الأمر يشكّل ضمانة بأن ما من أقلية سوف تغلب على أمرها. والحقيقة أنّه من الصعب جداً توفّر أغلبيات في ظلّ شروط مماثلة. فإذا كان إسلام فرنسا يريد تطوير علاقاته مع الدولة، سيتعيّن على تيّاراته أن تتفاهم فيما بينها. وشرعية الـ م ف د إ كما شرعية الـ م أ د إ تنبع من حقيقة أن جميع الحساسيات المكوّنة لها تشعر بأنّها ممثلة ولها اعتبارها.

ولكن بصرف النظر عن الفهم الستراتيجي للمشكلة، كان على مختلف الشخصيات أن تتقبّل بعضها بعضاً بغية التوصّل إلى هذه النتيجة. ولم يكن هذا الأمر من التقاليد الإسلامية، حيث النزوع قويّ إلى بذر التباينات وأحياناً الانقسامات. فعِوَض التلاعب بهذه التنافسات، ارتأيتُ محاولة الجمع بينها. وإذا بمحمد بشاري يتقبّل دليل بوبكر، وهذا يتقبّل فؤاد العلوي من اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا. إنّه منعطف في تاريخ علاقات مسلمي فرنسا فيما بينهم. فالأحرى إذاً أن نعتبر الهيكلية التي أنشئت مثالاً لتمثيلية الهيئات. وهنا لا بدّ لي من الملاحظة أنّه إذا كان اليهود والبروتستانت يعينون ممثليهم بطريقة ديموقراطية، فإن هذا الواقع لا يصدق على حالة الكنيسة الكاثوليكية.

هل يمكن لهذه الهيكلية أن تعمل فعلاً؟

ألاحظ مثلاً أنّه كان على أعضاء مكتب الـ م ف د إ أن يتفقوا على تشكيل اللجان الإحدى عشرة الرئيسية. وكان إقراره يتطلّب تصويت الثلثين. فصوّتوا ونجحوا. ومن جهة ثانية نلاحظ أن جميع البيانات الصحافية وجميع الإجراءات الرسمية لدى مؤسّسات الجمهورية جاءت، منذ نشأة الـ م ف د إ، ثمرة إجماعٍ عليها من قبل الأعضاء.

حوارٌ مع أصدقائي المسلمين

طيلة الفترة التي استغرقتها عملية إنشاء الـ م ف د إ، كنت تقيم صلة شخصية، تكاد أن تكون حميمة، بكلّ واحد من محاوريك.

أجل. وبفضل ذلك بنيت جسور الثقة شيئاً فشيئاً.ومن دون هذه ما كنّا لنتخطّى الأزمات التي لا بدّ أن تنشأ في مثل هذه الحال والصعوبات التي تسبق إنشاء هيئة جديدة كلّ الجدّة. حتّى عقب إنشاء الـ م ف د إ لم أكفّ عن إقامة الصلات مع الأئمة ومرشدي المساجد ورؤساء الـ م أ د إ. كان عملاً لا بدّ منه ويقتضي التزاماً مستمراً. إنّ مساعدة مسلمي فرنسا في تنظيم أنفسهم، وفي الاتحاد بغية تسهيل مزاولة دينهم، والسعي لأن يحظى الإسلام بدرجة الاحترام ذاتها التي تحظى بها جميع الأديان في فرنسا، مثل هذه الأمور كانت تتيح لي أيضاً، حين تدعو الحاجة، التعبير بحرية تامة عمّا أختلف معهم حوله. يستطيع المرء أن يكون متطلّباً إذا كانت الثقة موجودة. وإني أعتبر نفسي الصديق المتطلّب لمسلمي فرنسا. فثمة أمور ما كنت لأقبل بها على الإطلاق، وهم كانوا يعلمون ذلك جيّداً.

شاءت المفارقة أن تكون أنتَ، غير المسلم، القاسم المشترك الذي منه أمكن للنقاش أن يبدأ.

لهذا بالذات، أي لكوني غيرِ مسلم، استطعت أن أكون صلة الوصل، من دون تحيّز وبحسن نيّة. حاولت أن أكون القاسم المشترك، أن أقترح عليهم آفاقاً لا تستدرجهم إلى أسفل. ووضعت كلاّ منهم أمام مسؤولياته. وعلى الأخصّ خاطبت جميع محاوريّ باللغة نفسها. إن أحد أسباب تدهور صورة «رجال السياسة» يكمن في عجزهم عن مخاطبة مستمعين مختلفين بلغة واحدة. ليس مستهجناً إذاً أن يكون ذلك قد أفقدنا صدقيّتنا! بهذه الروحية نفسها حرصتُ على مخاطبة ثلاثة آلاف مسلم في مسجد ليون الكبير قائلاً: «من لا يحبّ العرب له وجهٌ مماثل لوجه كارهِ اليهود: إنّه وجه الحماقة والكراهية.»

عند تولّيك الوزارة ماذا كنت تعرف عن الثقافة الإسلامية إجمالاً، وعن وضع الإسلام في فرنسا بصورة خاصة؟

في الحقيقة ينبغي لي الإقرار بأنني ما كنت أعلم إلاّ القليل وكنت أجهل محاوريّ إلى حدّ بعيد. كنت أعلم الكثير عن الطوائف المسيحية وعن اليهودية بحكم تعليمي وصداقاتي والتزامي العمل عن كثب في أماكن تجمّع هذه الطَوائف بوصفي منتخباً محلياً لأكثر من عشرين عاماً. وكنت أعرف الإسلام بقدر أقل بما لا يُقاس، وكانت لي حول هذا الموضوع أحياناً آراءٌ مانوية، إثنينيّة، لا بل سطحية.

وماذا فعلت؟

انصرفت فوراً إلى العمل. فور تولّي الوزارة، ومراراً كثيرة بعد ذلك التقيتُ أعضاء «الهيئة الاستشارية»، مجتمعين، وفي لقاءات ثنائية. كما التقيت عدداً كبيراً من المختصّين والعالمين بهذا الموضوع أو الشغوفين به، لا أكثر! وزرتُ عدداً من المساجد. أصغيت كثيراً وطويلاً. وفكّرت أيضاً. استعنت بمستشاريّ وخاصّة المكتب المركزي للديانات التابع لوزارة الداخلية. نادراً ما انصرف وزير إلى الاهتمام بهذا الموضوع مثلما فعلتُ. وأقول ذلك بياناً للأهمية التي أعلّقها على هذه المسألة. وكانت ثمرة اهتمامي هذا ارتباطي بعلاقات صداقة مع عدد من محاوريّ المسلمين وحرصي الشغوف على حلّ مشاكلهم.

مَن هم مسلمو فرنسا؟

إنّ الانقسامات التي تعترضُ في فرنسا جالية المسلمين المؤمنين تُنبئ في الأساس بأنّنا حيال جالية أفتى من سواها، ونخبها أقلّ علماً وثقافةً، وأقلّ تجذّراً في المجتمع الفرنسي. لماذا؟ لنقُل الأمور صراحةً كما هي، ولنتجرّأ على النطق بحقيقة مزعجة: لأن الجالية المسلمة تتحدّر من أصول أكثر تواضعاً قياساً بالجاليات الأخرى، وكان قدوم أفرادها إلى فرنسا بوصفهم عمالاً مهاجرين في مطلع الستينات. جيلان اثنان أو ثلاثة أجيال لا تكفي لبروز مُجازين ومحامين وأطباء وأساتذة

جامعات وفقهاء ونُخَب. الرئيس المؤسّس لمسجد «مانت لا جولي»، السيّد بركة، وهو رجل جدير بالاحترام، عاملٌ مهنيّ مغربي عمل طوال حياته وفق نظام العمل المُسَلسَل لدى مصنع «رينو». هذا هو الواقع! وما زال مغربياً. طرحتُ عليه السؤال الآتي: «لِمَ تبقى مغربياً؟» فأجاب: «لقد ولِدتُ هناك وأنا متمسّك ببلدي.» لكن أولاده فرنسيون. لم تطأ أقدامهم أرض المغرب إلاّ في الإجازات. هذه هي الجالية المسلمة في فرنسا: أناس من أصول متواضعة، يتمسّكون بقيم العمل، أناس بنوا لأنفسهم بشجاعة مكاناً في المجتمع، أشخاص فاضلون في الأغلب. أمّا الأولاد فيقفون في وقتٍ معاً على هذه الضفّة من البحر المتوسّط كما على الضفّة الأخرى، ليسوا جزائريين تماماً وليسوا فرنسيين تماماً، وليسوا حقاً مغاربة. يتكلّمون الفرنسية أفضل مما يتكلّمها ذووهم، ومتشبّعون بالثقافة الفرنسيّة، لكنهم يرون جيداً، في نظرة الآخرين، أنّهم ليس مقبولاً بهم تماماً هنا. أن تكون هذه الجالية غير قابلة للتنظيم إلاّ بمشقّة بالغة، وأن تكون هناك رهانات سلطة بين مغاربة وجزائريين وأتراك، هذه كلّها أمور طبيعية. إنهم شبّان، وحديثو الوفادة. كلّ هذا سيزول في آخر المطاف ولكن امنحوهم متسعاً من الوقت! ندائي في النهاية هو دعوة إلى التفهّم وإلى اليد الممدودة إزاء مواطنينا الذين كابدوا ويستحقون أن يحظوا بما للآخرين من حقوق.

إنّها لمفارقة أن أغدو، أنا، «محامي» المسلمين في الجمهورية. فرنسا قادرة على الابتكار، على توليد أطرَ اتحاد مذهلة. فلأنني غير مسلم ولأنّ واجبي بالذات كان يقضي بأن أقف إلى جانب الذين يكابدون يومياً أخذهم بجريرة آخرين وشكلاً من أشكال العنصريّة. كان واجبي يقضي بأن أعمل في سبيل اعتراف أفضل بإسلام فرنسا كي يُتاح لكل مسلم أن يعيش إيمانه ويمارس عباداته إسوةً بالفرنسيين الآخرين. ما أنا عليه، أصولي ليست هي الأخرى بالأمر الذي يُغفَل. المسلمون يرحّبون بالخطوة التي خطتها الجمهورية في اتجاههم، وأدركوا أنّ

مبادرتنا كانت صادقة وأنها تهدف، على نطاق أوسع، إلى دمج أفضل للفرنسيين من أصول مغاربية.

ألا ينبغي لهذه الخطوة أن تكون متبادلة؟ ألا ينبغي للمسلمين أن يتعلّموا قواعد الجمهورية، والانتماء إلى هذا التقليد الفرنسي الاجماعي الثمين؟

ولكن مَن قال لك إنّهم لا يفعلون؟ لا وجود لـ «مؤامرة» مسلمة ضدّ الجمهورية؟ وإنما هناك متطرّفون يتنامى وجودهم في تربة الإذلال الخصبة، ويسعون لبث الأفكار الراديكالية في أذهان فتيان فاقدي الوجهة والاتزان. أثناء حوار متلفز، سنحت لي فرصة مخاطبة امرأة محتجبة بصراحة قائلاً: «عندما أدخل إلى مسجد أخلع حذائي. لذا عندما تدخلين إلى مدرسة انزعي حجابك.» هكذا ينبغي أن يكون إسلام فرنسا. ويسعني تذكير مسلمي فرنسا بهذه القاعدة ما دمت أعترف بالإسلام واحداً من أديان بلدنا الكبرى. أما العكس فليس صحيحاً، فالذي يرفض وجود الإسلام في فرنسا لن يكون كلامه مسموعاً عندما يدعو إلى احترام قواعد الجمهورية. لأنني أقبل بالإسلام ولا أنكر هوية المسلمين المؤمنين، أجدني مالكاً لهامش أكبر من الحرية في التذكير بحزم بالقاعدة العامة، المشتركة، قاعدة الجمهورية.

أهذا ما حملك على خوض نقاش مع طارق رمضان؟

اقترحت عليّ إدارة محطة فرانس ٢، أن أخوض نقاشاً معه في إطار حلقة شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، من برنامج «١٠٠ دقيقة للإقناع». فما هي الأسباب التي قد تحملني على رفض هذا الاقتراح؟ ليس محظوراً على طارق رمضان دخول الأراضي الفرنسية، ومؤلفاته تُنشَر منذ سنوات في فرنسا. لا أحد يعترض على حقيقة أن مسألة الإسلام في فرنسا تمثّل تحدياً ينبغي التعامل معه على أفضل وجه ممكن. ففي آخر الأمر نعلم جميعاً أنّ طارق رمضان حلّ في الآونة الأخيرة ضيفاً مكرّماً على «المنتدى الاقتصادي» الذي نظّمه المحتجّون على العولمة، وهناك صحف يومية مرموقة أفردت لوصف شخصيّته

مقالات أظهرت ازدواجية خطابه. فما الذي قد يدعوني إلى رفض السجال معه؟ ألأنّه خطيبٌ مفوّه؟ ليس من الشجاعة في شيء أن أرفض النقاش معه لهذا السبب. ألأن نقاشي معه سيكون دعاية لصالحه؟ هذا القول أشبه بدعابة لا أكثر! يتردّد اسم طارق رمضان على شفاه أعداد كبيرة من الناس في الضواحي، ولا يحتاج الرجل إليّ لتعزيز شهرته التي أصبحت حقيقة واقعة. إنّ رفضي النقاش معه أشبه بتكرار الغلطة التي ارتكبَت في السابق مع جان ماري لوبن. لسنوات طويلة تظاهرنا بأن المشكلة غير موجودة وذات يوم انفجرت المشكلة في وجه المجتمع. حدث ذلك في نيسان/ابريل سنة ٢٠٠٢، عندما وجد زعيم اليمين المتطرّف نفسَه خائضاً غمار الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية. نتيجة باهرة في الحقيقة! ثم أنّ المسألة حُسمت من قبل جمهور المشاهدين أنفسهم. كثيرون جداً شاهدوا البرنامج، لا بل تابعوه إلى النهاية. لعلّه تعبير بالمقلوب عن الهوة التي تفصل بين الوسط السياسيّ والمجتمع الفرنسيّ. عكس ما يروّج له الخبراء، ما زالت السياسة تثير اهتمام الناس، وما زال مواطنونا شغوفين بها شريطة أن يكون لدى المُساجِلَيْن ما يقولانه.

كما أنني في قرارة نفسي أردتُ أن أفضح مواطن اللبس في دعاوى طارق رمضان، لأنني اعتقدت بأنه كان ضرورياً ألاّ نفسح في المجال أمام خلطٍ إضافيّ بين مسلمي فرنسا وبين الداعية السويسريّ. لا تقتصر الديموقراطية على حقّ النقاش وحسب، بل أيضاً على واجب النقاش. أثناء النقاش الذي دار بيننا شعرتُ على الفور بأن طارق رمضان مرتاح وعلى سجيّته ما يتيح له صوغ تعليلاته في مطوّلات متماسكة، ولكني شعرت أيضاً بأنّه قد يخسر الجولة إذا طُلِبَ إليه أن يكون دقيقاً وأن يلتزمَ منطق كلامه. وجاء اقتراحه تعليق حكم رجم الزانية بمثابة اللحظة الحاسمة بالنسبة لي. إذ كيف يسع المرء أنَ يكون عصرياً وأن يكتفي بالمطالبة بتعليق مثل هذه الهمجية التي تقضي برجم النساء الزانيات؟ وفي الختام لم أندم على هذه «المخاطرة» التي بدت

تفصيلية في نظري بإزاء القضايا التي نحن بصددها، بإزاء الحاجة إلى تنوير مواطنينا.

جهدٌ خاص لصالح المُسلمين، لكنّه جهدٌ محدود في الزمن

لا يخفى عليك أنّ بعض الكاثوليك قال: «كان من واجب وزير الديانات أن يصرف وقتاً أطول مع الكاثوليك، لأننا أكثر عدداً بما لا يُقاس. وكان أقرب إلى الإنصاف لو انه بذل مع أساقفة مَثيل الوقت الذي بذله مع الأئمة!»

إذا كنت قد بذلت جهداً ووقتاً لأجل الجالية المسلمة فلأنني مقتنع بأن لا خطر يتهدّد مجتمعنا أعظم من خطر الإيحاء لقسم من أفراده بأنه غريب لأنّ الحقوق التي تُمنَح للآخرين يُحرَمُ هو منها. كان من واجبي متابعة أمور الجالية المسلمة أكثر من سواها لأن أفرادها يفتقرون للتجذّر نفسه، كما يفتقرون إلى الإمكانات المتوافرة لدى سواهم. إنهم حديثو الوفادة على الجمهورية، خلافاً للديانات الأخرى الراسخة فيها منذ القدم.

مع ذلك، لا يخفى عليّ أنّ الكنيسة الكاثوليكية تمرّ، هي أيضاً، ببعض التساؤلات والصعوبات. ولم أهملها إطلاقاً. ألتقي كثيرين من الأساقفة. وأستمتع بالحوار معهم وطالما أعربت عن رغبتي في المزيد من اللقاءات. وربّما ينبغي القول هنا، توخياً للدقّة، إنّ الكنيسة تبدي أحياناً بعضَ التخوّف. فالكنيسة تحرص على استقلاليّتها إزاء السلطات العامة، وهذا أمر لا يشقّ علينا تفهّمه. غير أن الاستقلالية ليست مرادفاً لعدم الاكتراث. يتوجّب علينا -وأعني الدولة والكنيسة- أن نتعلّم لغةَ المزيد والمزيد من النقاش. أنا منفتحٌ على هذا الحوار لا بل أنتظر بفارغ الصبر أن يُخاض بحماسة أكبر. ولا شكّ في أن ذلك مرهونٌ بتجاوز بعض الأفكار البالية وبعض العادات.

هل سيكون الجهد المبذول لصالح مسلمي فرنسا محدوداً زمنياً؟

أجل. فمع الوقت ومع أملنا في تحوّل إسلام فرنسا إلى شأن

معتاد في الحياة الفرنسية، سوف تغدو الجهود الخاصّة التي تبذلها الدولة اليوم غير مجدية. فلا يصحّ أن تتغيّر حقوق المواطنين في ظلّ جمهورية وفاقاً لأقدميةِ حلولها فيها. ولا تجوز الاستثناءات إلاّ في مراحل التهيئة.

ميراث التاريخ الاستعماري

هل تقضي عقدة الذنب الاستعمارية اعترافاً خاصاً بالشعوب ذات الأصول المسلمة والمقيمة حالياً في فرنسا والتي غدت فرنسية؟

كلاّ. إنّ ما أدعو إليه من اعتراف بالجالية المسلمة ليس فعل ندامة، وهو أمر قد يكون من المجدي التطرّق إليه بأية حال. إنها قضية قيم وقناعة. هذا الاعتراف لا يجب أن يحدث لأنّ لدى فرنسا ما تطلب الغفران لأجلِه، بل ببساطة لأنّ الفرنسيين من أبناء الهجرة هم بشر، متساوون في الحقوق مع جميع الآخرين، بحسب مبادئ الجمهورية. لا أكثر ولا أقل. إنهم مواطنون يحيون في ظلّ قوانين الجمهورية. وقوانين الجمهورية تعترف بالحقّ في الإيمان. وهم يؤمنون بالإسلام. إذاً أصبح الإسلام أحد الديانات الكبرى في فرنسا. وإني إنّما أنطلق من المثال الجمهوري عندما أقرّ للإسلام بحقه في أن يُعدّ واحداً من أديان فرنسا الكبرى.

ولكن أما من أهميةٍ لمراحل الاستعمار، ثمّ زواله، في فهم الوجود المسلم في فرنسا؟

من دون شك! لقد خلّف التاريخ المؤلم بين المغرب وفرنسا آثاره: قضيّة «الحَرْكي»[1] ما زالت قائمة، وما يحيط بها من مظالم، الحنين إلى بلد المنشأ بالنسبة للبعض، وخيبة الأمل من البلد المُستَقبِل بالنسبة للبعض الآخر؛ وقضية أبناء المهاجرين ماثلة أيضاً، الأبناء الذين

(١) هم المتطوّعون في صفوف الجيش الفرنسي من أبناء شمال إفريقيا إبّان الفترة الاستعمارية. (م.)

وِلِدوا في فرنسا ولكن سُرِدَت على مسامعهم «الأحداث» التي يقرأونها أحياناً قراءة انفعالية وعاطفية. هذا كلّه لا يُسهِمُ في التهدئة. وقد سمعتُ هذه الملاحظات وغيرها خلال زيارة قمت بها مؤخراً إلى الجزائر.

ومع ذلك يُستَحسَن ألاّ نرى إلى التاريخ على نحو الثنائية. فحقبة الاستعمار لم تكن فقط صفحة سوداء من تاريخ فرنسا. عند تجوالنا في الجزائر العاصمة ندرك أن نتائج استعمار شمال إفريقيا لم تكن كلّها سلبية. فالجزائر العاصمة مدينة كولونيالية تشهد على الحب الكبير الذي كان المستعمرون يكنّونه للأرض التي حلّوا فيها. خمسة أجيال متتالية شيّدت مدناً حقيقية جميلة، وزرعت الأرض، ونمّت ثروات ثقافية وفنيّة. فهؤلاء خلّفوا وراءهم أثراً لا يقتصر على ما يخلّفه العار من أثر. إنّ قراءة التاريخ تحملنا على اعتماد أكثر من معيار واحد في تحليل الظواهر. فاليوميّ والفوريّ يُثيران العنف والقسوة في إبداء الرأي. ولكن، مع الوقت، نرى أنّ مساحات الظلّ قد يتخلّلها فسحاتُ ضوء.

مسألة الإسلام الراديكالي

أثناء تشكيل الـ م ف د إ، بادر خبراء ومراقبون من العالم الإسلامي في فرنسا، وأيضاً نوّاب، وعبرهم، مواطنون فرنسيون، إلى انتقاد مشاركة بعض التيارات الراديكالية في تكوين الـ م ف د إ. لأنّ هؤلاء يرون أنّ في ذلك إضفاء للشرعية على مثل هذه التيارات وهذا ما يخشونه. ما ردّك على هذه الانتقادات؟

سؤالك يشير في الأساس إلى «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» (إ م إ ف). لنتكلّم بصراحة مرّة واحدة وأخيرة: إنّ الـ إ م إ ف يمثّل شريحةً من الشبيبة المسلمة الفرنسية؛ شئنا ذلك أم أبينا، هذا واقع. ونظراً لهذا الواقع، قل لي مَن كان ليتفهّم عدم تمثيل الاتحاد في الـ م ف د إ؟ وكيف كان سيُنظر إلى صدقية تمثيل المجلس؟ وأضيف هنا قائلاً إنّ قادة الـ إ م إ ف لطالما تبنّوا خطاباً يحترم الجمهورية، ولطالما صرّحوا بأنّ الصورة الراديكالية التي تُرسَم لهم لا تعبّر عن

حقيقتهم. وأنا اخترت أن أصدّقهم. هل كان هناك حلّ آخر؟ هل يُعتقَد حقّاً أن إبعادهم عن الـ م ف د إ كان كافياً لإزالتهم من الوجود؟ لست ممن يفهمون الحوار على هذه الشاكلة. وألاحظ هنا أنّ أحداً من منتقديّ المعتادين لم يقترح استراتيجية بديلة ذات صدقية.

ولكن يبقى أنّ الجمهورية بمنحها إ م إ ف موقعاً مختاراً في صلب الـ م ف د إ إنّما تضفي على هذا الاتحاد احتراماً من شأنه أن يسهّل نموّه، لا بل قد يعزّز من راديكاليته. حتّى دليل بوبكر لم يخفِ قلقه بهذا الشأن.

لم تمنح الجمهورية شيئاً لأحد. والاتحاد مدين لعمله على الأرض بالموقع الذي يحتلّه في أوساط الجالية المسلمة في فرنسا، وهو عمل نشأ عن تقاطع عدد من الهموم: هوية مهانة، عجز عن الاندماج، وحاجة إلى مرجعيّات أخلاقية في أعقاب مرحلةٍ شهدت فيها القيم عمليات مراجعة وتشكيك. إنّ الانقسامات التي طالما سادت العلاقة بين أنصار إسلام هادئ، حديث ومنفتح، إسلام يتطوّر منسجماً مع فنّ الحياة في الجمهورية الفرنسية، وابتعاد دعاته عن النشاط النضالي قد أسهمت هي أيضاً بتظهير الجاذب الأصولي، لا بل التطرّفي. دليل بوبكر يعلم ذلك جيداً. فالمواجهات بين معتدلين ومتشدّدين قد تكون أحياناً أقل ضراوة من المواجهات بين المعتدلين أنفسهم. ما يجعل خطابهم غير مسموع. الأصوليون يشكّلون أقلية لكنّهم منظمون ومصمّمون. المعتدلون أكثرية لكنّهم في الأغلب غير منظمين ويفتقدون إلى حسّ العمل التطوّعي. إنّي أثق بقدرتهم على ردّ الفعل. ينبغي للمعتدلين أن يبرهنوا عن التزام أقوى، الآن، بالترويج والدفاع عن إسلام الانفتاح. وقبل ذلك كلّه، ينبغي لهم أن يتجمّعوا، أن يتحدوا، أن يوحّدوا أعدادهم وجهودهم. باتوا الآن يعون كلّ ما يتوجب القيام به، ولكنّ الإنجاز ما زال يتطلّب عملاً شاقاً وطويلاً. إنّ وجود دليل بوبكر بيننا يعني أنّ بيننا ممثلاً لإسلام فرنسا يجمع بين صفات نادرة من الذكاء والعلم والاعتدال والمشروعية.

ثمّ أنني مقتنع بأنّ الراديكالي الذي يندمج في هيكلية رسمية يفقد راديكاليته لأنّه يغدو جزءاً لا يتجزّأ من الحوار. إنّ دمج الأكثر تشدداً من مستقيمي الرأي في هيكلية الـ م ف د إ يتبّع منطقاً وله ما يبرّره: فنحن نراهن على أنّ الخطاب الجمهوري سوف تكون له الغلبة على الخطاب الراديكالي. فالخطاب الراديكالي الذي يُدمج في نصابٍ جمهوري لن تكون له القدرة على الازدهار. إذ لا يسع الخطاب الراديكالي أن يزدهر إلاّ خارج الإطار الجمهوري، حيث لا يكون مضطراً إلى تحمّل مجابهة الأفكار فيما بينها. عندما نحيي الحوار يكون الأكثر تطرّفاً هو الخاسر الأكبر. وأصعب ما قد يواجهنا لدى المتطرّفين هو استدراجهم إلى النقاش. وما أن يبدأ النقاش تكون الحرية هي الرابح الأكبر. الحقيقة أنّ الراديكاليين الفعليين رفضوا الانضمام إلى الـ م ف د إ خشيةَ أن يفقدوا «نقاءهم»، ذاك «النقاء الخطر» الذائع الصيت. والواقع أنّ الـ إ م إ ف يؤدي على الأرض عملاً مفيداً ضدّ خصومِه الأشد خطراً على الجمهورية بما لا يُقاس: أي ضدّ السلفيين.

ألا تعتقد أنه قد يكون للراديكاليين خطاب مزدوج: خطاب اندماج ينادي بمبادئ الجمهورية، أمّا على الأرض فيدعو إلى عملٍ قتالي صريح؟

إنّ خطر استخدام الراديكاليين للغة المزدوجة والنفاق هو خطر ماثلٌ على الدوام. ومفاده هو السعي من قبلهم وراء الإعلان عمّا يجعلهم مقبولين من غير التخلّي عمّا يؤمنون به في قرارة أنفسهم. ولكن عند التروّي لا أعتقد أنّ لمثل هذا السيناريو حظاً من الصدقية في حالة فرنسا.

إني أرى، بداية، أنّ بروز أصولية إسلامية في مجتمعنا ينشأ في المقام الأوّل من العمل غير الشرعي، ومن عدم الاعتراف بالإسلام كديانة من ديانات فرنسا، ومن انعدام النقاش ورفض قيام مؤسّسة ممثلة للإسلام بأسره. مَن أسهم في صعود التيّارات الأصولية والمتشدّدة

والإسلاموية؟ ما الذي أفضى بنا إلى مثل هذه الحال؟ إنّها الجمودية! لِمَ لَم نفعل شيئاً عندما أدركنا أنّ بعض الضواحي تشكّل تربة صالحةً لنموّ التشدّد؟ الوضع الحالي هو تركة اللامبالاة، وعدم تمثيل الديانة الإسلامية، وعدم الاكتراث بالظروف المتدهورة التي كان بعض مواطنينا يعيشون إيمانهم في ظلّها. الحقيقة أننا لم نُعنَ بإسلام فرنسا، لكننا أيضاً لم نُعنَ بجيل الشباب والضواحي والأمن وبمسألتي النجاح والدمج. فاقترحت تغييراً شاملاً في إستراتيجيتنا. وكان لا بدّ من المبادرة عبر إيجاد الـ م ف د إ، ومن واجبنا أن نضع جميع هذه المسائل في طليعة أولوياتنا.

لا أزعم بأننا نجحنا في المجالات كافّة. كما لا أزعم امتلاك الحلّ المعجز، العصا السحرية التي بضربة واحدة من شأنها تبديد التوترات المتراكمة في الضواحي منذ أربعين عاماً. ولكنّي أؤكّد أننا، إن لم نبادر إلى العمل فوراً، فسوف نحصد النتيجة نفسها التي حصدتها الحكومات السابقة، أي فضيحة المناطق التي لا يطبّق فيها القانون، والعنف، والحقد المتنامي، وعدم الفهم، واتساع حدود الغيتوات. لن يؤدّي إنكار المشاكل إلاّ إلى تفاقمها. وهذا ما لم يدركه جيداً الكاردينال لوستيجِه عندما ظنّ بأننا كنّا نعمل على تنظيم «دين دولة». العكس هو الصحيح. لم أرد تنظيم ديانة دولة إسلامية. فلا معنى لسعيٍ في هذا الاتجاه. وإنما أردت أن تتمكّن الديانة الإسلامية من تنظيم نفسها لكي يكون للمسلمين مثل الحقوق والإمكانيات المتوفّرة للديانات الأخرى. فما هو غير الجمهوريّ في مسعىً كهذا؟ زد على ذلك أنّه في فترة احتدام السجال حول ارتداء الشارات الدينية في المدارس، صرّح مجلس أساقفة فرنسا بأنّ حرية المسلمين في ممارسة معتقدهم ودينهم هي بمثل أهمية حرية الكاثوليك والبروتستانت في ذلك. وكنت من المرحّبين بهذا التصريح.

ثمّ ألاحظُ هنا أنّ الـ إ م إ ف يستجيب لتطلّعات الذين يصبون، من بين مواطنينا، عيش إيمانهم بقدرٍ من الصرامة. ويجب أن يتمّ ذلك

بالتوافق التام مع مبادئ الجمهورية، وهذا أمر ممكن. لهذا السبب أخِذَت هذه «الأصولية» الإسلامية بعين الاعتبار ضمن الـ م ف د إ. ولكن في مقابل ذلك، يجب أن تُخاض معركة حاسمة ضدّ أشكال التشدّد كافة. فلا طائل تحت ذلك من دون هذا. لقد أتيح لي أن أقود عملاً حازماً وصارماً في الضواحي لمكافحة التطرّف، لأنّني صاحب خطابٍ مطمئن للإسلام وللمسلمين. ولو لم يكن ذلك هو خطابي لما استطعت القيام بهذا العمل الحازم، أو، في الأقل، لما تمّ العمل في ظروف هادئة كالتي شهدناها، ومن غير أن يتمكّن أحد من اتهامنا بالعنصرية. إنّ السعي الجاد لاقتلاع التطرّف هو العمل المكمّل للسعي المنفتح لدمج إسلام فرنسا في المجتمع. وتماسك هذه الستراتيجية يكمن في هذا السعي المتوازن المبني على الانفتاح والحزم. فإذا اقتصر الأمر على استخدام وسائل القمع ندفع بالمعتدلين، هم أيضاً، نحو الراديكالية كردّ فعلٍ على راديكالية السلطة. نرى مثل هذه المعادلة تتكرّر في كلّ مكانٍ. إذا ردّت الدولة على الراديكاليين بالراديكالية نفسها، فهي بذلك تنمّي الراديكالية. إذ لا ينبغي للدولة ان تكافح الإرهاب بأسلحة الإرهاب. ولا ينبغي للجمهورية أن تكافح التطرّف بأسلحة التطرّف. ففي لعبة مماثلة تكون الديموقراطية هي الخاسرة على الدوام. الجمهورية تكافح التطرّف بأسلحتها الخاصّة: توفّر للمتشدّدين فرصة العمل في وضح النهار مع احترام القواعد الجمهورية فيما تعمل أجهزة فرض النظام على اقتلاع ما تبقّى من تطرّف لَدود. هذا هو المنطق الجمهوري وعلى هذا النحو تنتصر القيم الجمهورية.

بوسع الجمهورية إذاً أن تدمج شكلاً معيّناً من أشكال الأصولية، ولكنّها لا تقبل بأي شكل من اشكال التشدّد.

أليس أمراً طبيعياً أن يؤمن البعضُ «على نحو اصوليّ»، وأن يبني حياته على إيمانه وأن يرغب في احترام أصول دينه؟ ليس من شأن الدولة أن تبدي رأياً في الطريقة التي يمارس أو لا يمارس فيها الناس

معتقداتهم. لكل امرئ مطلق الحقّ في أن يحضر القدّاس كلّ يوم، أو أن يؤدي صلواته الخمس كلّ يوم، أو أن يحرص على احترام تقاليد السبت اليهودي. أمّا التشدّد فهو، على العكس من ذلك، رغبة المرء في أن يمارس شعائر دينه وأن يفرضها على الآخرين فرضاً. وهو ما يُترجَم بعدم احترام هوية الآخر. يسعى إلى الإكراه، إلى فرض رؤية معيّنة للعالم وللإنسان، وللصلة بين السياسة والزهد. فلا يُعقَل أن يكون لمثل هذا السلوك مكانٌ في الجمهورية الفرنسية.

يصرّح فؤاد العلوي قائلاً: «على غرار مطالبتهم الإسلام بأن يتغير، على العلمانية أيضاً أن تتغيّر.» تبدو متفقاً معه ما دمت تقول إن مفهوم العلمانية يجب ان يتطوّر. ولكن كيف ترى إلى الرابط بين هذا «الإصلاح» وبين إنشاء إسلام فرنسا؟

لنكن واضحين منذ البداية. ليس المطلوب تغيير القواعد الأساسية للعلمانية إرضاء لهذا الطرف أو ذاك. ولكنّني أعتقد، في المقابل، بأنّه ينبغي لنا الرجوع إلى علمانية فعّالة، لا مستسلمة أو خجولة فقط لأن الأمر يتعلّق بالدين. فيما يعنيني، أنا لا أنظر إلى العلمانية من زاوية ضيّقة. فتاريخ فرنسا يعلّمنا أنّه من العبث القول إنّ كلّ ما يمتّ إلى الديني بصلة إنّما هو خطير أو غير مشروع أو مُريب. حتّى زمنٍ غير بعيد كان لا يزال القادة السياسيون والنقابيون ينظرون إلى العلمانية من زاوية ضيقة، وكانت رؤيتهم لها لا تزال مشوبة بهاجس الانتقام. أمّا اليوم فقد أصبحت لنا، ولحسن الحظّ، رؤية متوازنة. وعليه، إذا كان فؤاد العلوي يندّد بنزعتين متشدّدتين، أي التشدّد العلماني والتشدّد الإسلامي، فلا أستطيع ولا أريد أن أقول إنّه مخطئ. غير أنّ من واجبه أن يندّد بالنزعتين المتشدّدتين بالقوة نفسها لا أن يُجاهر بتنديده بواحدة عندما تنهار الأخرى. إذ ينبغي رفض الاثنتين بالحدّة نفسها!

مع ذلك إذ قرأنا كتب الأصوليين أو استمعنا إلى تسجيلاتهم يتولّد لدينا انطباع بأنّ هناك مشروعاً سياسياً مُضمَراً بالفعل. فهل القيم المؤسّسة

للجمهورية راسخة بما يكفي لمواجهة هذا المشروع المُنظّم على أحسن وجه؟

الجمهورية والديموقراطية هما أقوى مما قد نظنّ. والضعيف هو أنظمة الحكم أو التنظيمات التي لا تُكتَب لها الديمومة إلاّ من طريق الإرهاب. وأمثلة التاريخ على ذلك لا تُحصى: الإرهاب لا يدوم.

من جهة أخرى، القانون ليس قطعياً وحسب، بل يستطيع وينبغي أن يُطبّق بحزم. ينبغي لنا شرح قوانين الجمهورية للجالية الوافدة حديثاً إلى فرنسا، إنّما لا ينبغي المساومة على تطبيقها. لقد تمنّيت أن يؤخذ إجراء حازم جداً لإبعاد الأئمة الذين يلقون خطباً محرّضة على العنف. كما أننا رفضنا منح تأشيرات دخول لمحاضرين ينشرون أفكاراً مناقضة لمبادئ الجمهورية. وعملنا على استئصال بؤر العنف في الضواحي. غير أنني حرصت باستمرار على التوازن: عدم التساهل إطلاقاً مع كلّ ما يتعارض مع قيم الجمهورية، وفي الوقت عينه إبداء الحرص على أن يكون الجميع قادرين على الاستفادة من قيم الجمهورية. لم تعد مسألة الموقع الذي يحتلّه إسلام فرنسا من المحرّمات اليوم. أصبحت المسألة اليوم موضع نقاش وأخذ وردّ. وأُنشئ نصاب قانوني، هو ال م ف د إ، يوفّر للجمهورية محاورين مُنتدبين يحظون باعتراف الجميع. قبل بضع سنوات كان الرأي السائد يقول إنّه لا ينبغي تشييد المساجد، وإن المسألة غير مطروحة، وليس على المُسلمين إلاّ أن يتدبّروا أمورهم بأنفسهم. من الواضح اليوم أنّ مثل هذا الطرح لم يعد مقبولاً، وقد فقد صدقيّته. أصبح الحوار الرسميّ ممكناً. وهذا ليس بالأمر البسيط.

إزاء ديانة تنزع، بطبيعتها، إلى التوسّع، هل يجوز الاعتقاد حقاً بأنّ من شأن هذه «الأصولية الجمهورية» أن تقاوم نزعات التشدّد؟

طبعاً لم تكن الحدود في يوم من الأيام مرسومة وثابتة، غير أنني طالما كنتُ حذراً من التعميمات والأفكار الشائعة. لِمَ قد يكون الإسلام «بطبيعته» ميّالاً إلى التوسّع؟ إنّ كلّ تعريف لطائفة من الناس أو لأمّة أو

لديانة وفق معيار يجعلها في مواجهة الآخرين إنّما ينطوي على شبهات عنصريّة. كيف تميّز بين النزعة التوسّعية والتبشير المسيحي؟ ولِمَ قد يعتبر سعيُ البعض وراء حمل الآخرين على اعتناق ديانة ما أمراً مشروعاً ومنزّهاً عن الأغراض، بينما يُعتبر سعي البعض الآخر وراء الأمر عينه أمراً خطيراً ومستنكراً؟ أعيد وأكرّر: ليس المطلوب أن يكون للمسلمين حقوق أكثر مما لسواهم. ولكن فلنحرص ألاّ يكون لهم من الحقوق أقلّ ممّا لسواهم!

صحيح أنّه يُفترض بالتبشير احترام التنوّع - وهذا ما يسمّى بالمثاقفة - بينما التوسّع هو أشبه بالمحدلة التي تسوّي كلّ ما يعترض طريقها. ومع ذلك تبقى الحقيقة أنّ ما من ديانة تملك الحقّ في إعطاء الدروس للديانات الأخرى، والتاريخ شاهد على ما أقول. وفي ضوء تجاربنا الماضية وأخطائنا، حريّ بنا أن نبدي شيئاً من التواضع والتسامح. هل نسينا حروبنا الصليبية؟

حقاً. غير أننا لسنا اليوم في زمن الحملات الصليبية. وكثير من الفرنسيين يبدون عملياً قلقهم إزاء صعود إسلام راديكالي في فرنسا.

يمكنك القول إننا لم نعد في عصر الحملات الصليبية لأنك تستند إلى ثمانية قرون من التاريخ المتصل من العلاقات بين كنيسةٍ وبين سلطة مدنية. القوي هو الذي ينظر إلى نفسه كما هو فعلاً لا كما قد يبدو في صورة بطوليّة ساذجة من نسج الخيال الشعبي. فلنتمرّس بتحليلٍ نقدي لتاريخنا. ولنرَ ما العمل الإيجابي الذي قامت به الكنيسة لقرونٍ من الزمن في المجتمع الغربي، ولكن من غير التستّر على الجانب المظلم من تطوّرها، ولنُحجم عن إعطاء الدروس للآخرين. «المتوحشون السّاعون إلى زعزعة العالم» يشبهون إلى حد بعيد أولئك الذين قادوا الجيوش، قبل بضعة قرون من الزمن، لتنصير الكافر في لانغودوك. البابا نفسه أعطى المثال على لُزوم الندم: فخلال زيارته إلى إسرائيل، بذل يوحنا بولس الثاني جهد الحقيقة الذي تدين به الكنيسة

لنفسِها وطلب المغفرة. هذا مثل من شأنه أن يحملنا على التسامح وعلى تقبّل الآخر مهما كان مختلفاً عنّا.

أمّا عن واقع أن الكثيرين من الفرنسيين يساورهم القلق، فهذا صحيح. ومع ذلك فليسمحوا لي بإبداء ملاحظات ثلاث. الأولى هي أننا دائما نبدي تحفّظاً أو حكماً مسبقاً حيالَ كلّ ما هو مختلف. ولكن يتعيّن علينا أن نتقبّل هذا الواقع. هناك خمسة ملايين مسلم فرنسي أو مسلم مقيم شرعياً في فرنسا. ويتعيّن علينا دمج هؤلاء في المجتمع. دينهم، الإسلام، هو جزء من ثقافتهم، أي أنه اليوم بات جزءاً من ثقافتنا. الملاحظة الثانية هي أنه لا ينبغي الخلط بين «مشاعر القلق» وبين «الاستيهامات». فالجهل بماهية الإسلام هو العامل الذي يفاقم ردود الفعل لدى مواطنينا. ومنوط بنا نحن أن نلعب دور المربّي من خلال رفضنا أشكال الخلط هذه. الملاحظة الثالثة هي أننا لا نملك الخيار: الجمودية هي التي تولّد التطرّف. وقد حان الوقت لكي نبدّل سلوكنا.

هل تعتقد أن التشنّج الذي يبديه بعض المثقفين والناس العاديين إزاء عملية الاعتراف بإسلام فرنسا التي بادرت إليها الدولة، إنّما يعبّر في الحقيقة عن رفض للإسلام؟

هذا وجه من الحقيقة، ولكن هناك أوجه أخرى! فردّ فعل بعض مواطنينا ينطوي ببساطة على حَذَرٍ حيال الدين. ثمّة ارتياب قديم موروث من عصر المعارك العلمانية الكبرى. نلبث حائرين أمام الشأن الروحاني. لنستذكر مثلاً كيف كان الكهنة والرهبان يتعرّضون للتهكّم والتحقير والسخرية من قبل الأجيال السابقة. حتّى انتخاب يوحنا بولس الثاني سنة ١٩٧٨، لم تكن الكنيسة مطابقة لذوق العصر. يوحنا بولس الثاني، بخطابه والكاريزما التي تمتّع بها، هو الذي بدّل هذه الصورة. سنة ١٩٦٨ كانت الكنيسة تتعرّض لمثل ما تتعرّض له الدولة من النقد: «لا الربّ ولا السيّد». ثمّة في بلدنا بقية باقية من نزوع قديم إلى معاداة

رجال الدين. وعندما يُتاح لهذا النزوع المتبقّي أن يمتزج بشكل من أشكال العنصريّة المعادية للإسلام، نصبح إزاء مزيج متفجّر. أضف إلى ذلك (تنظيم) القاعدة وبن لادن، فإذ ذاك يغدو المناخ مهيئاً لجميع أشكال الإعدام العقائدي والإعلامي.

لِنَعُد أدراجنا إلى الواقع. هل يتصوّر أحد أنّ باستطاعتنا الطلب إلى مليار مسلم في العالم أن يتخلّوا عن عقيدتهم؟ لقد التقيتُ مراراً رئيس الـ م أ د إ لناحية بروفانس - آلب كوت - دازور. إنّه استاذ لمادة علم الأحياء في جامعة إيكس مرسيليا، رجل مثقّف وصاحب منطق رفيع. كثيرون يتهمونه بأنّه يعمل مع المتشدّدين. أمّا أنا فأعتقد أنّه ينبغي أن نوليه ثقتنا وأن نستميله تدريجاً نحو روحية الإجماع الأشمل، والتجمّع الأوسع. هو يؤكّد أنّه يصبو إلى ممارسة إسلام «لاذع»، أصيل، وإنّما في إطار مؤسّسات الجمهورية، وكمواطن. ماذا نفعل بأناسٍ من أمثاله؟ هل نرفض إعطاءهم أيّ شيء؟ أم، على العكس، نحاورهم بغيةَ ترسيخ انتمائهم إلى الجمهورية؟ إنّ اتهام الآخر بالسوء لن يُثمرَ إلاّ المزيد من الراديكالية. مرّة أخرى أقول: على فرنسا أن تتقبل نفسها كما هي؛ أي متعدّدة. ولا يجب أن تخشى هذا التنوّع، بل أن تسعى وراء تحويله إلى فرصة. فالحوار، والاحترام، والسير خطوة باتجاه بعضنا البعض هي سبل المستقبل الوحيدة لأجل النجاح في دمج الجميع.

لكي تبرّر ما تبذله من طاقةٍ ومن تصميم على العمل من أجل مسلمي فرنسا، غالباً ما تذكر رقما هو خمسة ملايين مسلم. البعض يشكّك في هذا الرقم. فهل تشرح لنا كيف اعتمدته؟

لا نملك أيّ إحصاء دقيق لأعداد الفرنسيين وفقاً لممارساتهم الدينية المختلفة. ومجرّد العمل على وضع إضبارة مماثلة سوف يواجه، عن حق، برفض «اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات». لذا لا يمكن لهذا الرقم إلاّ أن يكون تقريبياً، وأن يتراوح في الحقيقة بين الأربعة

والستة ملايين التي تترجّح بينهما كلّ التقديرات المتوافرة. وبأية حال، سواء كان هناك أربعة ملايين أو خمسة ملايين بين مسلم ممارس لشعائر ديانته وبين شخص ينتمي إلى الثقافة الإسلامية، فإنّ الرقم لا يغيّر شيئاً في أهمية الموضوع، والجميع يقرّون بأن عدد المسلمين في فرنسا يبلغ بضعة ملايين.

استقلال المسلمين الفرنسيين

لا نستطيع إنكار وجود مشكلات خاصّة بالإسلام بدءاً بظلال الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وأشكال من التواطؤ الضمني بين الإرهاب والإسلام التي أصبحت حقيقة واقعة على مستوى العالم بأسره. زد على ذلك أنّ الكثيرين من مسلمي فرنسا يقيمون صلاتٍ مالية وإيديولوجية وفقهية مع دول أجنبية.

لقد أرخى الحادي عشر من أيلول بظلّه على البشرية جمعاء. ولكنْ لِمَ نلقِ بمسؤولية هذه الهجمات الفظيعة على كاهل المسلمين جميعاً؟ إني أرفض قطعاً أن أجعل من كلّ مسلم متشدّداً، أو أن أجعل الإسلام مِرجلاً للإرهاب. فمثل هذا الموقف ينطلق من عدم التمييز ويشكّل خطوةً أولى على طريق العنصرية. هجمات الحادي عشر من أيلول هي صنيع نِحلة[1]، صنيع عصابة إرهابية، ملّة من المتهوّسين الذين اتخذوا من الدين ذريعة. لذا من غير الجائز أن نحمّل لا مسلمي فرنسا ولا مسلمي العالم وزر خطيئة هؤلاء.

أمّا عن صلات مسلمي فرنسا ببلدان أخرى بعضها ليس عريقاً بتقاليده الديموقراطية كما هي حال فرنسا، فقد يكون من اللائق أن نلاحظ بأنّ جميع الأديان تقيم علاقات مع بلدان أجنبية. وهذه خاصيّة

(١) ترجمةً لـ Secte، وهي الملّة أو النِحلة (بحسب تعريف الشهرستاني لهاتين) أو الشيْعة (بحسب تعريف مماثل لابن منظور). اخترنا اعتماد النِحلة مقابلاً لـ Secte رفعاً للبس اعتماد الشيعة (وجمعها شِيَع). (م.)

لا يشقّ علينا تفهّمها لأنّ الرسالة الروحية لا يمكن اختزالها، وفي جميع الأحوال تقريباً، بالنطاق الوطني. إنّها دعوة جامعة. وكلمة «كاثوليكي» مثلاً مشتقّة من كلمة تعني ما هو «جامع». لا يقيم الإنجيل أو القرآن اعتباراً لحدود الدول، وهذا أمر طبيعي. فهل ينبغي أن أذكّر هنا، على سبيل المثال، بأنّ البابا هو الذي يسمّي الأساقفة؟

أجل، ولكن مصرف الفاتيكان لا يملك الإمكانيات المتوفرة لمصارف المملكة العربية السعودية.

طبعاً. غير أنّ ملاحظتك هذه مبنية على اعتبارات محض زمنية. ألا تعلم أنّ رأس كنيسة فرنسا هو القاصد الرسولي، المونسنيور بالديلّي؟ وعندما أخوض نقاشاً مع كنيسة فرنسا يكون هو، الإيطالي، محاوري الأوّل. هل ينبغي لي أن أذكّر بالرابط العضوي الذي يربط كلّ يهودي في فرنسا بإسرائيل، بوصفها الوطن الأمّ الثاني؟ وليس في ذلك ما يضير على الإطلاق. كلّ يهودي يحمل في قرارة نفسه خشية الأجيال التي سبقته، ويقول في سرّه إنّه إذا كفّ ذات يوم عن الشعور بالأمان في بلده، فهناك دائماً أرض تستقبله. وهذه الأرض تدعى إسرائيل.

لِمَ ننكر على مسلمي فرنسا هذه الحقيقة التي تصدق على البشر جميعاً؟ هل هذا فقط لأنّ مصارف السعودية أوسع ثراء من مصرف الفاتيكان؟ لا بدّ أنّك توافقني الرأي إذا قلتُ إنّ هذا الفرق ضئيلٌ جداً، بالقياس إلى تاريخ الأديان، لكي لا أقول إنّه تافه. ولا يبرّر مثل هذا التخوّف. ما هو الأمر غير العاديّ في كون مسلمي فرنسا، المولودين لآباءٍ تونسيين أو مغاربة أو جزائريين أو أتراك أو من إفريقيا السوداء، يحتفظون بصلة مميّزة ببلدان آبائهم؟ كيف لمثل هذا الرابط أن يهدّد وحدة الجمهورية؟ جميعنا أتينا من مكان ما. ولا أحد يقطع الصلة بجذوره إلاّ إذا أراد أن يكون مُستَلَباً. فالجذور هي جزء من الهوية.

وأضيف قائلاً إننا بإنشائنا مؤسسة تمثيلية للمسلمين إنّما نساعد مسلمي فرنسا في إعادة النظر في الصلات التي يقيمونها بالخارج. ثمّة

تناقض فاضح، من وجهة النظر هذه، في استنكار الصلات، المالية على نحو خاص، بين بلدان أجنبية وإسلام فرنسا، والتحفّظ، في الوقت نفسه حيال قيام مؤسّسة فرنسية جديدة. فهذه المؤسّسة بالذات هي التي ستسمح لمسلمي فرنسا بأن يدبّروا شؤونهم. هم أنفسهم باتوا أقلّ ارتباطاً بما تبقّى لهم صلاتٍ في المغرب والجزائر وتونس وتركيا. يريدون إسلاماً فرنسياً. ولتجسيد هذا الإسلام يجب أن يكون ممثَّلاً.

ولكن قدرة الإنسان هذه على الشعور بأنّه مواطنُ بلدٍ برغم انتمائه إلى دين يتخطّى حدود البلدان، هل يعيشها المسلمون المقيمون اليوم في فرنسا كما يعيشها اليهود والمسيحيون؟ لقد تطلّب قيام علاقة منصفة بين الزمني والروحي من الكنيسة الكاثوليكية والدولة الفرنسية بضع مئات من السنين. هل تعتقد أنّ مسلمي فرنسا سوف يكونون قادرين على إنجاز مثل هذا الإيلاف؟

العلمانية هي أحد مكوّنات ديموقراطيتنا، والقبول بقواعدها هو شرط من شروط الاعتراف بإسلام فرنسا. لا بل لعلّه العِوَض المطلوب. لن نساوم لا على العلمانية ولا على الجمهورية. والاعتراف بحقوقٍ للمسلمين المؤمنين يعني في الوقت عينه الطلب إليهم أن يحترموا واجباتٍ: تلك التي يحترمها جميع المواطنين الآخرين. وعليه، إني لا أرى لا بِمَ ولا كيف قد يكون المسلمون غير مؤهّلين، بتركيبهم، على فهم الظاهرة العلمانية. يا له من فهم طريفٍ لتساوي البشر فيما بينهم! يذكّرني هذا الأمر بالمعلّق الصحافي الذي كتب قبل بضع سنوات بأنّ الروس كانوا غير مؤهّلين لتقبّل الديموقراطية فكان من الطبيعي أن ينتقلوا من النظام القيصري إلى النظام الماركسي. وقد قيل الكلام نفسه عن إخواننا في أوروبا الشرقية. ثمّ جاء يوم أدركنا فيه جميعاً أنّهم يعشقون الحرية بقدر ما نعشقها نحن! وأدركنا بأنّ الحرية وجدت لأجلهم أيضاً! أنتَ نفسك قلت إنّ قبول الكنيسة بمبدأ فصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية استغرق قروناً من الزمن. وقد يستخلص المسلمون عِبَراً من تجربة مديدة كهذه.

وَضْع المرأة في الإسلام

إنّ أحد الأسباب الجوهرية لموقف المجتمع الفرنسي الممانع حيال الإسلام يُردّ إلى الوضع المفروض على النساء في كثير من البلدان الإسلامية وفي بعض الأحياء في فرنسا.

إذا شئنا مقاربة هذه المسألة بقدرٍ من الجدية ينبغي لنا الإقرار أولاً بأنّ الإسلام ليس هو وحده الذي يجعل حياة النساء المسلمات على قدر كبير من المشقّة. هناك أيضاً عامل الفقر، والتخلّف، والبؤس، وتحويل بعض الأحياء السكنية إلى غيتوات.

أمّا بعد إقرارنا هذا، فلا شكّ عندي في أنّ المرأة في العديد من البلدان الإسلامية تعاني أوضاعاً تدعونا إلى القلق والاحتراس، وكذلك الأمر بعض ما يُقال في أحياء مدننا وبعض التصرّفات. برأيي هذا سبب إضافي يدعونا إلى بناء إسلام فرنسا، مبتكر، منفتح، مُطعّم بقيم الجمهورية. وأذكّر هنا بأنني لا أدعو إلى إسلام في فرنسا بل إلى إسلامَ فرنسا. ويجب أن تحظى فيه المرأة بقدر أكبر من الاحترام لأنّ نسبة النجاح والاندماج في أوساط النساء المسلمات الشابات يفوقان في الغالب نسبتهما في أوساط الرجال، علماً بأنّ انتقال الإيمان من جيل إلى جيل، في الإسلام كما في الأديان الأخرى، يتمّ، في قسطه الأوفر، من خلال الأمّ. فالأمّ هي أوّل من يعلّم أولاده مبادئ الدين. إنّ المساواة بين الرجال والنساء هو أمر غير قابل للمساومة في كنف الجمهورية الفرنسية.

إنّ التحدّي الذي يواجه إسلام فرنسا يكمن في التقيّد بقواعد الجمهورية من غير أن يُضعف رسالته الروحية. أنتَ ترتدي، يا أبتي، ثوب الكهنوت، ومع ذلك لا أنظر إليك على أنّك متشدّد. فلو كنت مسلماً وترتدي زيّاً دينياً هل ينبغي لي أن أنظر إليك على أنّك متشدّد؟ أما من فرق في التعامل وأحكام مسبقة؟ يحدث أحياناً أن يساورني الظنّ بأنّ ما يؤخذ على مواطنينا المسلمين لا يجيز أحد لنفسِه بأن يعتبره مأخذاً على الآخرين. وهذا ما أسمّيه ظلماً.

إنّها مسألة فروق طفيفة في حياة كلّ يوم. فأنا لا أرتدي ثوب الكهنوت، كما لا ترتدي راهبة من راهبات سان فنسان دو بول ثوباً دينياً عندما نقصد مسبحاً. وأثناء دراستي في السوربون لم أرتدِ يوماً ثوب الكهنوت في الجامعة، لأنّ الكاثوليك الفرنسيين الذين اختبروا مئة عام من العلمانية، يعلمون أن لا جدوى من استفزاز الآخرين أو إثارة غضبهم.

هذه بالضبط طريقتي في التفكير. لا ينبغي ارتداء الحجاب في المدرسة. كما لا ينبغي ارتداؤه وراء مكتب لإدارة رسمية. ولكني أؤمن بالمقابل أنه لو أرادت المرأة أن ترتدي حجاباً أثناء تسوّقها فهذه ليست مشكلة تعنى بها الدولة. وأتمنّى أن يغض الناس الطرف عن قطعة القماش والتعامل فقط مع الشخص الذي يرتديها. وكم أتمنّى أن يُحترَم الشخص لذاته لا لكون ملابسه سوداء أو بنية أو بيضاء... وقناعتي أنّ من واجبنا توسيع نطاق ثقافة التنوّع هذه. فرنسا تهوى الكلام على تنوّع فريقها للعبة كرة القدم؛ فينبغي لها ان تتقبّل تجربة عيش هذا التنوّع على صعيد خارطتها الدينية. إنّ فرنسا المتعدّدة تقضي بأن يقبل كلّ منا أشكال الاختلاف. وهذا أصعب الأمور لأنّ الاختلاف يولّد تلقائياً الشعور بالحذر. الحقيقة أن انعدام التسامح يتولّد من انعدام المعرفة. نحن لا نعرف الإسلام، لا نعرف المسلمين، لذا نخشاهم.

هل ارتداء الحجاب برأيك هو انعكاس لممارسة ثقافية معيّنة في البلدان العربيّة أو أنّ له معنى دينياً؟

لن أسمح لنفسي البتّ في هذا النقاش الفقهي الذي يختلف الرأي فيه حتّى لدى أكثر المسلمين علماً في هذا المجال. ولكني مقتنع بالمقابل بأنّ مغزى الحجاب، في ديموقراطيتنا، مختلف عن مغزاه في المجتمعات الإسلامية. ففي هذه الأخيرة، يأتي ارتداء الحجاب، وفقاً لتقليد قديم ما زال قائماً، كنتيجة لضغوط تمارس على النساء، وهي ضغوط ثقافية ودينية وعائلية واجتماعية. أمّا في حالة الديموقراطية الفرنسية، فارتداء الحجاب يأتي أساساً كارتكاسٍ له صلة بالهوية. إنّه ردّ

فعلٍ على النظرة العدائية التي تتلقاها الشابات المسلمات في المجتمع أو التي يشعرن أنّهنّ يتلقّينها. ولشدّة الأذى الذي يلحق بهنّ وضيقهنّ بنظرة الآخرين لهنّ باستمرار على أنّهن مسلمات، يَمِلْنَ إلى الردّ بالاستفزاز: «بما أنّك تنظر إلي على أنني مسلمة فسوف أريكَ أنني مسلمة بالفعل.» إنّه ردّ فعل يمكن تفهّمه. دعونا لا نقلّل من حجم الأذى الذي قد تسبّبه هذه النظرة. فالكاثوليك ليسوا كاثوليك في عين الآخرين. ولكن المشكلة تكمن في أنّ حلّ المشكلة لا يكمن لا في ردّ الفعل الاستفزازي ولا في التأكيد الكاريكاتوري للهويّة.

في بعض ضواحي المدن قد تعمد بعض النساء إلى ارتداء الحجاب لكي يُتركنَ وشأنهنّ، كيلا يزعجهنّ أحد بمشاكساته. ينبغي الإقرار هنا أنّ في هذا الواقع قصوراً كبيراً من قبل الدولة. إنّ حظر الحجاب في المدرسة هو إحدى الإجابات الممكنة. ولا ينبغي أن تكون هي الإجابة الوحيدة. لقد حاولتُ، من جهتي، أن أعيد الاعتبار لقواعد الجمهورية مطبّقة على الجميع، لكي تحظى هؤلاء الفتيات بقدر أكبر من الاحترام. إذ لا يُعقَل أن يكون ارتداء الحجاب هو ثمن حريّة الشابات ساكنات الضاحية! لذلك أرى، وهنا البرهان، بأنّ مسألتي الأمن والاندماج مرتبطتان إحداهما بالأخرى على نحو وثيق.

كثيرات منهنّ يقلن إنّ دافعهنّ إلى ارتداء الحجاب هو مخافة الله لا مخافة نظرات الرجال. هناك خطابٌ لمسلمات مثقّفاتٍ، لسنَ بالضرورة في رقّة حال، بشأن حقّ الفرد في أن يعبّر بحرية عن قناعاته الدينية وفي أن يعيشها.

هذا الخطاب جدير بكلّ احترام، وإن كنتُ ما زلتُ مقيماً على قناعتي بأنّ طابع الحجاب المتّصل بالهوية هو العامل الأساسي، وخاصة لدى النساء الأوسع تعليماً وثقافة. لهذا السبب ينبغي احترام هذا الحقّ في الحرية الفردية. ولكن لا يجوز التعبير إلاّ في إطار تشريعنا وتقاليدنا وقيمنا المؤسّسة، ومن بينها العلمانية.

عندما تنجح جمعيات إسلامية في الأحياء السكنية في إحياء الرجاء في نفوس الشبّان وتعينهم على النهوض مجدّداً، ألا ينبغي في هذه الحال أن نسلّم بأمر الحجاب؟ ففي آخر الأمر الدعاة الذين يساعدون شبّاناً في «ذروة الشقاء» ويدعون الشابات إلى الاحتشام، هم أنفسهم الذين يدعون إلى ارتداء الحجاب. فهل من الممكن في وقتٍ معاً أن نقبل بتأثير دعاة الضواحي وأن نقول للشابات اللواتي يستمعن إليهم: اخلعن حجابكنّ عندما تدخلن إلى باحة الـ «ليسِه جان مولان»؟

يستحيل دمج الإسلام إلاّ في صلب الجمهورية. وليس على هامشها. فيما مضى، كان كهنة الرعية في الأرياف يؤدّون على أكمل وجه دور إسداء النُصح، وتقوية العزيمة على الإتيان بأمر أو الإحجام عنه، والإرشاد ومتابعة حياة الرعية اليومية. في بعض الأحيان يؤدّي الأئمة في الضواحي دوراً مماثلاً وكنت أتمنّى بأن يكون خطابهم أكثر فأكثر تقاطعاً مع خطاب كهنة الرعية الناشطين والذين لم يعد عددهم كبيراً على الأرض، في المدن المشيّدة حديثاً وفي الأحياء السكنية. ومع ذلك، لا ينبغي لارتداء الحجاب أن يكون العِوَض عن الخطاب الباني للإسلام. وليس على الجمهورية أن تقايض مشكلة بأخرى، أن تقايض مَظْلَمة بأخرى. لا يجب أن نساوم على أي مبدأ جوهريّ، وخاصّة على مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ الاختلاط بينهما.

لديّ قناعة راسخة بأننا كلّما أعطينا حقوقاً إضافية تراجع ميل من يحظون بها إلى استغلالها والإسراف في استخدامها. وبالعكس، كلّما قتّرنا في إقرارنا بحقوق أقلية ما، أياً كانت، ازدادت نزوعاً إلى التشدّد في راديكاليّتها. إنّي مؤمن بفضائل العمل على تحميل الناس مسؤولياتها في جميع المجالات، بما فيها أكثرها حساسيّة. فشل الاستفتاء في كورسيكا لم يحملني على تبديل وجهة نظري. فكلّما منحنا جزيرة هوامش إضافية للحكم الذاتي واجهنا قدراً أقلّ من الميول الانفصالية المطالِبة بالاستقلال. جزيرة سردينيا تتمتّع بالحكم الذاتي منذ العام ١٩٤٨. وما عدنا نسمع فيها، منذ أمد بعيد، عن مطالبين باستقلالها.

لعلّنا نستلهم ذات يوم هذا المثل مُسالمين! كلّما أتحنا لجالية أو لديانة سبل التعبير عن نفسها علانية تضاءل ميلها إلى الإسراف في استعمال هذه السبُل. لعلّ العمل السرّي، العمل في الخفاء هو عدوّ القيم الجمهورية. كان المسيحيون، في عصر الأقبية، أكثر راديكالية من مسيحيي اليوم. مَن يُضطرّ إلى الاختباء، ومَن تُساء معاملته، ومَن يُهان، يشعر بنزوع إلى الراديكالية لا يشعر به مَن لا يلقى اعتراضاً على هويّته وحياته اليومية. من الأهمية بمكان أن نفهم كلّ هذا لكي نقدّر ونستبق ردّ فعل عدد من المسلمين في فرنسا.

هل كان ينبغي برأيك إصدار قانون لتسوية قضية الحجاب؟

لقد حُسِم النقاش. وقرّر رئيس الجمهورية ضرورة إصدار قانون. والواجب الآن يقضي بأن يُعطى هذا القانون مغزاه الحقيقي، بعيداً من استيهامات البعض ومبالغات البعض الآخر الساخرة.

ما هو المغزى الحقيقي لهذا التدبير؟ لا يحظر القانون على المرأة، بأي شكل من الأشكال، ارتداء الحجاب في نطاق حياتها الخاصّة: أثناء ذهابها إلى العمل، أو أثناء تسوّقها أو اصطحاب أولادها إلى مدارسهم. فهو لا يبدّل شيئاً من القانون الحالي المطبّق على موظفي الدولة. إذ يُحظر على هؤلاء، كما جرت العادة، أن يشهروا، بأي وسيلة من الوسائل، انتماءهم إلى ديانة ما. كما أنّ القانون لا يقيّد البتّة حرية النساء المسلمات في ارتداء الحجاب على مقاعد الجامعة. ويحفظ للمؤسّسات التعليمية، في القطاع الخاص، حقّها في اتخاذ القرار الذي يناسبها بهذا الشأن. أريد أن أذكّر بهذه الحقيقة لكي أضع في نصابه الصحيح مجالَ تطبيق القانون الجديد الذي يهدف فقط إلى وضع قاعدة واضحة وواحدة تطبّق على جميع الشبّان في المدارس الرسمية. ليست المسألة إذاً مسألة تحريم لارتداء الحجاب في المجتمع الفرنسي، وإنما حظر استخدامه في المدارس الابتدائية والثانوية.

في الحقيقة نحن هنا في صلبِ إشكالية «إسلام فرنسا» بمقابل

«الإسلام في فرنسا». فعلى الأوّل أن يسعى وراء سُبُلِ انسجام مع العلمانية على الطريقة الفرنسية. أمّا الثاني فليس هذا شاغله. والحال أنّ العلمانية تفرض على كلّ منّا ألاّ «يستعرض» قناعاته الدينية في المدرسة الرسمية. هذه تقاليدنا. وهذا خيارنا. وهذه العلمانية لا تخضع للمساومة.

مع أنك كنت تعارض مبدأ إصدار قانون.

هذا صحيح، وإن كنتُ لم أستبعد في يوم من الأيام فرضية إصدار قانون في النهاية كمحصلة. وبأية حال كنتُ أشكّك بفعاليته، مفضلاً عليه الحوار والإقناع.

أرجو ألاّ يُساء فهمي. ففي ما يعنيني أنا، لم يتطرّق النقاش في يوم من الأيام إلى مبدأ الحجاب في المدرسة. فلطالما عارضت ارتداء الحجاب في المدرسة. ولكن، من ناحية أخرى، كان السؤال حول أفضل الوسائل الممكنة لبلوغ هذه النتيجة. ونظراً لوضع المجتمع الفرنسي حيال هذا الموضوع، كنت أخشى ألاّ يُخاض النقاش بالجدية المطلوبة. وكانت خشيتي مبرّرة جزئياً. فقد استغلّ الحجاب من قبل الكثيرين كذريعة لتبرير التخوّف من الإسلام والمسلمين. من جهته، كان الرأي العام، المؤيّد بغالبيته العظمى لتدبير لا يطال الحجاب في حدّ ذاته بقدر ما يُعاود تأكيد ما يرى أنّه الهوية الفرنسيّة «التقليدية»، يتوقّع من السلطات العامّة أن تبادر إلى التصدّي لما كان يجد فيه تهديداً سواء كان ظنّه هذا صحيحاً أو باطلاً. جَرَت الأمور مصحوبة ببعض المغالاة بما أنّ لجنة دوبريه اقترحت، بوضوح وبساطة، مَنْعَ أي شارة دينية في المدرسة، وكادت حتّى أن تشمل المؤسسات التعليمية الدينية بهذا المَنع، غير أنّها لم تفعل في النهاية. ولم يكن قانون التحريم هذا سوى تعبير عن نزوع إلى التشدّد العلماني لا أكثر ولا أقل. أمّا أنا فقد وجدت صعوبةً في تصوّر مَن يطلب إلى أولاد الأسَر الكاثوليكية، على سبيل المثال، نزع سلاسل أيقونات عمادهم قبل دخولهم إلى غرفة الصفّ. للوهلة الأولى بدا أنّ احتمال نشوب حرب بين الأديان مجدّداً، عقب قرنٍ من التهدئة، قد أصبح حقيقياً.

اقتضى الأمرُ إذاً إيجاد حلّ تسوية يخفّف من حدّة التوترات التي ولّدتها كلّ أشكال التشدّد، ويجنّبنا الخطرين الكبيرين اللذين يتسبّب بهما، برأيي، كلّ قانون تحريم: وهما، من جهةٍ أولى، إذلال مسلمي فرنسا بواسطة قانون كان ليبدو في نظرهم موجّهاً ضدّهم، ومن جهة ثانية، إبعاد الفتيات المسلمات عن التعليم الرسمي لصالح استقطابهنّ من قبل المؤسّسات التعليمية الدينية الخاصّة حيث ارتداء الحجاب لا يكون خياراً محتملاً بل يكون إلزامياً. «لكلّ مدرسته»، أليس هذا هو الشكل الأخطر لانكفاء الجماعات الطائفية. حاولنا، أنا وآلان جوبّيه، قبل مؤتمر الـ «UMP»[1] في خريف العام ٢٠٠٣، أن نتوصّل إلى هذه التسوية: كنتُ مؤيداً لمبدأ القانون، أمّا هو فكان يشدّد على عبارة «ظاهرة» (أو «بيّنة») ويرفض نصّاً تحريمياً عاماً. في النهاية جرى الاتفاق على الاحتكام، بهذا القدر أو ذاك، إلى رأي مجلس شورى الدولة، على أن يرفق القانون بسندٍ تشريعي يُتيح، من جهة، حذف نقاط اللبس في القاعدة القابلة للتطبيق والتي كانت تثير استياء المدرّسين، ومن جهة أخرى، يضفي على الحلّ شرعيّة ديموقراطية لا يملكها مجلس شورى الدولة. وهكذا كانت التسوية في نظري مقبولة.

ما كان رأيك بمداخلة رئيس الجمهورية حول العلمانية[2]؟

وجدتُ أن مداخلته كانت مفيدة ومتوازنة. لم يكن الأمر بمثل هذه السهولة خاصّة أنّه تناول موضوعاً يثير الكثير من الأهواء

(١) هو «الاتحاد من أجل حركة شعبية»، تشكيل سياسيّ حديث العهد كان نيكولا ساركوزي أحد المؤسسين، وضمّ ديغوليين وليبراليين وبعض يمين الوسط الفرنسي. (م.)

(٢) خطاب ألقاه الرئيس في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٣ في قصر الإليزيه عقب صدور خلاصات تقرير لجنة «ستازي».
ولجنة ستازي هي لجنة التثبّت من تطبيق مبدأ العلمانية في الجمهورية، شكّلها الرئيس جاك شيراك في ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ برئاسة برنار ستازي (وسيط الجمهورية) وصدر عنها القانون الذي بات يُعرف بقانون ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤. (م.)

والانفعالات. كانت مداخلته مفيدة لأنّ رئيس الجمهورية أعلن فيها «رسمياً» أنّ إسلام فرنسا هو الدين الثاني في بلادنا. واعترف بالـ م ف د إ، بوصفه المحاور الرسمي للسلطات العامة من أجل تسوية القضايا المتعلّقة بالمؤمنين المسلمين. وكانت مداخلته، بالمقدار نفسه، متوازنةً لأنّه استنكر، عن حقّ، كلّ أشكال التمييز التي يتعرّض لها مواطنونا المسلمون، وأكّد رغبة الجمهورية في إعادة الأوضاع إلى نصابها. والحقيقة أنّه كان من الضروريّ التذكير بأنّه إذا كان على المسلمين واجبات كغيرهم من الفرنسيين الآخرين، فإنّ لهم أيضاً حقوقاً كما لغيرهم!

كيف كانت ردود فعل قادة الـ م ف د إ؟

كانت إجمالاً لافتةً باعتدالها ونمّت عن حسّ رفيع بالمسؤولية. لم يكن الوضع الذي يواجهونه سهلاً. وجدوا أنفسهم بين فكّي كمّاشة، فمن جهة رأي عام مستاء من إسلام يثير في روعه الخشية، ومن الجهة الأخرى، قاعدة شعبية ناشطة تطالب بالتظاهر والتماسك والثأر للإهانة. الرئيس دليل بوبكر أدّى دوره على أكمل وجه. أمّا أمين عام إ م إ ف، فؤاد العلوي، فقد كان هو أيضاً خير معين في إقناع الأكثر حماسة على التزام الهدوء. على الرغم من ذلك كان عليّ أن أجري اتصالات واسعة في ٣ كانون الثاني ٢٠٠٤، أثناء الاجتماع الأوّل لـ م ف د إ مع رؤساء الـ م أ د إ الذي عقد في أعقاب الإعلان عن مشروع القانون، لكي يصدر عن الاجتماع بيان بالإجماع يميل إلى الاعتدال. كما سعيتُ إلى اجتناب مشاركة أعضاء الـ م ف د إ في التظاهرات الإسلامية المندّدة بالقانون. كنت مقتنعاً بأنّ المسألة تتعلّق بصدقيّة هذه المؤسّسة الفتيّة؛ ذلك أنّ أفضل ما كان ليخدم مصالح خصوم العملية التمثيلية لإسلام فرنسا، والتي قامت بعد مخاض طويل، هو أن يقع زعماء هذه الطائفة في فخّ الراديكالية لمناسبة صدور قانون. غير أنّ شيئاً من هذا لم يحصل.

بعض شخصيّات الـ إ م إ ف يرون أنّ ليس على الجمهورية أن تبدي رأيها حول مسألة الحجاب، وذلك، برأيهم، لأنّ تحرّر المرأة، بحسب التقليد الإسلامي، لا يتمّ إلاّ في الإسلام ومن خلاله. هل يبدو لك هذا الموقف منسجماً مع مبادئ الجمهورية؟

كلاّ، هذه الأقوال لا تنسجم على الإطلاق مع روح الجمهورية. فالجمهورية هي التي تسمح لا بتحرير النساء وحسب، بل تحرير كلّ شخص، من خلال الاعتراف بحريّاته وحقوقه، بما فيها حريّة الاعتقاد. يستطيع كلّ إنسان حرّ أن يُغني حياته أو هويته عبر التزام ديني. ولكن لا يجوز أن نعتبر الإسلام هو السبيل الوحيد للتحرّر. ثمّ أنّه ما من تحرّر ممكن خارج نطاق احترام قوانين الجمهورية. وبما أنّك أتيت على ذكر فؤاد العلوي، أشير إلى أنّ العلوي هو الذي قال أيضاً أثناء مؤتمر الـ إ م إ ف، في ١٩ نيسانأبريل ٢٠٠٣، في بورجِه، إنّ احترام القانون هو في حدّ ذاته فريضة دينية[1].

عبد الله منصور[2] صرّح من جهته قائلاً: «يحظرون على المرأة المسلمة أن ترتدي الحجاب تماماً كما كانوا في الماضي يرغمون اليهود على وضع نجمة داوود الصفراء.» ألا تعتقد ان حظر الحجاب قد يفسّر كشكلٍ من أشكال التمييز (العنصري)؟

المقارنة فظيعة. كانت النجمة الصفراء فظاعة الغرض منها إبقاء اليهود في وضع مُذلّ، وحرمانهم من الحقوق التي يتمتّع بها جميع الآخرين. علامةٌ كانت الغاية منها تمييز فئة من الناس لغرض إبادتها. النجمة الصفراء كانت هي الخطوة الأولى على طريق الاعتقال في

(١) كان فؤاد العلوي في خطابه يردّ على الخطاب الذي ألقاه نيكولا ساركوزي في هذا المؤتمر. فوزير الداخلية الذي نال تصفيقاً حارّاً أثناء مداخلته بأكملها تقريباً، تلقّى بعض هتافات الاحتجاج عندما أكّد أن الصور الشمسيّة التي توضع على بطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر يجب ان تكون لأشخاص «حاسري الرأس» انسجاماً مع قوانين الجمهورية.

(٢) تولّى عبد الله منصور منصب الأمين العام لـ إ م إ ف قبل فؤاد العلوي.

المعسكرات. ولا وجه شبه بين النجمة الصفراء وبين رفض ارتداء الحجاب في المدرسة أو وراء مكتبٍ في وظيفة عامّة. لا أحد يصبوا إلى زوال المسلمين. كما ليس في نية أحد منع النساء من ارتداء الحجاب أثناء تسوّقهم أو زيارة أصحاب والخروج للنزهة معهم. في النطاق العام يجب أن تُحترم القواعد الجمهورية. أمّا في النطاق الخاص فلكلّ منّا أن يفعل ما يحلو له. وليس في هذا أي شكل من أشكال التمييز؛ بل تطبيق للقاعدة العامّة.

ألا تعتقد أنّ مسألة الحجاب قد أحيطت بأهمية مبالغ بها؟

كلاّ، إذا أخذنا في عين الاعتبار تلك الفتيات المضطرّات إلى ارتدائه سواء بسبب ضغوط أسرهنّ أو بسبب الأجواء السائدة في الحيّ. وبلى، إذا اعتقدنا في لحظة ضعف بأن مسألة دمج مسلمي فرنسا تختزل بهذه القضية. ليس الحجاب سوى الجزء الظاهر من مشكلةٍ أعمق من شأنها أن تُدخِل المجتمع الفرنسي في نقاش أوسع حول ما هو عليه وحول ما يودّ أن يؤول إليه. ومن دون شكّ ليس القانون بشأن الحجاب بأية حال من الأحوال هو خاتمة مسألة الاندماج. قد يحفظ هذا القانون بعض التوازن في جزء من الإشكالية، غير أنّه لا يأتي بإجابةٍ عنها. ولا ينبغي أن يكون جلّ ما فعلناه في آخر المطاف هو أننا بالغنا في تضخيم مسألة الحجاب وقلّلنا من شأن المخاطر التي يسبّبها العطبُ في النظام الفرنسي لدمج الجاليات.

دمج أبناء المهاجرين

لِمَ جرى الحديث عن التمييز الإيجابي؟

لقد أسِفتُ لأنّ كلامي يثير تأولاتٍ سجالية على خلفيّة أحكام مسبقة سياسية، في حين أنّ المسألة مسألة حاسمة بالنظرِ إلى مستقبل بلدنا واستقرار مجتمعنا. لنتطرّق سريعاً إلى المفردة في حدّ ذاتها. هذه لغة قد تستهوي سامعها وقد لا تستهويه. سيّان عندي، لأنّ الجوهريّ لا يكمن هنا. الجوهريّ هو مسألة أشكال التفاوت التي لم نجد لها حلاّ

إلى اليوم. ماذا نفعل كيلا تكون المساواة في الفرص مجرّد شعار، أو مجرّد عنوان في حملة انتخابية، أو مجرّد هدف لا يلبث أن يغدو سراباً لفرط القصور عنه؟ إنّ أشكال التفاوت هذه تمسّ أكثر ما تمسّ أناساً من أصول أجنبيّة، وعلى الأخص أولئك الذين ينتمون إلى الثقافة الإسلامية. وبديهيّ إذاً أن تتوقّف عملية الاندماج لأنّ المساواة مفقودة. لكي تسير قُدماً في عملية الدمج، على الجمهورية أن تفسِح مكاناً. والحالُ أنّ عدداً من مواطنينا المسلمين أو من أصول إسلامية، يشعرون، شعوراً مبرراً في بعض الأحيان، بأنّ إيجاد مكانٍ لهم أشدّ صعوبة عليهم من باقي الفرنسيين الآخرين، وأكثر ارتهاناً للصدفة. تكمن المسألة الحقيقة في قدرتنا على عكسِ اتجاه هذه النزعة المثقلة بالمخاطر المحدقة ببلدنا. أمّا عن إثبات الحالة عياناً فأعتقد صادقاً بأنّ الجميع يشاطرونني الرأي. فما من مراقب حسن النيّة قد يُنكرَ حقيقة أن الأمور لا تسير على خير ما يرام، أو حتّى أنّ الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ.

حيال هذا الوضع، لا يسعنا إلاّ إتباع واحدة من إستراتيجيتين ممكنتين. الأولى معتادة، وقوامها المراهنة على الزمن والتطوّر الطبيعي للأمور مع الأمل بأن تسوّى في آخر المطاف على غرار ما جرى مع موجات الهجرة السابقة التي كان على بلدنا أن يستوعبها ويدمجها. أمّا الثانية فهي الأكثر انسجاماً، برأيي، مع متطلبات الوضع الحالي الملحّة، وقوامها الإرادة. وما تتطلّبه هو الاعتراف بأنّ هناك جماعات ومناطق تحتاج، نظراً لتراكم المعوقات فيها، إلى قدر أكبر من الدعم والعون. إنّ مبدأ المساواة الجمهوري يقضي بأن يُعطى كلٌ بحسب الصعوبات التي يواجهها. وما يمثل في خلفيّة كلّ خطوة أتخذها هو ضمان المساواة في الفرص، لا أكثر ولا أقل.

لقد أشرتَ إلى أنّ التمييز الإيجابي كان قد استخدم في فرنسا من قبل.

هذا صحيح. ولكن كما تجري العادة غالباً في بلدنا، نُفِّذت أمور من غير أن يؤتى على ذكرها. هناك أمثلة عديدة: التكافؤ بين الرجال

والنساء في الانتخابات، المناطق الحرّة المدينية ونظامها الضريبي الاستثنائي، مناطق التعليم ذات الأولوية مع عدد تلاميذ للصفّ الواحد أدنى من المعدّل، النسبة المئوية من الوظائف المخصّصة للأشخاص المعوقين في المؤسّسات والإدارات العامة. الجنرال ديغول نفسه كان قد لحظ بموجب مرسوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨، تخصيص الفرنسيين المسلمين بعشرة في المئة من وظائف الفئتين الأولى والثانية في الإدارة العامّة، وذلك لفترة خمس سنوات. لا يوجد أي عائق قانوني. المسألة ببساطة هي مسألة إرادة. لا أعتقد أنّ أوجه التفاوت والثغرات في نظامنا الخاص بدمج الجاليات قد تجد لها حلاً بمحض الصدفة أو بمرور الزمن. بل أؤمن بضرورة بذل جهود غير مسبوقة في الفترة الممتدّة حتّى عشر سنوات مقبلة.

لقد عرضت المسألة أمام الرأي العام وكنتَ لا تزال وزيراً للداخلية. لِمَ يتوجّب على وزير الداخلية أن يُعنى بهذه المسائل؟

هناك رابط وثيق بقدر ما هو بديهيّ بين الحدّ من معدّلات جنوح الشبيبة على المدى البعيد، وبين النجاح في سياسة الدمج. فمن يصدّق أنّ باستطاعتنا ضمان الأمن على المدى البعيد بفرضنا واجبات من دون أن نبذل جهداً مماثلاً في خدمة الحقوق؟ إنّ فرض احترام قواعد الجمهورية من قبل كلّ فرد كان واجبي كوزير للداخلية، غير أنّ دوام هذا العمل على المدى الطويل كان يقضي بأن ينمو الأملُ في قرارة كلّ فرد في أنّ الجمهورية سوف تعترف به.

ومن القناعة نفسها جاء إصلاح العقوبة المزدوجة: عن كلّ جنحة، عن كلّ جريمة، يجب أن يكون الردّ الجزائي صارماً. ولكن من غير الجائز أن يتغيّر هذا الردّ بتغيّر صفة المرء على بطاقة الهوية، بحسب كونه فرنسياً أم لا. سواء قضى المرء طفولته في فرنسا أو أنشأ فيها أسرةً، فليس على الثاني أن يخضع لعقوبة ثانية تقضي بإبعاده إلى موطنه الأصلي وقطع صلاته بأسرته.

ولكن بالملموس، ما هي التدابير التي تفكّر في اتخاذها عندما تتحدّث عن «تمييز إيجابي» أو عن «إرادية جمهورية»؟ هل تؤيّد سياسةً تقوم على الحصص النسبيّة (الكوتا)؟

لستُ مؤيّداً لسياسة الكوتا (الحصص النسبية)، وإن كنت لا أستبعدها نهائياً، على الأقل كفكرة. وقد استخدمت بأية حال لتسهيل وصول النساء إلى النيابة (المجلس النيابي). قد تكون الصدمة الصاعقة أمراً ضرورياً. ومع ذلك لا تغيب عن بالي النتائج الشاذّة لسياسة مماثلة والتي قد تُعتَبَر مُذلّة من قبل الذين وضِعَت لأجلهم.

بين شبه اللاشيء الحالي وبين سياسة الكوتا هناك في الحقيقة هامش واسع من التقدّم والكثير من التدابير الملموسة التي ينبغي ابتكارها أو تعميمها. ينبغي على سبيل المثال زيادة عدد المدارس الداخلية في ضواحي المدن، لا المدارس الداخلية في الأرياف كما يقول المستنكرون الذين يريدون السخرية من هذا التدبير، وإنّما أماكن عيش، في الأحياء السكنية، حيث يستغلّ الشبّان الذين يرغبون في الدرس ظروف الهدوء اللازمة من غير أن يُبعدوا عن أُسَرِهم. كذلك الأمر بالنسبة للتجربة اللافتة التي طبّقها معهد العلوم السياسية والتي ينبغي توسيعها لكي تشمل المعاهد الكبرى كافّة. هناك تحضيرات خاصّة قد تنظّم لا بل ينبغي أن تنظّم لأجل الالتحاق بالإدارة العامة، وعلى هذه الإدارة أن تفتح أبوابها للشباب من أصول إسلامية على غرار ما جرى في سلك الشرطة الجمهورية. ومن الطبيعيّ، وهذه مسؤوليتنا كرجال سياسة، أن نسهّل دخول هؤلاء الشباب إلى الحياة السياسية في أسرع وقت.

في فترة زوال الاستعمار كان هناك ولاة (محافظون) من بين المسلمين؛ ولا يسعنا القول أنّ اختفاءهم من هذه المناصب يُعدُّ تطوّراً حميداً. لقد وضعت الحكومة في طليعة اهتماماتها موضوع تولّي الأفضل، أياً كانت أصوله، منصبَ المسؤولية. فمستقبل الجمهورية على المحكّ، لأنّ مستقبل قيمها على المحكّ. الشباب المتحدرون من

الهجرة يحتاجون إلى التماهي مع مسيرات نجاح وتميّز؛ يحتاجون إلى إدراك أنّه إذا توفّرت المساواة في العمل والكفاية فإنّ النجاح متاحٌ لهم أيضاً.

خطر نزوع الجماعات الطائفية إلى الانكفاء على ذاتها

هناك شخصيّات تنتمي إلى دوائر فكرية مختلفة، أمثال ماكس غالو وجاك جوليار ومالك بوطيح وجوليان دراي والكاردينال لوستيجييه، تبدي خشيتها من الميل المتصاعد للجماعات إلى الانكفاء على ذاتها. ألا يسهمُ الاعتراف بإسلام فرنسا عبر الـ م ف د إ وسياسة «الإرادية الجمهورية» التي تدعو إليها، في تفاقم هذه الخشية؟

أجد الأمر مسليّاً جداً، كأن يزعم مالك بوطيح، الذي أحترم شخصيّته وشجاعته، بأنه يمثّل الـ «بور»[1]، ثمّ يأتي لتحذيري من خطر الجماعات الطائفية الميّالة إلى الانكفاء على ذاتها! أمّا الحزب الاشتراكي، فقد كان المستجدّ الوحيد في مؤتمره الذي عقِد في ديجون في أيار/مايو ٢٠٠٣، هو إدخال بعض «البور» إلى قيادة الحزب، الأمر الذي لا يحول إطلاقاً دون تنديد قادته، هم أيضاً، بظاهرة الجماعات الطائفية التي كانوا المبادرين إلى صناعتها!

الحقيقة أنّ نزوع الجماعات الطائفية إلى الانكفاء على ذاتها يتنامى في حالتين ظرفيّتين. الحالة الأولى، عندما لا تتحمّل الدولة مسؤولياتها. فإذا كانت الدولة لا تحميني فليس أمامي عندئذ إلاّ الرجوع إلى جماعتي لضمان حمايتي. والحالة الثانية، عندما لا تحرص الدول على احترام التنوّع. فعندئذ يسود شعور بالمهانة يفضي إلى الراديكالية. عبر إنشائنا الـ م ف د إ، وتوفيرنا لإسلام فرنسا أدوات التعبير عن ذاته أسوةً بالديانات الكبرى الأخرى، وإتاحتنا لكلّ مسلم أن يحيا دينه ويمارسه،

---

(١) Beurs، لفظ محرّف لـ «عربي»، أصبح في اللغة الفرنسية الدارجة صفةً عامّة للمغاربة الشبّان المولودين في فرنسا لأبوين مهاجرين. (م.)

إنّما نكافح إغراء الانكفاء الطائفي. وبالعكس، فبمحونا الخصوصيات وإنكارنا أوجه الاختلاف، نكون من بين مشجعّيه وصانعيه.

الذين يدّعون محاربة النزوع الطائفي لدى الجماعات، لا يُدركون أنّهم، في الأغلب، يرسّخونه. ولعلّنا اليوم نخشى التعبير عن الاختلاف أقلّ ممّا نخشى إنكاره. والأحرى بالعولمة التي تقود إلى واحدية النمط (الأحادية)، أن تحملنا على احترام أكبر لأصول الناس. وبما أنّ العالم يتأحّد، يشعر كلّ منّا بالحاجة إلى استرداد هويته البعيدة الغور. لا مخاطر تحفّ بتنظيمنا التنوّع. وبالمقابل كلّ المخاطر تحدق بسلوكنا المنحدر السّهل للجمود وأحادية النمط. فالأطفال حتّى لو تلقوا التربية ذاتها، اختلفوا في أذواقهم ومواهبهم وتطلّعاتهم. أمّا أن نرسم لهم مساراً واحداً، فهذا يعني أنّنا نسير بهم نحو الفشل.

هل ينسجم مِثال البوتقة الجمهورية مع الاعتراف بهذا التنوّع؟

البوتقة الجمهورية هو النظام الذي نأتي إليه بكلّ ما نحن عليه ونأخذ منه كلّ ما يصنع الأمّة. على هذا المنوال تعمل البوتقة الجمهورية: آتي بجزء من هويتي، أغنيها بجزء من هوية مَن سبقوني. إذاً ينبغي لنا في البوتقة الجمهورية أن نفسح في المجال أمام الآخر، كي نحسن وفادته، كي نستقبله. وداخل هذه البوتقة، شاء من شاء وأبى من أبى، أصبح هناك الإسلام. ومن زاوية نظر دينية، لا تقتصر البوتقة الجمهورية على المسيحية أو اليهودية. فالإسلام هو ديانة فرنسية، ولم يعد ديانة أجنبية فحسب. ثمّ أننا لسنا لا البلد الأوّل ولا البلد الوحيد الذي يعيش هذا التمازج الخصب بين ميراثنا اليهودي المسيحي وبين الإسلام. لقد استمرّ تأثير الإسلام في أسبانيا ثمانية قرون من الزمن. ويشهد على ذلك كلّ صروح الأندلس ومدينة غرناطة والحمرا، والعادات وفنون الطعام والموسيقى والعمارة. ومؤخراً نظّم مسلمو أسبانيا احتفالاً حاشداً لمناسبة افتتاح مسجد جديد في غرناطة. إلى يومنا هذا أقامت فرنسا على تجاهل تأثير الإسلام في ثقافتها، صحيح

أنّ هذا التأثير أقل حضوراً مما هو عليه في الثقافة الأسبانية، غير أنّه تأثير متنام. إنّ قبول الاختلافات داخل أمّة وتقديرها إنّما هو تعزيز لهذه الأمّة. ولهٰذا السبب أجدني مؤمناً بالاندماج أكثر من إيماني بالاستيعاب أو «التَمَثُّل». إذ لا يقتضي الاندماج، شرطاً لنجاحه، أن يتخلّى الوافدُ عمّن يكون. ولعلّ هذا هو الترياق الأفضل، لا بل الترياق الوحيد، لكلّ نزوع لدى الجماعات الطائفية إلى الانكفاء على الذات.

الثقة في الجمهورية

هل تعتقد أنّ الموقع الذي أُعطيَ للمسلمين قد يصل إلى حد بَعث مِثال الجمهورية من جديد، مانحاً إيّاها زخماً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؟

لم تأتِ قَرابةُ العَصَبِ يوماً بأي أمرٍ إيجابيّ. مسلمو فرنسا موجودون بيننا. فلنعتمد على يفاعتهم وإرادة النجاح وقوة الإبداع لديهم. شاركوا، ادعوا الناس إلى مائدة الجمهورية، وسوف ترون أنّهم سيزدادون احتراماً لقواعدنا. امتنعوا عن إعطائهم مكاناً تدفعوا بهم إلى التحصّن «خارج الجمهورية»، بالمعنيين الحرفي والمجازي. من مصلحتنا على الدوام أن نجذب الناس إلى أعلى، أن نحسن تقديرهم عِوَض إذلالهم. إني أؤمن من أعماق نفسي بأنّ الإذلال يفضي إلى مختلف أشكال العنف، وإلى شتّى أنواع سوء الفهم. ولكن بالمقابل عندما نمدّ يدنا، عندما نَجمَع، عندما ندعو، إنّما نزيد من فرص الاندماج. صحيحٌ أننا قد يخيب أملنا. وإذا خاب أملنا حقاً يجب ألاّ نتردّد لحظة واحدة في استخلاص النتائج بما يعزّز النظام العام. فعلى الذين يلعبون لعبة التطرّف أن يتحمّلوا تبعة أفعالهم أمام العدالة إذا كانوا فرنسيين، وأن يُبعدوا عن الأراضي الفرنسية إذا كانوا من غير الفرنسيين.

تبدي ثقةً كبيرة بعافية وديناميكية الأجيال الشابة من المسلمين. ولكن هل تثق بعافية الجمهورية التي سوف تمكّنها من تَمَثُّل جدّة الإسلام؟

ليس لمن هو مثلي، الآخذ على عاتقه قسطاً من السلطة الزمنية، أن يلقي عليكَ أنتَ، القيّم على الروح، موعظةَ إلجاء الثقة! أليس هذا

تبليغ الكنيسة السرمديّ: «ثِقوا.»؟ أليس هذا ما كان يوحنا بولس الثاني يدعو إليه البشر صالحي النوايا يوم انتخابه؟ «لا تخافوا!» أنا مؤمن بالجمهورية، بقيمها، برسالتها، بقوّتها الدامجة. الجمهورية مبنية على حريةِ انتسابِ البشر إلى مِثالٍ مشترك. وهي تُحسنُ تقويم أفضلَ ما في الإنسان: الحرية، التسامح، القدرة على التقدّم وعلى قبول الآخر إذا كان مختلفاً. فهل يحسب الوعّاظُ، المتقوقعون على حذرهم، بأنّ التوتّر سوف يخبو من تلقائه؟ إنّ رهان الجموديّة هو على الدوام رهانٌ خاسر! ما من سبيل آخر أمامنا إلاّ سبيل الثقة والذكاء والتجمّع، أيّ سبيل الانفتاح. عشنا زمناً طويلاً وكأنّ مسألةَ الإسلام غير موجودة في نظرنا. هذا العمى انتحاريّ ولا يمكن أن يفضي إلاّ إلى الفشل. أردتُ أن أعرض المشكلة علانيةً لكي لا يتجاهلها أحد. وشرعتُ في استنباط حلول. آخرون سوف يطوّرون هذه الحلول ويحسنونها. لستُ نادماً على هذا الخيار الواعي تماماً! لأنّه، بحسب قول رومان رولان: «في العمل نخطئ حيناً. في العطالة نخطئ أبداً.» أمّا الجمهورية فهي تجازف أقلّ عبر إفساحها المجال أمام هؤلاء الشباب منها لو أقامت على تجاهلهم، لا بل تهميشهم. إنتفاء العدالة عامل يؤدي دائماً إلى التشنجات والصدامات، وبالنتيجة إلى الانفجارات.

أرى جيّداً أنني أكون أحياناً على تفاوت بيني وبين جميع الذين يشقّ عليهم تصوّر الإسلام على الطريقة الفرنسية. وقد قيض لي، لحسن طالعي، أن ألتقي العديد من المسلمين الفرنسيين أو المقيمين في فرنسا. أتحاور معهم، أعرف تطلّعاتهم، وأعلم أنّها ليست مختلفة جداً عن تطلّعات الآخرين. فيجب أنّ نعطيهم الحقّ في أن يكونوا مرئيين.

بناء المساجد

يصطدم بناء أماكن العبادة الإسلامية على نحو ملموس بمسألة التمويل. فما هي اقتراحاتك؟

أودّ بدايةً أن أقول إنّ جميع الأديان تعاني من مشاكل التمويل.

أنّ هذا التأثير أقل حضوراً مما هو عليه في الثقافة الأسبانية، غير أنّه تأثير متنام. إنّ قبول الاختلافات داخل أمّة وتقديرها إنّما هو تعزيز لهذه الأمّة. ولهذا السبب أجدني مؤمناً بالاندماج أكثر من إيماني بالاستيعاب أو «التَمَثُّل». إذ لا يقتضي الاندماج، شرطاً لنجاحه، أن يتخلّى الوافدُ عمّن يكون. ولعلّ هذا هو الترياق الأفضل، لا بل الترياق الوحيد، لكلّ نزوع لدى الجماعات الطائفية إلى الانكفاء على الذات.

الثقة في الجمهورية

هل تعتقد أنّ الموقع الذي أعطيَ للمسلمين قد يصل إلى حد بَعث مِثال الجمهورية من جديد، مانحاً إيّاها زخماً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً؟

لم تأتِ قَرابةُ العَصَبِ يوماً بأي أمرٍ إيجابيّ. مسلمو فرنسا موجودون بيننا. فلنعتمد على يفاعتهم وإرادة النجاح وقوة الإبداع لديهم. شاركوا، ادعوا الناس إلى مائدة الجمهورية، وسوف ترون أنّهم سيزدادون احتراماً لقواعدنا. امتنعوا عن إعطائهم مكاناً تدفعوا بهم إلى التحصّن «خارج الجمهورية»، بالمعنيين الحرفي والمجازي. من مصلحتنا على الدوام أن نجذب الناس إلى أعلى، أن نحسن تقديرهم عِوَض إذلالهم. إني أؤمن من أعماق نفسي بأنّ الإذلال يفضي إلى مختلف أشكال العنف، وإلى شتّى أنواع سوء الفهم. ولكن بالمقابل عندما نمدّ يدنا، عندما نَجمَع، عندما ندعو، إنّما نزيد من فرص الاندماج. صحيحٌ أننا قد يخيب أملنا. وإذا خاب أملنا حقاً يجب ألاّ نتردّد لحظة واحدة في استخلاص النتائج بما يعزّز النظام العام. فعلى الذين يلعبون لعبة التطرّف أن يتحمّلوا تبعة أفعالهم أمام العدالة إذا كانوا فرنسيين، وأن يُبعدوا عن الأراضي الفرنسية إذا كانوا من غير الفرنسيين.

تبدي ثقة كبيرة بعافية وديناميكية الأجيال الشابة من المسلمين. ولكن هل تثق بعافية الجمهورية التي سوف تمكّنها من تَمَثُّل جدّة الإسلام؟

ليس لمن هو مثلي، الآخذ على عاتقه قسطاً من السلطة الزمنية، أن يلقي عليكَ أنتَ، القيّم على الروح، موعظةَ إلجاء الثقة! أليس هذا

تبليغ الكنيسة السرمديّ: «ثِقوا.»؟ أليس هذا ما كان يوحنا بولس الثاني يدعو إليه البشر صالحي النوايا يوم انتخابه؟ «لا تخافوا!» أنا مؤمن بالجمهورية، بقيمها، برسالتها، بقوّتها الدامجة. الجمهورية مبنية على حريةِ انتسابِ البشر إلى مِثالٍ مشترك. وهي تُحسنُ تقويم أفضلَ ما في الإنسان: الحرية، التسامح، القدرة على التقدّم وعلى قبول الآخر إذا كان مختلفاً. فهل يحسب الوعّاظُ، المتقوقعون على حذرهم، بأنّ التوتّر سوف يخبو من تلقائه؟ إنّ رهان الجموديّة هو على الدوام رهانٌ خاسر! ما من سبيل آخر أمامنا إلاّ سبيل الثقة والذكاء والتجمّع، أيّ سبيل الانفتاح. عشنا زمناً طويلاً وكأنّ مسألة الإسلام غير موجودة في نظرنا. هذا العمى انتحاريّ ولا يمكن أن يفضي إلاّ إلى الفشل. أردتُ أن أعرض المشكلة علانيةً لكي لا يتجاهلها أحد. وشرعتُ في استنباط حلول. آخرون سوف يطوّرون هذه الحلول ويحسنونها. لستُ نادماً على هذا الخيار الواعي تماماً! لأنّه، بحسب قول رومان رولان: «في العمل نخطئ حيناً. في العطالة نخطئ أبداً.» أمّا الجمهورية فهي تجازف أقلّ عبر إفساحها المجال أمام هؤلاء الشباب منها لو أقامت على تجاهلهم، لا بل تهميشهم. إنتفاء العدالة عامل يؤدي دائماً إلى التشنجات والصدامات، وبالنتيجة إلى الانفجارات.

أرى جيّداً أنني أكون أحياناً على تفاوت بيني وبين جميع الذين يشقّ عليهم تصوّر الإسلام على الطريقة الفرنسية. وقد قيض لي، لحسن طالعي، أن ألتقي العديد من المسلمين الفرنسيين أو المقيمين في فرنسا. أتحاور معهم، أعرف تطلّعاتهم، وأعلم أنّها ليست مختلفة جداً عن تطلّعات الآخرين. فيجب أنّ نعطيهم الحقّ في أن يكونوا مرئيين.

بناء المساجد

يصطدم بناء أماكن العبادة الإسلامية على نحو ملموس بمسألة التمويل. فما هي اقتراحاتك؟

أودّ بدايةً أن أقول إنّ جميع الأديان تعاني من مشاكل التمويل.

ومن ثمّ أشير إلى أنه ينبغي للإسلام أن يقتطع من امكانيّات قانون العام ١٩٠٥ بما توفّره من الامتيازات الحقيقية الممنوحة للجمعيات الدينية قياساً بالجمعيات الثقافية. ومع ذلك تبقى مشكلة واحدة خاصّة بالإسلام: لم تتلقَّ الطائفة الإسلامية أي إرث لأنّها حديثة الوفادة إلى الأراضي الفرنسية. ثمّ أنها تملك إمكانيات مالية أقل من الأديان الأخرى لأنّها أفقر منها. ولذا نرى أن «المانح الثريّ» يأتي في معظم الأحيان من الخارج وليس من الطائفة في الداخل.

تستطيع الأقضية والمحافظات والدولة أن تموّل، في إطار قانون العام ١٩٠٥، كلّ ما هو ملحق بمكان العبادة: مواقف السيّارات، شبكة الطرقات المفضية إليه، القاعات الثقافية... ما رأيك بهذه الإمكانيا؟ هل هي كافية؟

استخدمت هذه الإمكانيات، مثلاً، لأجل كاتدرائية إيفري. عندها أخذت الدولة على عاتقها متحفاً للفنون المقدّسة، ما أتاح تسديد جزء من الاستثمار العقاري. وبرأيي ينبغي استخدام هذه الإمكانيات بطريقة أكثر حيوية: يجب أن يُترك تمويل مكان العبادة نفسه للمصلّين، وهو الأمر الطبيعي والمفضّل؛ بالمقابل يمكن للملحقات، كموقف السيّارات والقاعة الثقافية لا الدينية، أن تتلقّى معونات. كما ينبغي تطوير استخدام الإجارة الحِكريّة لوضع مساحات بالتصرّف من قبل دوائر الأقضية والمحافظات[١].

على الرغم من ذلك لن يكون هناك متحف للفنون المقدّسة في كلّ مسجد! فهل ينبغي الذهاب إلى أبعد، عندئذ، والسماح للدولة والأقضية والمحافظات بتمويل أوسع لأماكن العبادة؟ طبعاً مثل هذه الخطوة لتكون أقلّ نفاقاً وأكثر شفافية. لكن فرنسا لها تاريخها. ومن المستحسَن التريّث والتزام الحذر. ومع ذلك لست واثقاً من قدرتنا،

(١) أنظر الفصل الثالث.

على المدى الطويل، على تجاهل المسألة إذا كنّا عازمين فعلاً على تخليص دياناتنا من التأثيرات الأجنبيّة والتي قد يكون بعضها مُشكِلاً.

كيف سيكون ردّ فعل المقيمين بجوار الأحياء التي سترتفع فيها المآذن؟

مسألة المآذن مسألة ثانوية لأننا نجد منها ما يحاكي جميع الأشكال الهندسيّة الممكنة. خذ مثلاً ما جرى بشأن مسجد ليون. لا أحد يستطيع القول إنّ ليون مدينة كبيرة ذات تقليد إسلامي. ومع ذلك مسجد ليون الكبير موجود. إنّه مبنى رائع الجمال، منسجم مع ما يحيط به من عمران، ولا يطرح، من هذه الناحية، أي مشكلة. طبعاً دار سجال حادّ أثناء تشييده، لا بل لحظة اتخاذ القرار ببنائه. اليوم طُويت الصفحة وما عاد أحد يطرح سؤالاً بشأنه. هناك مسجد كبير في ليون ويرى الجميع أنّه أمرٌ عادي لا يتعارض مع مجرى الأمور. أمّا مسجد باريس الكبير فهو صرح تاريخي. وما كان ليثير العَجَب هو عدم وجود مسجد كبير في باريس. ذلك لأنّ الخطورة لا تكمن في المآذن بل في الأقبية والمرائب التي تخفي أماكن عبادة غير شرعية. لذا علينا أن نختار بين المساجد العلانية التي تبنى في وضح النهار حيث نكون مطمئنين إلى احترام قواعد الجمهورية، وبين اللاشرعية والخفاء اللذين ينبتان التطرّف منذ زمن بعيد. وأضيف هنا أنّ فرنسا ينبغي ألاّ تغفل عن كونها قوة متوسطيّة، وأنّ البحر الأبيض المتوسط هو بالنسبة إلينا «بحرنا»! فليس من المفترض أن تواجه الثقافة الإسلامية صعوبة في الاندماج فيها.

ردود الفعل على الاعتراف بإسلام فرنسا

هل يمكن أن تكون لعملِ الحوار والاندماج الذي بادرت إليه من أجل إسلام فرنسا أي تبعات دبلوماسية؟

ليس العمل الذي قمتُ به، بل نتائجه، أي الاندماج المُرْضي للطائفة الإسلامية في فرنسا، التي قد تكون لها عواقب إيجابية على إشعاع بلدنا. البلدان الإسلامية تراقب باهتمامٍ وتعاطف المسار الذي

أطلقناه. فما بدأ العمل به حالياً في فرنسا يجري تتبعه عن كثب. أشعر بذلك عندما أزور المغرب أو الجزائر أو تونس. كما لمستُ البرهان على هذين المتابعة والاهتمام أثناء زيارتي لمصر، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، التي التقيتُ خلالها محمد الطهطاوي، وهو أحد أعلى المراجع في الإسلام السنّي. نحن معروفون في أرجاء العالم كلّه بأننا حماة حقّ الأقليات. وتظهر فرنسا بأنّها أمينة لرسالتها الجامعة الداعية إلى التسامح وتقبّل الاختلاف. لا بل إنّ دمج مسلمي فرنسا يشكّل، على ما يبدو، نوعاً من التجديد لرسالتنا الجامعة: تلك التي من خلالها تناشد فرنسا العالم بأسره احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي وممارسة المعتقد. أعتقد بصدق أن عملنا على الدمج يشكّل عامل تهدئة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وأنّه يُنظَرُ إليه على هذا النحو.

وأضيف هنا قائلاً: إذا أظهر مواطنونا قدرةً على ابتكار إسلام لفرنسا، إسلام مندمج بالثقافة الأوروبية، ويحيا في انسجام وسط كلّ أوسع، إسلام يتخلّى عن كلّ ضعف إرادة مطالبٍ بدولةٍ إسلامية، إسلام يهجر بعض الممارسات أو بعض المفاهيم البالية مع احتفاظه بهويّته الأصلية، هذا الإسلام سيشكّل قدوةً للعالم الإسلامي بأسره. إنّ أحد رهانات مطلع هذا القرن الكبرى يكمن في الصراع، داخل العالم الإسلامي، بين الإسلام المعتدل وبين تشدّد بعض التيّارات. ولعلّ النجاح في بناء إسلام فرنسا، والبرهان على أنّ المرء يستطيع أن يكون مسلماً ومعاصراً في آنٍ معاً، هو أمر يصبّ حتّى في مصلحة توازناتنا الجيوسياسيّة.

كما أن هذا الإسلام سيشكّل نموذجاً مفيداً لباقي البلدان الأوروبية حيث تقيم جالية مسلمة لا يُستهان بها. إنّ مسألة دمج الجالية الإسلامية لا تقتصر على فرنسا وحدها. بل إنّها قضية مطروحة أيضاً في كلّ من النمسا وبريطانيا العظمى وفي ألمانيا التي تستقبل أربعة ملايين تركي. بمضيّ أيام قليلة على تأسيس الـ م ف د إ، قبلت بلجيكا أن تنضمّ

جمعية مشابهة لـ إ م إ ف إلى الهيكليّة التنظيمية التي ترعى العلاقات مع الدولة. لذلك نرى أنّ مبادرتنا الهادفة إلى محاولة دمج جميع مكوّنات إسلام فرنسا كانت مبادرة حاسمة على هذا الصعيد.

كيف جاء ردّ فعل يهود فرنسا على إنشاء الـ م ف د إ؟

بكثير من الذكاء والتبصّر وحسّ المسؤولية. لقد أدركوا بأن رهانات تنظيم الجالية الإسلامية المؤمنة إنّما تهدف إلى التمهيد للحوار بين الأديان. إنْ لَم يجد اليهود محاوراً لدى المسلمين، فكيف يسعهم دفع عجلة التفاهم المشترك، واحترام الآخر، إلى الأمام؟ وما العمَل إذا كنت لا تجد مَن يُحاورك؟ أعتقد أن إحدى أبرز نقاط ضعف مجتمعنا، طيلة السنوات العشرين المنصرمة، تكمن في أنه لم يُعنَ، وتالياً لم يشجّع، الحوار بين الأديان. والحال أنّ مثل هذا الحوار حيوي لنا إذا أردنا أن نتصدّى، على المدى الطويل، لنزعات العنصرية ومعاداة السامية وكلّ أشكال الظلم الأخرى.

هل تعتقد أنّ الأمر ستكون له نتائج تخدم التهدئة بين الجاليات، على المدى المنظور؟

إنّي لا أعتقد، بل إني موقن من ذلك، مع التوضيح بأنني لا أضع النزعات العنصرية ومعاداة السامية في خانة المواجهة بين الجالية اليهودية والجالية المسلمة. ولكن بالمقابل يتوجّب على رؤساء الطائفة اليهودية ورؤساء الطائفة الإسلامية أن يعملوا يداً بيد على التصدّي للحقد العرقي ولكرهِ الغرباء. لقد حللتُ ضيف شرف على عددٍ من مآدب العشاء السنوية التي نظّمتها فروع الـ م ت م ي ف[1] في المناطق. سنة ٢٠٠٤، تمكّنوا من دعوة نظرائهم المسلمين، رؤساء فروع المناطق في الـ م أ د إ (مجالس الأقاليم للديانة الإسلامية). أمرٌ كهذا يغيّر كثيراً من الأمور: إذ أصبح التخاطب متاحاً. وشيئاً فشيئاً،

---

(١) الـ CRIF، أي «المجلس التمثيلي للمؤسّسات اليهودية في فرنسا».

يُبنى عليه أمرٌ يشبه الثقة. فعندما يتحاور رؤساء الطوائف، يبدأ المؤمنون على مستوى القاعدة بالتساؤل. وبالعكس، إذا تقاتل القادة، تذابح الأنفار فيما بينهم.

والمسلمون العاديون، أعني غير الممثلين المنتخبين للطائفة من المؤمنين، ماذا يقولون لك؟

إنّ الأصداء التي ترافق كل بادرة اعتراف هي أصداء كبيرة لدى المسلمين. لقد زرتُ العديد من المساجد: وفي كلّ مرّة، كان للحدث مغزىً كبير في نظر المصلّين المحليين. فقد كانت الزيارة بمثابة العلامة أو البرهان على أنّ الإسلام ما عاد يُعتبر غريباً في بلدنا. أمّا إذا زرت كنيسة فلا تحاط زيارتي على الإطلاق بنفس المغزى العاطفي. فمشاركة وزير الداخلية في قدّاس لا يُعتبر، في نظر المسيحيين، أكثر من حدث عادي. ولكن زيارة مسجد فتكتسي معنى أكبر بما لا يُقاس لأنّها علامة على التمأسُس.

لم يكن أسلافُك من الوزراء يزورون المساجد؟

شارل باسكوا هو من افتتح مسجد ليون. ومع ذلك، إنّ عدداً كبيراً من أسلافي الوزراء ارتأوا أن زيارة يقومون بها لمسجد باريس الكبير كافية لتأدية الغرض. فمسجد باريس صرحٌ تاريخي بالمعنيين القانوني والسياسي للعبارة. إنّه إحدى حقائق إسلام فرنسا التي لا يمكن تجنّبها، لكنّه ليس الإسلام كلّه. زيارتي مسجد «مورو» كانت زيارة غير مسبوقة. اتهمني البعض بأنني أزور إرهابيين. وعندما قصدتُ سانت اتيان حيث التقيت أربعمئة وخمسين مسلماً محتشدين في قاعة، كانت تلك أيضاً بادرة غير مسبوقة. إنّ إحجام المسؤول عن زيارة مسجد عند توليه مهام وزارة الداخلية، يُشبه التصرّف وكأنّ ثمة أماكن ضمن نطاق الجمهورية غير قابلة للزيارة. وفي هذه الحال ينبغي حظرها على الناس. أمّا إذا كانت غير محظورة، فالطبيعي أن يزورها المرء. وكلّ تصرف مغاير يكون من قبيل عدم الانسجام مع الذات.

أنتَ تعتقد أن التزامك هذا حيال الديانة الإسلامية يجب أن يُستكمَل بعملِ جوارٍ تقوم به الشرطة وبعمل اجتماعي في الضواحي.

لا بل أكثر من ذلك! لقد نجحتُ في أن أجعلَ وجود الشرطة فعالاً وحازماً في الضواحي من غير أن يثير وجودهم حركات عصيان أو احتجاج، فما السبب برأيك؟ ماذا كان يتردّد قبل عامين، لدى تولّي مهام وزارة الداخلية؟ «سوف يلعب دور الشرطي الخارق. وسوف تشتعل الضواحي.» النتيجة: لم تحصل حركة احتجاج واحدة وانخفضت معدّلات الجريمة على نحو ملحوظ. طبعاً نحن ندين بهذا التحسن إلى عمل رجال الشرطة والدرك في مجال الأمن. غير أنّ هذا العمل أصبح ممكناً، ومقبولاً، ولم يُنظَر إليه بوصفه مُهيناً وجائراً، بفضل ما كنّا ننجزه، بالتوازي، وخاصّة مع ال م ف د إ. عندما تُدعى الجاليات التي تشعر بأنّها تُعاملُ بغير إنصاف، إلى التعبير عن رأيها ضمن إطار محدّد ومنظّم وشرعي، تميل إلى الهدوء لأنّها تملك حيّزاً للتعبير لا يُعتبر غير شرعي. وعندما تجمع السلطات العامة بين الحرص على الحوار وبين الحرص على فرض سلطة الدولة في الضواحي، تعزّز من فعاليتها.

لا أدّعي أنّها كانت سياسة ميسورة. لو كانت كذلك لما وجدت كلّ هذه المشقّة في السير بها قُدماً! ولكني مقتنع بأنّها كانت سياسة صائبة، متوازنة، وكانت على الأخصّ حمّالة حلولٍ لمستقبل جمهوريتنا.

الإيمان والدين الإسلامي

ما الذي كان يثير اهتمامك على نحو خاص في اللقاءات التي أجريتها مع مسلمي فرنسا؟

أولاً حجم المشكلة وقِدَمها. إذ كيف نعمل على دمج ديانة تعني، على نحو معلن أو مضمر، خمسة ملايين إنسان؟ كيف نجد لها أماكن عبادة وأئمة؟ كيف نوفّق بين معتقداتها الأساسية وبين تقاليدنا وعاداتنا؟

لم نواجه في تاريخنا كلّه وضعاً مماثلاً. بعد ذلك استوقفني وأثار اهتمامي موقف الناس وتعطّشهم الكبير لنيل الاعتبار، ومطالبتهم المحقّة بالاعتراف بهم. في النهاية، إنّي مقتنع بأن المسلمين يسعهم أن يكونوا قوة لبلدنا لا يُستهان بها لأنّ هذه الطائفة تختزن الكثير من الديناميكية، والكثير من التجديد. ولم تستنزف. وجلّ ما يتوقون إليه هو أن يخدموا. وبما أنهم لا يشعرون بأنهم مواطنون منذ أمد بعيد، يريدون حقّ المواطنة الناجزة، لا بل أَزْيَد قليلاً! فالمواطنة لم تُصبح لديهم عادة، كما أنّها لم تسئمهم بعد.

هل أنت متأثر بالثقافة الإسلامية؟

لا أدّعي بأنني أعرفها. لم أفعل سوى أنني حاولت تنظيم إسلام لفرنسا. فلا أزعم بأنني أفقه أسرار الحضارة العربية أو الإسلامية، أوّ بأنني علاّمة في هذا المجال.

ولكن كلّ هذه الزيارات إلى المساجد لا بدّ من أن تكون قد أتاحت لك بعض المعرفة بالثقافة الإسلامية.

لنقُل إنها عرّفتني ببعض مزاياها وتطلّعاتها الأساسيّة وآمالها الدفينة. أمّا ما تبقّى فالأحرى بي أن أستعير عبارة الجنرال ديغول مع بعض التصرّف لأقول: حاولت أن أذهب لملاقاة إسلام فرنسا، المعقّد، وزادي أفكارٌ بسيطة.

هل تعنى بالأشخاص الذين تلتقيهم أكثر مما تُعنى بما يمثّلون؟

إنّ الشيء الوحيد الذي ينبغي أن يثير اهتمامنا هو البشر. يظنّ البشرُ أنّهم مختلفون جداً فيما بينهم، والحقيقة أنّهم متشابهون إلى أبعد الحدود! ما يفتنني هو الشبه في التطلّعات بين المؤمن المسيحي والمؤمن اليهودي أو المسلم. هم وحدهم يظنّون بأنّهم مختلفون.

وهل تختلف كثيراً عن غير المؤمن؟

الذين يؤكّدون بأنّهم غير مؤمنين يعرّفون أنفسهم بالقياس إلى ما

لا يؤمنون به. إلحادهم ناجز، ومُعلَن أحياناً بعزم. غير أنّ هذا لا يحول دون رجائهم في المستقبل، دون إنجابهم أبناء، دون التقيد بأخلاقية ما فيما يصنعون. هذه تطلّعات مشتركة. لطالما قلتُ في سرّي إنّ الاعتقاد اليقيني بعدم وجود الله ينطوي على قدر من الجبروت. أتمنّى أن يبقى في نفس كلّ إنسان جانب الشكّ هذا الذي يتيح له الإقامة على الرجاء.

إذاً الجميع مؤمنون في نظرك.

طبعاً لا. ولكنّي واثق من أنّ تعاطي فرنسوا ميتران مع هذا الشأن هو الذي يجسّد، على أفضل وجه، ما يختبره الكثيرون من مواطنينا في مجال الإيمان. كان يؤمن بشيء ما يصعب تعريفه، بقوة، بطاقةٍ فوق الطبيعة. وكان اعتقاده هذا إيماناً من دون صياغة. والأرجح أنها كانت طريقته في رفض يأس الخواء. وفي آخر الأمر قد يكون الإيمان أيسر على المرء من أن يحيا وهو مقتنع بأنّ لا شيء في الآخرة. الحياة مع الأمل أيسر من الحياة مع اليأس. فعلى نحوٍ ما، لا جدارة في الإيمان، لأنّ العيش من دون آفاق يبقى أمراً كئيباً.

بعض الأشخاص لم يعد لديه حتّى ما يكفي من القوة كي يقول: «إني أؤمن».

في هذه الحالة لا يعود حتّى الاختيار ممكناً. ما يرجعنا إلى الجزء الأول من حوارنا: الحاجة إلى الدين، إلى ما هو روحاني، والتوازن الذي يدخله إلى حياة المرء، وتالياً إلى الجمهورية، والفائدة التي نجنيها من تقبّل هذه الحقيقة. كلّ الأمور يرتبط بعضها بالبعض الآخر. ثمة رابط بديهيّ بين ما أنجزته للمسلمين وبين المكانة التي يبدو لي أن الدين يحتلّها، على نحو مشروع، في صلب المجتمع. كلّ الأمور على قدر من الاتساق، في عينيّ أنا على الأقل.

الفصل الثالث

قانون العام ١٩٠٥، هل أصبح بالياً؟

قانون عظيم

عمّا قريب سوف نحتفل بمئوية صدور قانون العام ١٩٠٥[1]. هل ينبغي تطوير هذا القانون؟ أم، على العكس، ينبغي اعتباره قانوناً شبه دستوريّ وعدم تعديله تحت أي ذريعة؟

بما أنّ الدستور يُعدّل كلّ عام تقريباً، فإنّ اعتبار قانون العام ١٩٠٥ شبه دستوريّ قد لا يشكّل ضماناً لبقائه إلى الأبد!

قانون العام ١٩٠٥ هو أحد أربعة أو خمسة قوانين عظيمة، كقانون الجمعيات الصادر عام ١٩٠١، والتي هي بمثابة أسانيد مرجعيّة مَنَحتِ الجمهورية وجهها التشريعي. هذه القوانين هي نتاج توازن مُستعاد في أعقاب مرحلة من المجابهات التي تميّزت بعنفها حول مسائل كانت تمزّق الأمّة. ذلك أنّ فرنسا بلدٌ يُمكن لردود الفعل أن تحتدم فيه بسرعة! نملك الكثير من الطاقة، ومع ذلك لا نُحسِنُ لغة الحوار. عندما نتوصّل إلى تسوية، وإنْ كانت تعود إلى قرن من الزمن، يتوجّب علينا أن نفكّر ملياً قبل أن ننقضها. لهذا السبب أراني متحفظاً حيال إجراء تعديل هيكليّ على توازن قانون العام ١٩٠٥. هذا فضلاً عن أنّ التوزيع الذي توصّلنا إليه بشأن

---

(١) «المادة الأولى: تكفل الجمهورية حرية المعتقد. وتضمن حرية ممارسة العبادات إلاّ ما خالف منها القيود المنصوص عليها (...) لما فيه الصالح العام. - المادة ٢: لا تعترف الجمهورية ولا تؤجّر ولا تموّل أي ديانة.»

ما يعود إلى الديانات وما يعود إلى الدولة، يبدو لي هو التوزيع الصحيح.

ومع ذلك هل ينبغي لنا اعتبار ما صِيغَ قبل قرن من الزمن قالباً من الرخام لا يجوز لنا تعديله على الإطلاق؟ أنا لستُ ممن يرون ذلك. بوسعنا تطوير النص. فثمّة مسألة على نحو خاص ينبغي أن تسوّى، وهي ليست مسألة ظرفية، أو تافهة: ألا وهي مسألة تمويل ديانات فرنسا الكبرى. ومع ذلك من المُستَحسَن ألاّ يُمسّ هذا القانون إلاّ بعناية، وبالاستناد إلى إجماعٍ ضروري في هذا المجال والذي يجب أن يتعدّى ممثلي الديانات الكبرى.

تمويل الأديان

لنسلّم جدلاً من غير خبثٍ بوجود تناقض بين الرغبة في الاعتراف بالأديان بوصفها عاملاً إيجابياً في المجتمع وبين الرغبة في النأي بها عن التأثيرات الأجنبية مع الإصرار على أن يُحظر عليها أي تمويل حكومي والزعم بأنّها تعاملُ بمساواة فيما بينها. على مستوى المبادئ، يبدو الأمر لا عَيْب فيه ويُرضي دعاة العلمانية المتشدّدين. أمّا في الواقع فإنّ السعي وراء تطبيق هذه الأمنيات الأربع في وقتٍ معاً يبدو متناقضاً.

ما هي الصعوبات التي نصطدم بها؟ هذه الصعوبات، من وجهة نظري، تعني جميع الأديان ويمكن إجمالها بفئتين: فجميعها تعاني مشكلةً في ضمّ القيّمين على العبادات وإعدادهم وتسديد أجورهم، وجميعها تعاني صعوبة في تمويل أماكن العبادة.

أقلّ ما يقال في أوضاع القيّمين على شؤون العبادات هو أنها غير مستقرّة ومتواضعة، سواء كانوا أئمة مساجد أو قساوسة أو كهنة أو حاخامات. لنأخذ مثلاً الكهنة الكاثوليك: أقلّ ما يوصف به وضعهم الاجتماعي هو أنه غير قابلٍ للاستمرار، ولا يُحسدون عليه. ولم يجرِ ضمّ هؤلاء جميعاً إلى المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي إلاّ منذ العام ١٩٧٨! ولا يتقاضى الرهبان راتباً تقاعدياً مرتبطاً بارتفاع الحدّ

الأدنى للأجور إلاّ منذ العام ١٩٩٧! ويتقاضى السواد الأعظم منهم راتباً شهرياً فعلياً أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور! لم يجد قانون العام ١٩٠٥ حلولاً لكلّ الأمور، ولم يلحظ كلّ شيء، ولم يسوّ كلّ المسائل العالقة. صحيح أنّ القانون يلحظ توازناً فعلياً لا ينبغي المساس به، غير أنه يلحظ أيضاً إمكانيات لإضافات مشروعة بغية الاستجابة لمستجدّات الواقع في القرن الجديد.

فيما يتعلّق بإعداد القيمين على شؤون العبادات فإنّ من صالح بلدنا أن يكون هذا الإعداد منسجماً مع الروحية والممارسة الجمهوريّتين. إلى ذلك، يُمكن لتدخّل الدولة أن يجعله بمنأى عن التأثيرات الخارجية. فما هو الأفضل لنا؟ أن يكون لدينا أئمة أجانب، جرى إعدادهم في بلاد أجنبية ويتكلّمون لغة أجنبية، أم أئمة متخرّجون من الجامعات الفرنسية ويتكلّمون الفرنسية؟ أحسب أنّ في طرح السؤال عناصر الإجابة!

أمّا على صعيد التمويل الحكومي لأماكن العبادة، فإنّي مقتنعٌ أنّه ما أن يعترف قانون العام ١٩٠٥ والفهم الفرنسي للعلمانية بالدين كعامل مهمّ ومنظّم في المجتمع وكذلك بحرية المعتقد كواحدة من الحريّات الأساسيّة، سوف يتوجّب على الدولة أن تطرح المسألة على نحو طموح أكثر مما تفعله اليوم. هكذا نجد من الطبيعيّ جداً أن تموّل الدولةُ ملعباً لكرة القدم، أو لمكتبة عامّة، أو لمسرح أو لحضانة أطفال. ولكن حين تغدو الاحتياجات دينية، لا تعود الدولة ملزمة بإنفاق قرشٍ واحد!

لا يغيب عن بالي حجم المشكلات التي قد يثيرها إسهام الدولة المباشر. فعندئذ لا بدّ من أن تُطرح مسألة المعايير: من له الحقّ في معونة الدولة؟ ومن ليس له الحق؟ غير أنّ صعوبة السؤال لا توجِب حَجْبَه. وبرأيي لقد آن الأوان لكي يُطرَح سؤال التمويل الوطني للديانات الكبرى، والإعداد «الوطني الجمهوري» للقيّمين على شؤون العبادات. لذلك أجدني من دعاة استكمال بنود قانون العام ١٩٠٥، من غير أن يعني ذلك تعديلاً جوهرياً في بنيته.

«الكونكوردا» في الألزاس وموزال

هل يمكن لنموذج المحافظات «الصُلحيّة»[1] أن تُلهم تفكيرك بشأن هذه المسألة؟

«الكونكوردا» (معاهدة الصُلح مع البابا) هي خِلفةٌ تاريخية تُلزم الدولة بصرف مكافآت للقيمين على العبادات في مكان وزمان إقامتها. وهناك أيضاً النظام المتبع في ألمانيا حيث تسدّد رعيّة الديانات المعترف بها زيادةً على ضريبة الدخل يُصار فيما بعد إلى تخصيصها للكنائس بالقياس إلى عدد المواطنين الذين يعلنون أنّهم تابعون لها. ألا يمكن إيجاد حلّ وسطٍ بين هذين الحلّين؟ لستُ من مؤيدي التمويل المباشر للكنائس من قبل الدولة لأنني أكثر من يُدرِكُ منطق «مَن يدفع يقرّر». فإذّ ذاك ندخل في نظام ديانات الدولة، في حين أنّه لا ينبغي للدولة أن تتعاطى في مسائل العبادات الداخلية حيث لا تتمتّع بأية كفاية وحيث لا مكان لها. فما هو على المحكّ هنا هو حياد الجمهورية واستقلال كلّ ديانة. يبدو لي بالمقابل أنّه ينبغي لنا إيجاد حلّ وسط؛ حل وسط يحترم روحية قانون العام ١٩٠٥، وفي الوقت نفسه يساعد الأديان في أن تكون مفيدة للمجتمع وفي أن تنأى بنفسِها عن التأثيرات الأجنبية التي لا تسهم في التهدئة على الدوام.

وعليه، يمكن التفكير مثلاً بإمكانية أن تقوم الدولة والأقضية والمحافظات بضمان قروض لتشييد المباني الدينية[2]، واستحداث

---

(١) الصفة هنا نسبة إلى المعاهدة البابوية (الكونكوردا). م.
عندما استردّت فرنسا محافظتي الألزاس وموزال، سنة ١٩١٨، سمحت الدولة بأنّ تحتفظا بالنُصاب الصُلحي الذي يرعى الأديان والذي وضعه بونابرت سنة ١٨٠١ - ١٨٠٢. والحقيقة أنّ هذا النصاب لبثَ ساري مرعيّ الإجراء فيهما لأنّ هاتين المحافظتين كانتا قد ألحقتا بألمانيا، قبل إصلاح العام ١٩٠٥ وما عادتا تخضعان للتشريع الفرنسي.

(٢) لقد سبق أن صدر قانون، هو قانون ٢٩ تموز/يوليو ١٩٦١، يجيز هذا الأمر بالنسبة للمدن الجديدة.

امتيازات ضريبيّة أكبر للمؤمنين الذين يسهمون بصندوق الصدقات التابع للديانة، وإعادة تحديد أشغال «المؤازرة»[1]، أو حتّى تعزيز قوانين اللجوء إلى الإجارة الحِكريّة[2]. أمّا بشأن إعداد القيّمين على العبادات فبوسع الدولة أن تُسهِم «عينيّاً» إذا جاز القول، من خلال توفير مدرّسين لمواد التدريس غير الروحية، أو توفير مقارّ، أو توقيع تعهّدات مع ممثلي الأديان بأن يعملوا على إعداد قيّمين على العبادات من الفرنسيين. لا أرى كيف لمثل هذا الأمر أن يسيئ إلى استقلالية القيّمين على شؤون العبادات وإلى صلتهم الممتازة بتراتبيّتهم الدينية. من شأن هذا بالمقابل أن يضمن تجذّراً وطنياً وأن يحمي من بعض التأثيرات الأجنبيّة، وأقصد هنا الإسلام على نحوٍ خاص.

ما تقوله سيّدي الوزير يبدو لي قولاً مجدّداً كلّ الجدّة: أنت تعتقد أنّ من واجب الدولة أن تموّل، ولو جزئياً، إعداد القيمين على العبادات. فإذا التزمت الدولة مثل هذه الخطوة حيال الأئمة، يكون عليها، طبعاً، أن تلتزم بها حيال الكهنة.

طبعاً من غير الوارد إطلاقاً أن تلتزم الدولة حيال ديانة دون

---

(١) يحظر قانون العام ١٩٠٥ على الأقضية والمحافظات تقديم دعم مالي للديانات. غير أنّه يبيح لها (المادة ١٩) أن تتكفّل بنفقات أعمال ترميم المنشآت الدينية، حتّى لو كانت لا تملكها. والقانون يلحظ خاصّة أشغال الترميم الكبرى.

(٢) الإجازة الحِكرية الحكميّة هي عقود طويلة الأمد (حتى ٩٩ عاماً) يكون فيها بدل الإيجار زهيداً لأنّ المستأجر يتعهد بالقيام بأشغال ترميمية يُناط إنجازها بالمالك في عقود الحق العام. وقد تُستخدم هذه العقود من قبل الدولة أو الأقضية والمحافظات لوضع مساحات من الأرض بتصرّف اتباع ديانة ليشيّدوا عليها مكاناً للعبادة. وبفضل هذه الصيغة شيّد عدد من الكنائس في منطقة إيل دو فرانس في الثلاثينات في إطار عملية «ورشات الكاردينال». ومن المُتوقع أن يُدرج تعزيز هذا القانون الذي يدعو إليه الوزير، بحسب تعليماته، في إطار الملكيّة العامّة الذي يجري إعداده حالياً من قبل وزارة المال والاقتصاد.

الأخرى. أليس من مصلحة الجمهورية أيضاً أن تسهم في حُسنِ تدبير حلقة التعليم العالي للطائفة الإسرائيلية في فرنسا، التي تعدّ منذ مئتي عام حاخامات فرنسيين؟ إنّ تقديم المساعدة في إعداد الكهنة من شأنه أن يخفّف الأعباء المالية المترتبة على ذلك كما قد يساعد في توزيع أفضل لطلاب المدارس الإكليريكية على الأبرشيّات. من المؤسف حقاً أن تكون قدرة المدارس الإكليريكية على استمالة المزيد من الطلاب قد تأثرت سَلباً بظروف حياة الطلاب الإكليريكيين والكهنة. ثمّ أنّ منح الأئمة موقعاً لضمان وضعهم القانوني والاقتصادي والاجتماعي على نحو أفضل، لا يمكن إلاّ أن يُعزّز خطاب التهدئة. فكيف يسع الإمام أن يُسهم في عملية الدمج في الضواحي إذا كان هو، نفسه، من ذوي الأوضاع غير المستقرّة؟

هل لنا أن نتخيل على المدى المنظور أننا سنرى مترهبني الأديرة يتلقون تعليمهم في السوربون، وطلاب المدارس الإكليريكية يتقدّمون بامتحاناتهم في مادّة اللاهوت في الجامعات؟

باسم ماذا يمكن لجامعاتنا أن تغلق أبوابها دون القيّمين على شؤون العبادات؟ إنّ اختلاطاً أوسع بين طلاب المدارس الإكليريكية وبين طلاب الجامعات لن يُنتج في المحصلة إلاّ مزيداً من الفهم والغِنى المتبادلَين. ومن غير الإسهام بدعم مالي مباشر، بوسع الدولة تقديم معونة عبر تعيين أساتذة أو تكليفهم. أمّا الأئمة فبإمكانها أن تأخذ على عاتقها تعليم العربية للأئمة الفرنسيين، وتعليم الفرنسيّة للأئمة العرب. كما تستطيع الجامعة أن تسهمَ في تعليم الثقافة الإسلامية وأدبها وفنونها التي لا تحظى باهتمام كبير في جامعاتنا. هكذا يمكن للجامعة أن تتولّى كلّ ما له صلة بمجال العلوم الدينية والعقلانية والفلسفة والعلوم الاجتماعية، بينما تحتفظ المدارس الإكليريكية أو سواها بالتعليم في مجالات العقيدة والأخلاق واللاعقلانيّ.

هل يمكن لأساتذة اللغة اليونانية الذين يعلّمون الطلاب الإكليريكيين قراءة «العهد الجديد» بلغة الإنجيليين أن يتقاضوا أجورهم من الدولة؟

لِمَ اخترت أساتذة اللغة اليونانية بالذات؟ هناك اليوم لاهوتيون يحملون إجازات صادرة عن الجامعة الفرنسية. ويسعهم، بدورهم، أن يدرّسوا مادّة اللاهوت. يجب أن نفكّر جدياً في عقد اتفاقات مع حلقة التعليم العالي للطائفة الإسرائيلية في فرنسا، أو مع المدارس الإكليريكية الكاثوليكية. وفد من الأساتذة، وحصّة من الساعات، هذه أمور ليست ممكنة وحسب، بل إنّها، علاوة على ذلك، ومن وجهة نظري، مُستحبّة.

هذه هي المرّة الأولى، في حدود علمي، التي يجرؤ فيها سياسيّ على اقتراح هذا النوع من التعاون بين الأديان والدولة.

مع أنّها مسألة عقل سليم. ففي أيامنا هذه تعمد الأقضية والمحافظات إلى تمويل الآلاف من الجمعيات الثقافية والرياضيّة والمجموعات والأندية... فَلِمَ لا ينبغي للجمعيات الدينية أن تحظى بأية معونة؟ ليس في كلامي هذا أي نزوع ثوريّ بل إنّه يتطابق كلياً مع روحية قانون العام ١٩٠٥ والعلمانية على الطريقة الفرنسيّة. واقتناعي به ليس مستجداً. طبعاً، مثل هذه الطروحات المستقبلية تصطدم أحياناً بالنفاقِ وبفهم للعلمانية مغلَق ومحافظ وعلى قدرٍ من التعصّب.

في هذه الحال لا يكون ما نحن بصدده مجرّد إضافات إلى قانون العام ١٩٠٥، بل تعديل، وتحويل، لأنّ الأمر يتعلّق بأن تعمد الدولة إلى الاعتراف بهذه الديانة أو تلك.

الحقيقة أنّنا أصبحنا أمام هذا الواقع بالفعل. فإذا تقدّمت طائفة اليوم بطلب للاستفادة من الامتيازات الضريبية الملحوظة في القانون لصالح الجمعيّات الدينية، ليس على الإدارة إلاّ التثبّت من كونها مستوفية للشروط القانونية. وهذا يساوي اعترافاً بحكم الواقع. طبعاً، يثير مثل هذا الاعتراف مشكلة معايير التمييز بين الديانات و«الباقي»،

الذي يُشار إليه إجمالاً بعبارة «النِّحَل»[(١)]. غير أننا نعلم جميعاً أنّ في فرنسا، فعلاً، ديانات «معترف بها» وهي المسيحية واليهودية والإسلام، وعلى المستوى القانوني، البوذيّة.

لا أزعم بأنّ المسألة ليست صعبة. لو لم تكن صعبة لكانت سويّت منذ أمد بعيد. ولكن جرت العادة في معظم الأحيان في فرنسا أن نتذرّع بتعقيد الصعوبة لكي نتغاضى عن علاجها. وبقولنا أننا عاجزون عن التفريق بين الحنطة والزؤان، نعمد إلى معاملة الجميع بعدم اكتراث ولا نحلّ مشكلة.

الكنائس الريفيّة

هناك بلدات كثيرة يعاني أهلها صعوبة في المحافظة على كنائسهم. ألا ترى، هنا أيضاً، شيئاً من النفاق في تركِ بلدات ريفية، في الأغلب فقيرة، لكي تتحمّل أعباء صروح ضخمة، مهملة، بينما لا تجد، في بعض الأحيان، كاهنا يَقيم القدّاس فيها؟ أليس حرياً بنا أن نتجه إلى استخدام أماكن العبادة هذه لإحياء النشاطات الثقافية؟ بعض الأشخاص يناضل حتّى من أجل تحويل الكنائس إلى قاعات بلديّة.

في الحقيقة، لستُ ممّن يؤيدون تقديس الأماكن. إذا هُجِرَ مكانٌ كان مخصّصاً للطقوس الدينية، فإنّ هذا لا يجب أن يحول دون استخدامه لأنشطة أخرى ما دام المكانُ قائماً. وأمنيتنا، في حال عجز الكنيسة عن توفير العدد الكافي من الكهنة لأبرشيّاتها كافّة، أن تبقى هذه الصروح قائمةً، بما في ذلك ثقافياً، عِوَض المضيّ في ملاحقة أطياف كنيسة لا يجتمع في كنفها أكثر من ثلاثة من أبناء الرعيّة مرّة في الشهر. من واجبنا تكريس الإمكانيات المتوفّرة، لا لتعويم الكنائس التي أضحت من دون رعيّة، بل لإيجاد أبرشيّات جديدة حيث يوجد أبنا رعيّة محتملون. فالمدن الجديدة، وبعض أطراف المدن الكبرى بحاجة

(١) أنظر الفصل الرابع.

ماسّة إلى أماكن عبادة. أنا أؤمن بمفهوم حيّ للدين. وعلى الأديان في فرنسا أن تتجلى في مواضع أخرى غير المتاحف، ولا ينبغي للكنائس أن تتحوّل إلى أماكن حِفظٍ نوستالجية لمجد تليد. فما المشكلة في أن يجري تحويل كنيسة ما إلى قاعةٍ بَلَديّة، أو قاعة موسيقى؟ ولكن طبعاً شريطة احترام ما سيؤول إليه مصير المبنى المعنيّ والتوفيق بين وجهة استخدامه السابقة ووجهة استخدامه اللاحقة. نحن لا نعيش في الاتحاد السوفياتي لكي تتحوّل الكنائس إلى أسواق وقاعات رياضة بدنية. ولكن، في آخر الأمر، ليس المبنى هو الذي يصنع الحضور الروحيّ.

بلى، ربّما بعض الشيء...

ينبغي لأماكن العبادة أن توجد حيث يقيم الفرنسيون. والحالُ أنّ الفرنسيين قد هجروا الأرياف قاصدينَ المدن حيث استقرّوا. أمّا فرنسا الداخل فنجدها الآن في فرنسا الضواحي. دعونا لا نؤلّه الأماكن. وليذهب القيّمون على شؤون العبادة لملاقاة البشر! فهم أيضاً ليسوا حرّاس متاحف أيّاً كان بُهْرُجُ هذه المتاحف.

هل ينبغي للدولة أن تسهم في مشاريع بناء أماكن عبادة في مواضع من الضواحي حيث لا يوجد كنيسة أو مسجد؟

إنّ بناء مكان للعبادة يشكّل مغامرةً وحدثاً مهمّاً في حياة حيّ من الأحياء أو مدينة من المدن. فمكان العبادة هو عامل اندماج ولقاء وتبادل، أيّاً كان الدين المعنيّ. والقيّم على شؤون العبادة – سواء كان حاخاماً أو قسّاً أو إماماً – هو مُعينُ أخوّة، وتفهّم، وإصغاء؛ إنّه موجّه إلى الحوار. فالتشدّد لا يسود إلاّ على الجدبِ الروحيّ. وعلى الضدّ من ذلك لا يلاقي التشدّد مَن يعارضه ويعترض عليه إلاّ حيث وجود القيّمين على شؤون العبادة راسخٌ بين الناس ورسالتهم المنسجمة مع القيم الجمهورية.

ما هي طبيعة المشكلة في ضواحينا؟ المشكلة تكمن في شعورها بأنّها مهملة، من قبل الجميع بما في ذلك الدولة. نقيم فيها ملاعب

رياضة، وهذا أمر جيّد. ولكن هل تكفي ملاعب الرياضة لتلبية تطلّعات الشباب؟ لا أعتقد، لأنّ هؤلاء لا ينتمون فقط إلى المجال الزمني.

لذا أعتقد أنه من المفيد أنّ يُعملَ على تشييد مسجد كبير في كلّ مدينة من مدننا الكبرى التي لا وجود لمسجد فيها. أرى أنّ عدد الكنائس قليل في بعض ضواحي الـ «سين سان دونيز»، كما أنّ بعض التجمعات السكنية اليهودية والبروتستانتية تعاني من نقص في عدد أماكن العبادة. هذه الحقيقة قد تكون مزعجة للبعض، ولكن لا مناصَ منها.

ولكن بأيّ مال سوف نبني؟

الأوّل في سلّم الأهمية ليس المال وإنّما التوافق على تحليل الوضع. فإذا كنّا متفقين على أنّ المسألة هي مسألة رهان على حياة أفضل لضواحينا، فمن واجبنا، عندئذ، أن نخلص إلى الاستنتاجات المناسبة وأن نكون خلاّقين، مع احترامنا الكامل لحياد الدولة حيال كلّ دين من الأديان. وألاحظ هنا أن تراخيص البناء والمعاملات الإدارية غالباً ما تكون هي أولى العقبات التي تعترض بناء أماكن عبادة جديدة. كما ألاحظ بأنّ الكنائس لا تُحسنُ على الدوام تعبئة المؤمنين لتقديم هباتهم. يكفي أن نلتفت إلى النجاح الهائل الذي يحرزه الـ «تليتون» (اليوم التلفزيوني الطويل) لكي ندرك ما يتمتّع به مواطنونا من صفات السخاء واستعدادهم للإسهام في رهانات أساسية. وكما أوضحت من قبل قد يكون من المفيد جداً أن تقبل الجمعيات الدينية، بفعالية أكبر، على استخدام الإمكانيات المتاحة منذ صدور قانون العام ١٩٠٥ أو ملحقاته التقنية التي أتيت على ذكرها.

ما تقترحه يشكّل تغييراً حاسماً في فهم الحالة الدينية من قبل الدولة بحيث يقتضي تطويراً للذهنيات في الإدارة العامة، ولدى ولاة المحافظات والممثلين المحليين والموظفين.

إنّي أدعو ببساطة إلى تفكير جديد لكي نتخذ من إخفاقات

الماضي دروساً للمستقبل. هناك تخوّف من الأئمة ومن النزوع الإسلاموي: «هؤلاء الأئمة الذين يجنّدون الشبّان!» في مطلع القرن المنصرم كانت العبارة نفسها تُقالُ في كهنة الكنيسة. كان الناس ينظرون بعين الريبة إلى جمعيات الرعاية والمجموعات الكشفية. أمّا اليوم فأصبح علماء الاجتماع والمؤرخون يقرّون بالدور الكبير الذي أدّته جمعيات الرعاية في تشكيل أفضل الفرق الرياضية، وبدور الكشّافة في إعداد قيادات نقابية وسياسيّة. أعتقد أن تنامي نزعات التشدّد اليوم إنّما يعود إلى النقص في عدد أماكن العبادة العامّة للمسلمين.

طبعاً ينبغي لنا العمل على تطوير العقليات حول هذا الموضوع. والتأسيس لمناخ الثقة هو أمر ضروري كما هي الحال في معظم الأحيان. وتأليف كتاب بمساعدتكم حول هذه المواضيع هو إسهام، بطريقة ما، في حثّ السلطات العامة وولاة المحافظات ورؤساء البلديات والإدارات العامة على التفكير في هذه المسائل بشيء من الانفتاح لا التخوّف. فلهذا السبب أيضاً اخترت أن انخرط في العمل، بقناعة راسخة، في هذا الميدان.

لا شكّ في أنك، من بين وزراء الداخلية الذين تعاقبوا على هذه الحقيبة منذ العام ١٩٠٥، الأكثر انخراطاً في العمل لمعالجة هذا الموضوع.

لا أعتقد أنّه من الصعب أن نجد، على مدى قرن من الزمن، أمثلة أخرى على مثل هذا الاهتمام. وعلى كلّ حال، سوف أواصل الدعوة، ولكن من غير تبشير، إلى قيام علاقاتٍ جديدة بين الأديان والسلطات العامّة تكون مفيدة للأمّة وللديانات في وقتٍ معاً. أنا لا أعمل في خدمة كنيسة أو كنائس؛ ولا أنحاز لفريق ضدّ فريق. جلّ ما في الأمر هو أنني مقتنع بضرورة أن نأخذ بعين الاعتبار الحالة الروحية وأهمية المسألة الدينية. إنّ إيمان المرء وممارسته إيمانه هما حريّتان من الحريّات الأساسية التي ينبغي صونها. كما أنّ الإيمان والتزام المواطنين

المؤمنين بما يؤمنون به هما أمران إيجابيان لحياة الأمّة. فهذه لا تشكّل أخطاراً أو تهديدات أو انحرافات.

إنّي أدافع بعناد عن الحقّ في الإيمان بقدر ما أمتنع، شخصياً، عن أي نشاط فئوي. فمن بين الديانات جميعها، كانت الديانة التي بذلتُ لأجلها، كوزير للديانات، جهوداً أكثر من سواها - أي الإسلام - هي غير ديانتي. لا أعتقد أنّ هناك ما يفوق هذا الوضوح وضوحاً. إنّي أرى أنّ الحركة الروحية الموجودة اليوم في فرنسا هي ظاهرة مهمّة للجمهورية، ولذلك لا ينبغي لنا إغفالها أو التغاضي عنها. فعندما تكفّ هذه الحركة عن كونها جمهورية، سوف تغدو سلبية: متشدّدة، متطرّفة، خطرة على الجمهورية. وفي هذه الحال سوف يتعيّن علينا محاربتها. أمّا عندما تكون جمهورية، فهي عامل إيجابي لصالح الأمّة، ولكي تكون جمهورية، ينبغي للجمهورية أن تحشد قواها وإمكانياتها كي تلاقيها. وهذه رسالة توازن بالغة الأهمية لفرنسا.

هل يمكن «جمهرة»[1] الأديان من دون تحويلها إلى أديان دولة؟

توحي صيغة الجمع في السؤال بأنّ الاتهام لا سَنَد له. ذلك أن ضمان تعدّد الأديان، هو بالضبط ما يحول دون غلبة أحدها واتخاذه ديناً للدولة. إلى ذلك أعتقد أنّ ليس هناك اليوم ما قد تخشاه الأديان من حوار مع السلطات العامّة. ما من شيء يثير الخشية في مسعى «الاحتياز الوطني» للقناعات الدينية. فالأديان جامعة في توجّهاتها ووطنية في تجذّرها وفي تنظيمها. ما من تناقض في ذلك. بل سبلٌ للتكيّف ينبغي أن نتوقّعها. القدّاس في دوالى يختلف عن القدّاس في سان ديزيبه. قد تبقى الرسالة واحدة في الجوهر، ولكن هناك أوجه للواقع المحلّي تفرض التكيّف بالضرورة. وقد بلغنا في فرنسا هذه المرحلة.

(١) تجاوزاً لمألوف اشتقاق النسبة. ونسبةً إلى الجمهورية بمعنى جعل الأديان جمهورية، أو إضفاء الطابع الجمهوري عليها. (م.)

أوجه التوتّر بين الأديان في فرنسا

أنتَ تدعو الجمهورية إلى مزيد من الاعتراف بدور الأديان على صعيد الحوار والوفاق. ولكن أليس من الممكن أن يولّد الموقع المُعطى للأديان أشكالاً من التوتّر المحتدم فيما بينها؟

اعتقادي معاكسٌ تماماً. فما يولّد التوتّر ويغذّيه ويفاقمه هو الظلم. إنّ الالتفات إلى الأديان يتيح استشرافاً أوضح لأوجه التوتّر المحتملة، فضلاً عن كونه عاملاً مشجّعاً على الحوار فيما بينها. أمّا الباقي فهو أمر آخر؛ وإذا كنت تقصد بـ «أشكال التوتّر بين الأديان» نزعتي العنصرية ومعاداة السامية، فإنّ هاتين لا صلة لهما بالدين على الإطلاق، بل هما ثمرة جنوح مراهقين لا أكثر ولا أقلّ!

ولكن ألا يُعقل أن يكون لجنوح المراهقين هذا سبب ديني؟

ما من سبب ديني محتمل لنزعتي العنصرية ومعاداة السامية. فالاعتداء على يهودي لأنه يهودي هو عملُ جنوح لا صلة له لا بالإسلام ولا باليهودية. وإن كان بعض الأوساط أو بعضَ النشطاء يبدي قدراً من المحاباة عبر تعليله، أو تبريره، وهذا الأسوأ، لأعمال الجنوح متذرّعاً بالدين، فصنيع هذا البعض يؤدّي، في آخر المطاف، إلى جعل الدين أداة في ترسانة المارقين. ليس في نيّتي، فيما يعنيني أنا، أن أعلّل الجنوح والعمل الجبان بأسباب دينية. تماماً كما أعتبر أنّ زرعْ قنبلة في كورسيكا ليس عملاً سياسياً، واغتيال محافظ ليس جريمة سياسية، بل جريمة وحسب. كما أنّ اغتصاب فتاة مراهقة في قبوٍ لا يحتمل أي تفسير. إنّها جريمة فظيعة، وعمل بربريّ لا يبرّره أو يعلّله، بأية حال من الأحوال، لا الفقر ولا تدنّي المستوى التربوي أو التعليمي. يقولون إنّهم لا يحبّون اليهود، أمّا إذا كان حيّهم خالياً من اليهود فسوف يحقدون على الرجل المسنّ الذي يدلف إلى مدخل عمارته أو أي فئة من الناس ذنبُها الوحيد برأيهم أنّها وُجِدَت. عندما يجري التعرّض لرجلٍ يهمّ بدخول عمارته لن يتنطّح أحد لاستنباط تفسير ديني لهذا العملِ العنيف. إنّها جنحة موصوفة. وكذلك الأمر عندما يُعترَض طريق

الذهاب إلى كنيسِه أو إلى مسجدِه، فالفعلة من الشاكلة عينها، لا بل تغدو أشدّ وأدهى عندما يسعى أحدهم إلى استنباط مبرّرات سياسية أو دينية لها. هذا علماً بأنّ التعرّض لشخص لغرض منعه من ممارسة معتقده أو تعكير النظام خلال ممارسة الشعائر الدينية أصبحا في عداد الجنح التي يعاقب عليها القانون منذ صدور قانون العام ١٩٠٥ بالذات.

إنّه مرض من أمراض العصر: لفرط ما يُسعى لتفسير غير القابل للتفسير، صار يُعذَرُ ما لا عذرَ له. نبحث عن أسباب وتفسيرات لكلّ شيء. ولا بدّ لفرطِ السعي أن يوهمنا، في آخر الأمر، بأننا عثرنا على السبب. وما أن يستقرّ السبب في الأذهان ويُذاع وينتشر، يغدو من اليسير علينا تبرير الفظائع وما لا يُعقَل من الأفعال. ويصدق هذا على معاداة السامية الذي لا يغدو قابلاً للتبرير لأنّ آريال شارون رئيس وزراء إسرائيل، كما يصدق على العنصرية ضدّ المسلمين التي لا تغدو مقبولة لأنّ بن لادن يسلّح إرهابيين متحمّسين. إنّ تعليل صعود موجة جديدة من معاداة السامية بكُرْهِ آريال شارون أو دولة إسرائيل لن يجعلنا أكثر تساهلاً حيالها. وعندما توضع شارة الصليب المعقوف على راية إسرائيل خلال التظاهرات في العراق فإنّ ذلك لن يؤدي إلاّ إلى شحنِ الحقد العرقيّ الذي ينبغي التصدّي له واستنكاره بشدة. فما من صلة على الإطلاق بين أوضاع الشرق الأوسط ومحنة الفلسطينيين والانتفاضة، وبين الاعتداء على فتى يهودي في ملعب للتزلّج أو على امرأة اعتادت منذ أكثر من عشرين عاماً ارتياد كنيسِ حيّها. مثل هذه المبرّرات هي إهانة للضحايا. ولن أقع هنا في الفخّ الذي وقع فيه آخرون كثرٌ. إذ لا مجال لأي تعليل لأعمال من هذا القبيل، وقمعها هو الردّ الصائب الوحيد.

الفصل الرابع

النِّحَل

كيف تترابط إشكالية النِّحَل مع مفهومك الإيجابي للعلمانية؟

لا يوجد اليوم معيار قانوني محدّد يعين على التمييز بين ما يتصل بالنِّحلة وبين ما يتصل بالدين. ولكن إذا نظرنا إلى الأمور نظرة براغماتية، نرى أنّ هذا لا يبدّل شيئاً من حقيقة مفادها أنّ في فرنسا ثلاث ديانات كبرى. وتعتبر الديانة المسيحية (من خلال كنائسها الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية) في مقدّمها من حيث العدد ومن حيث قِدَمها. هذا واقع: المسيحية هي إحدى أكبر ديانات العالم وقد طبعت بطابعها جزءاً من حضارتنا. جذورنا مسيحية. ثمّ هناك الوسط اليهودي الذي يضمّ سبعمئة ألف من مواطنينا. وهذا أيضاً واقع قديم أصبح لا مناص منه منذ المحرقة ومعسكرات الاعتقال. وهناك أخيراً الإسلام الذي يرقى وجوده الحيوي في فرنسا إلى موجات الهجرة في الستينات. حول هذه المجموعات الطائفية الثلاث ينتظم وجود الأديان في فرنسا. أمّا الهندوسية والبوذية، اللتان لا أنكر على الإطلاق أنهما ديانتان، فإنّهما غير موجودتين على الأرض الفرنسية بالطريقة نفسها؛ الهندوس بسبب قلّة عددهم، والبوذيون بسبب تكتّمهم الطوعيّ. ومع ذلك أودّ أن أشير هنا إلى أنّ الديانتين المذكورتين تضمّان عدداً مماثلاً لعدد اليهود. إذاً، ديانات فرنسا الكبرى هي المسيحية واليهودية والإسلام. ولا أرى في هذا التحليل ما يُثير اعتراضاً من قبل أي مراقبٍ حَسَن النيّة وصادق.

ثمّ هناك الباقي كلّه... أنا أؤمن بالحرية الفردية؛ فإذا أراد الناس أن يكونوا «شهودَ يهوه» فهذا حقّهم المكتسب من غير نقاش. وما دامت أعمالهم لا تتعارض مع النظام العام فإني لا أرى سبباً يدعو إلى حظرها. هذا علماً بأنّ «شهود يهوه» لا يشكّلون تيّاراً دينياً كبيراً في العالم أو في فرنسا.

هكذا تتضح السمات الأساسية التي من خلالها نستطيع أن نقول إذا كانت ديانةٌ ديانةً أم لا. فعدد المنتمين إليها والطابع الجامع لرسالتها، والأهمّ من ذلك، قِدَمُها، هي معايير موضوعية للتعرّف إليها. وإذا أردنا أن نجد تعريفاً للدين لتمييزه عن النِّحَل، فأرى أنّ أصدق المعايير وأدقّها على هذا الصعيد هو معيار دوامها التاريخيّ، لأنّ من واجبنا الإقرار بأنّ صدقيّة الرسالة الروحية تستمدّ شرعيّتها، على نحوٍ ما، من ديمومتها عبر الأجيال. حتّى آخر الأديان المنزلة، أي الإسلام، ترقى جذوره إلى القرن السابع بعد المسيح، وهذا قِدَمٌ لا يُستهان به. أمّا شهود يهوه وطائفة الرائيليين أو الكنيسة العلمية، فهذه طوائف لم ترقَ إلى معيار الديمومة بعد. فالدين ليس ظاهرة عابرة، أو ظرفية. الدين راسٍ وراسخٌ ويقاوم قروناً من الزمن. وهو حمّالُ ثقافة وحمّالُ حضارة حتّى.

لا أعتقد أنّ خلط الأمور يعيننا على فهم المشكلة. فالأشياء غير متماثلة فيما بينها. ولا يمكن تصنيفها جميعاً في خانة واحدة. أمّا بعدُ، فأعترف أنّني بقولي هذا لا أدّعي حلّ المشكلات أو جعل معايير التمييز معصومة لا تخطئ. فقد توجد ظواهر تعصّب عند أطراف دياناتنا، كما قد يوجد، على الضدّ من ذلك، التزام دينيّ صادق بالانتماء إلى بعض المجموعات الروحية حديثة العهد والمستقلّة بذاتها.

ألا ترى أنّ معيار جامعيّة الرسالة هو معيار كافٍ؟

هذا المعيار له دور، ومع ذلك لا يمكن اعتباره معياراً حصرياً لأنّ عدداً من النِّحَل تزعم لنفسها هي أيضاً رسالة جامعة. هذا فضلاً

عن أنّ صفة الجامعيّة وحدها لا تشكّل في ذاتها ضماناً لممارسة ديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريّة المعتقد. وقد أتتنا الماركسية ببرهان صارخ على ذلك. ولكنّي في النهاية لا أرغب في التشديد على الجامعيّة لأنّه معيار قد يغدو متناقضاً مع ضرورة السعي وراء تنظيم وطني للديانات.

مع أنّ رسالات الأديان الكبرى جامعة[1] في جوهرها.

هذا صحيح. معظمها تقوم على التبشير (الدعوة) وعلى الرسالة الجامعة. غير أنّ هذا لا يعني على الإطلاق أنّ كلّ ما هو جامع هو بالضرورة ديني! وألاحظ أيضاً بأن اليهودية ليست ديانة تبشيرية.

كما أنّ اليهودية والمسيحية قد ألهمتا، على نطاق واسع، الحداثة والنزعة الإنسانية الجمهورية، وعدداً من القيم التي تعتبرها فرنسا قيماً جامعة.

تكون الجامعيّة عاملاً إيجابياً عندما تسمح، كما هي الحال في الديانة المسيحية، بامتداح قيم الحياة، والمساواة بين البشر وضرورة المغفرة. ولكن لا ينبغي للجامعيّة أن تحول دون تأقلم الأديان مع الاعتبارات المحلية ودون تولّيها، هي، وعلى نحوٍ شبه مستقلّ، تنظيم ذاتها على المستوى الوطني.

المعيار الأخلاقي

أليس محتوى الرسالة هو أحد المعايير أيضاً؟ فهل يساعد هذا المعتقد الجديد الناس في تفتّح شخصيّاتهم، وفي تطوّرها؟ هل تتعارض أعرافه مع القيم المكرّسة في حقوق الإنسان؟ هل توجد قواعد للحياة مدوّنة وموضوعية؟

صحيحٌ أنّ معايير أخرى للتمييز قد تكون حاضرة في ذهن المشترع كما في ذهني أنا. لقد انطلقتُ من الميدان التاريخي، ومن أفق

(١) استعرنا عبارة جامعة لـ Universel.(م.)

الديمومة التي تنبثق عنه، لأنّ من ميّزاته أنه لا يقودني إلى الميدان الأخلاقي. هناك قيّمون على شؤون العبادات يقوّمون المسألة الأخلاقية. ولا أعتقد أنّها مهمّة رجال السياسة، وخاصّة وزير الداخلية الذي يُناط به حِفظُ النظام العام لا النظام الأخلاقي. فبصفتي مسؤولاً حكومياً أجد أنّ التعريف الأخلاقي للدين، بمعنى أنّ منها ما هو صالح ومنها ما هو طالح، هو نقيض ما أراه فعّالاً. من غير أن يحول ذلك دون تكوّن قناعات حول قيمة هذه الطائفة أو تلك، وقيمة هذا الخطاب أو ذاك، أو أن يحول دون السعي إلى التمييز بين الدجَل والوحي.

كيف ينبغي للدولة أن تتعاطى مع الحركات الروحية المستجدّة؟

إلى جانب الديانات الكبرى، هناك، على ما أعتقد، فئتان من الحركات الروحيّة. هناك تلك التي تعينُ الناس على العيش: لذا لا شأن للدولة بها مهما بلغت «جديّة» رسالتها. كلّ واحد من الناس يجد الإجابة على مصادر قلقه ومخاوفه أو نقاط ضعفه على قدر استطاعته. فالبعض يجد خلاصاً في نزهةٍ بأرجاء المَرجِ، وبعضٌ في الموسيقى الغريغورية، وبعضٌ آخر قد يجد الخلاصَ بضمّ مكامن ضعفه إلى مكامن ضعف آخرين لكي يستمدّوا سوياً من الضعفِ قوّة. لا مجالَ هنا لإبداء الرأي بهذا الشأن أو التعليق. فالحدود الوحيدة التي يتعيّن على الدولة أن تفرض احترامها هي حدود احترام النظام العام. ثمّ هناك الحركات المنظّمة لاستغلال ضعف الناس، للاستغلال الجنسي، للتحكّم بالذهنيّات، وللعنف الجسديّ والقهر. في هذه الحال نجد أنفسنا في مواجهةٍ مع الفئة الثانية التي ينبغي أن تُجابَه بالطبع. وأودّ هنا أن أقول مذكّراً بأنّ لا الحاخامات ولا الأئمة ولا الكهنة، إلاّ في وقائع انحراف نادرة، هم الذين يستغلّون بنات رعيّتهم لأغراض جنسيّة أو يستغلّون المؤمنين مالياً عبر إيهامهم بأنّ ما يبذلونه اليوم من هبات سوف ينالون عنه عِوَضاً في الحياة الآخرة! فمن غير الجائز تصنيف الجميع في خانة واحدة؛ أن نخلط بين هذا أو ذاك من دجّالي

الروحانيات الذين يغتصبون جميع أفراد نِحلتهم، وبين القيّمين على شؤون العبادات في دياناتنا الكبرى! الفرق ظاهر للعيان، ووحده المصاب بالعمى أو بسوء النيّة هو الذي يرفض أن يرى.

إنّ احترام الحرية الفردية وحريّة الرأي هو أيضاً اختبار دقيق للصدقيّة؛ فالكاهنُ يضمّن عظة قدّاس الأحد كلاماً عن فعل الخير والابتعاد عن فعل الشرّ، غير أنّه لن يتدخّل في حياة الأسَر لكي يقرّر، نيابةً عن المعنيين، طريقة تربية الأولاد أو أفضل موعد لقضاء الإجازة السنوية.

الشفافية هي أيضاً معيار موضوعيّ آخر. فعندما ينضمّ المرء إلى مجموعة صلاة كاثوليكية يعلم منذ البداية أنه يصلّي في كنيسة كاثوليكية. لكنّ الحركات الخطرة تتقدّم مقنّعةً. قد تقترح عليك حلقةً لتبادل الآراء أو علاجاً لشفائك من إدمان المخدّرات، غير أنّك لا تعلم أنّ وراء كلّ هذا تتلطّى «حركة روحيّة» ما.

التمييز إذاً ممكن إذا امتنعنا، من جهة، عن جعل الدين كاريكاتوراً، وإذا أحجمنا، من الجهة الأخرى، عن «تأليه» مبدأ حريّة الرأي لكلّ واحد منّا. ذلك أنّ الخلط بين الديانات وبين الحركات الروحية المستجدّة والنِّحَل، أو حتّى الانطباع المتولّد باستحالة التمييز بين هذه وتلك، قد يكون مصدره ذلك الميل المفرط إلى تأليه الحرية. حتّى باسم الحريّة لا يسعنا أن نبيح كلّ شيء: الحق في تعاطي المخدّرات، والحقّ في مزاولة البغاء، والحقّ في أن نهين ذواتنا إذا شئنا. فلا أعتقد أنّ مثل هذا الفهم للحريّة من شأنه أن يبني حياة اجتماعية وخدمة للصالح العام.

فليُترَك للديانات الرئيسية أمرُ تدبير تنوّع المعتقدات

ثمّة علماء اجتماع ممّن ينكبّون على درس الظواهر الدينية الفرنسية، يتهمون السلطات العامّة بالمراوحة ضمن إطار محدّد تاريخياً، وتحديداً ضمن إطار مفاهيم كـ «الديانات الكبرى» و«الجامعيّة». ويرون بهذا

المعنى أنّ السلطات العامة تبدو أكثر فأكثر على تفاوت بينها وبين الواقع، أي بينها وبين الطفرة الدينية وصعود أنماط التديّن الجديدة. حتّى استخدام عبارة «نِحلة» يواجَه اليوم بالنقد. وإنّما يجري الكلام على «تيّارات دينية جديدة». ألا ينبغي أن تُقارَب الأمور بطريقة جديدة من خلال حرية التجمّع والاعتقاد، كما تلحظها بأية حال الشرعة الأوروبية لحقوق الإنسان وأن تُهجَر هذه الثنائية بين الكنائس الكبرى والحركات التي تنشأ على هامشها؟ إنّ الواقع الديني يتحوّل أكثر فأكثر إلى ضربٍ من ضروبِ الواقع المُرتجَل حيث لكلّ منّا سوقَه الروحيّة. وحتّى داخل الكنائس المسيحية الكبرى هناك الكثير من الزّمر الصغيرة.

ما أسلفتُ ذكره ليس بعيداً تماماً عن هذه الملاحظات. أنا أعترف بمشروعيّة بعض أشكال «التديّن الجديد» هذه. فهي ليست جميعها مُدانة، كما أنّ صفة «نِحلة» تُستخدم في بعض الأحيان على نحوٍ من التعسّف لوصف حركات روحية جديدة مع أنّها لا تثير أي مشكلة على صعيد النظام العام. وهذا، على كلّ حال، ما حدا بالحكومة الحالية إلى إعادة تحديد نشاط السلطات العامّة ضدّ النِّحَلِ المكافحة لل «انحرافات الفئوية». هذا لا يحول طبعاً، إذا أردنا التشجيع على مفهوم أكثر فعالية للعلمانية ومساعدة الديانات، على هذا النحو أو ذاك، في تأدية دور بنّاء في المجتمع، دون التمييز بين الأديان وبين «أشكال التديّن الجديدة» المتفاوتة كثيراً في تمثيلها ووزنها. كما ينبغي اقتراح بعض المعايير التي من شأنها بيان الحدّ الذي بتجاوزه يتضح ما هو دينيّ فعلاً وما هو مجرّد «انحراف فئويّ».

في الواقع، يبدو لي أنّ أفضل وسيلة لاجتناب الانزلاقات تكمنُ في تمتّع الديانات الكبرى بحكمةِ الإفساح للقدر الأكبر من التنوّع المنظّم في صلبها. وأعتقد أنّ من الحكمةِ أن نضع ثقتنا في التيارات الروحية الكبرى التي أثبتت عبر العصور قدرتها على تدبير، لا بل تشجيع، التنوّع بين صفوفها. وقد يتأتّى تجديد الممارسات والاستجابة للتطلّعاتِ المتوثّبة لبعض المؤمنين الجدد الباحثين عن ذخيرة روحية،

من تنظيم قدرٍ أكبر من التنوّع في صلبِ أديان عبرت التاريخ، ما يقتضي منها المزيد من الانفتاح على الحريّة. وهو الأمر الذي يقي الأديان، فوق ذلك، احتمال ارتهانها لفكرٍ وحيد جامد أو متطرّف. إنّي أتخوّف كثيراً من الإسلام الأحادي، ولذلك لا أجدني متحمّساً لفكرة الكاثوليكية الأحادية. بل أعتقد بضرورة أن يُتاح للمؤمنين من كلّ ديانة أن يستفيدوا من هذا الانفتاح، وهذا التجدّد، وهذه الإمكانيات الجديدة. بالمقابل لا أجد فائدة من تكاثر الأنبياء فيولد نبيّ عند كلّ ناصية شارع من شأنه أن يطالب، على شاكلة تمويل الأحزاب السياسية، بأن يُموّل أو بأن يُعتَرَف به رسمياً لأنّه يمثّل خمسين مرشّحاً في دائرته أو خمسين مؤمناً في كنيسته. فكم يكون أمراً إيجابياً وواعداً انطلاق حركة تجديد من داخل دياناتنا الكبرى. إنّ حثّها على ضمان التنوّع في تيّارات الفكر في داخلها، إنّما يعينها على استقبال المزيد من المؤمنين الجدد.

ألا تعتقد أنّ ما تقترحه هو مقاربة فرنسية بحتة قد يعرقلها الاندماج في وحدة أوروبية وشيكة؟

ليس من الخطأ في شيء أن تكون المقاربة التي يقترحها وزير فرنسي مقاربة فرنسيّة! بالإضافة إلى أنني لا أرى كيف يمكن للاندماج الأوروبي أن يعرقلها، بل على العكس. فالحقيقة أن جيراننا يواجهون الصعوبات التي نواجهها. وقناعتي أنّ جميع الكنائس سوف تُضطرّ، عاجلاً أم آجلاً، إذا كانت راغبة في النماء والتطوّر، إلى الانفتاح على تنوّع التيّارات الفكرية في داخلها. فما من طريقة واحدة لممارسة الإيمان وعيشه وما من طريقة واحدة للرجاء. وقد آن الأوان لكي ندرك ذلك جميعاً!

الكنائس البروتستانتية تجسّد نموذجاً جيداً للتنظيم ولتنوّع التيارات الروحية.

إنّها الأفضل بالتأكيد، بمعنى أنها الأكثر تساهلاً حيال هذه

التيّارات. ولكن بوسعنا أيضاً الالتفات إلى اليهودية في فرنسا، مع التفريق، من حيث الهوية، بين الأشكناز (اليهود الغربيين) والسفرديم (اليهود الشرقيين)، والحرص الذي يبديه اليهود على التجمّع بحسب حساسيّاتهم المختلفة في معابدهم. فالتنوّع لا يُعاش عند البروتستانت واليهود على أنّه نقيض للوحدة. لقد شاركت في الجمعية العمومية للاتحاد الإنجيلي في فرنسا في ٣١ شهر كانون الثاني/يناير المنصرم. وفاجأني ذلك القدر من الديناميكية الذي تتمتّع به تلك الكنيسة التي تشكّل الاتحاد البروتستاني الثاني في فرنسا والتي يتزايد عدد أبرشيّاتها باستمرار. ألتقي أحياناً رهباناً من الشبّان الذين لا يستطيعون الاكتفاء، على الرغم من ثقتهم بصدق دعوتهم، بشكلٍ محافظٍ لوسائل نشر الإيمان، ويشكون من بعض أوجه النظام الإكليريكي، الضروريّ طبعاً ولكنْ غير المتطابق أحياناً مع أنماط الحياة العصريّة، ومع التضحية الكريمة بالحياة التي هي مغزى السيامة. يبدو لي أنّ ما يحفز قيّماً شاباً على العبادات اليوم هو حاجته إلى مشاطرة إيمانه مع آخرين وليس الدفاع عن الكنيسة بوصفها الغاية الوحيدة. فالكنيسة ليست، ولا ينبغي لها أن تكون «جهازاً».

ضرورة تجديد الكنيسة الكاثوليكية

تشهد الكنيسة الكاثوليكية، منذ ما يقرب الثلاثين عاماً، تبنياً لتجديد يستهوي المؤمنين، وما يسمّى أيضاً بـ «الأبرشيّات الجديدة». ويطاول التجديد أبرشيّات في بعض الأسقفيّات، حيث تُبتكر أشكال جديدة من الحياة الرعوية، ويُمارَس تبشير مبتكر ومباشر، ويُعتمد خطاب منشّط، متخفّف من جوانب التعقيد.

هذه الحركة إيجابية بالطبع سواء من حيث ديناميكيّتها أو بما تنطوي عليه من تجديد. وإذ تجد لنفسها تعبيراً من الداخل لا تنبني ضدّ نَسَقٍ قائم، وإنّما تجدّده بالطاقة التي تصدر عنها. يبقى أمام كلّ أسقف ضرورة أن يتمتّع بالحكمةِ اللازمة في إيلائه مسؤولية أبرشيّات لهذه

التيّارات الجديدة في الحياة الروحيّة والتي تستمدّ شرعيّتها من ديناميكيّتها الرعوية، مع ضرورة التنبّه لمخاطر الانحرافات الفئوية أو المتشدّدة.

هل تجعل هاتان الحيوية والجدّة من حركاتٍ مماثلة شبيهةً بالنّحل؟

الخطرُ ماثلٌ غير أنّ ما يقلّل من شأنه هو حقيقة أنّ هذه الطوائف الجديدة التي نراها مزدهرةً في البروتستانتية والكاثوليكيّة تندرج في إطار تيّار روحيّ، في إطار فعل إيمان مشترك، وفي إطار عقيدة لها، هي نفسها، جذورها التاريخية الراسخة. إنّها محاطة بهيكليّة تراتبية، وهي مسؤولة أمام رؤساء وهيئات. كما أنّها تستند إلى تقليدٍ بوصفه مرجعاً يقيها كلَّ نزوعٍ إلى المغالاة. إنّ وجود الكنائس (بوصفها تنظيماً وهيكليّة ناظمة) المؤهّلة لانتقاء القيّمين على شؤون العبادة، هو أمرٌ ضروريّ. إذ تُعينُ المرجعيّة المتمثّلة بالأساقفة على اجتناب ظاهرة الدجّالين، أو ذيوع المعتقدات العمياء التي يدعو إليها مَن تعوزهم السّويّة العقليّة. عندما يجتمع أناس حول دجّال يضيق صدره بأيِّ خطابٍ بديل أو أي نصاب ناظم أو أي متابعة أو أي رقابة، عندئذ تكون الجمهورية أمام مجازفة غير مضمونة.

أنتَ تثق إذاً بالمؤسّسات كجهة ناظمة للمعتقدات.

أجل، شريطة أن تتمتّع بالحكمةِ اللازمة لتقبّل التنوّع في داخلها كعاملٍ وشرطٍ لتجدّدها.

ولكن ألا نستشعرُ أزمةً تواجه الكنائس المنظّمة، كما كانت عليه حال الأحزاب السياسيّة فيما مضى؟

أن تكون المؤسّسات الكبرى في حال أزمة لا يعني أنّها أضحت أقلّ لزوماً. إذ لا غنى عن الأحزاب السياسيّة، شأن النقابات المهنية، كعاملٍ ناظم للديموقراطيّة، ومع ذلك نجد أنّها تواجه أزمة في عدد المحازبين النّاشطين وهو الأمر الذي يسيءُ إلى صدقيّة تمثيلها. الأمر نفسه يصدق على المؤسّسات الدينية التي ينبغي لها أن تبتكر على

الدوام ظروفَ تجدّدها. تحتاج الكنيسة الكاثوليكية إلى شخصيّاتٍ، أمثال الأب غي جيلبير، تعترف بمرجعيّة البابا، وترتبط إدارياً بأسقفيّة ما، وتشعر بأنّها مرتاحة للعقيدة المسيحيّة، وسوى ذلك فهي تحتفظ لنفسِها بهامش كبير من حريّة التصرّف التفكير: إنّها حرّة في خطابها وفي مواقفها وفي التزاماتها العمليّة، من قبيل التزامها قضايا شباب الأزقّة والخارجين من السجون على سبيل المثال. الأخت إيمانويل تجسّد مثالاً آخر على استقلالية الفكر مع الإخلاص التام لرهبانيّتها. فمثل هذه الشخصيّات الرسوليّة، المختلفة في فلكٍ شديد التنظيم، تقدّم الكثير لمسعى تجدّد الكنيسة واستمرار جاذبيّتها. أمّا إذا كان العكس هو الصحيح، أي إذا تخيّلنا غي جيلبير معزولاً في ناحيته، على رأس طائفة من المُريدين، فإنّ زخم رسالته لن يكون إلاّ أضعف تأثيراً.

ومع ذلك فإنّ هذه التيارات المختلفة في صلبِ الكنيسة تنطوي على محتوىً متقاربٍ للعقيدة: طبعاً هناك تيّار يؤثر ارتداء الثوب الكهنوتي وآخر يؤثر ارتداءَ سترات الجلد، ولكنّ محتوى الإيمان واحد.

هذا أمرٌ مؤكّد، ولكن، على الرغم من ذلك، دعونا لا نقلّل من أهميّة الشكل. رجال القانون يعبّرون عن هذه الحقيقة بلغتهم: «الشكل هو المضمون في هذه الحالة.» الشكل أمرٌ مهمّ، حتّى أنّه أحياناً بمثل أهمية المضمون. فأنا لستُ ممّن يقيمون الفرق بين الشكل والمضمون. ذلك أنّ الاحترام الشكليّ للإجراءات يُعتبرُ ضماناً للحريّات. ليست المسألة مسألة مضمون بالمعنى الحرفيّ، ومع ذلك مَن عساه يشكّ بأنّه جوهريّ؟

هل ينبغي لنا، اليوم، في فرنسا، أن نشعر ببعض القلق إزاء موضوع انحرافات النِّحَل؟

ليس هناك في الوقت الحالي ما يشير إلى مَدٍّ من هذا النوع قد يغرق فرنسا، أو حتّى ما يشير إلى توسّعٍ للظاهرة. طبعاً، من

المستحسَن أن نبقى متنبّهين وألاّ نظهر أيّ ضعف. ومع ذلك فإنّي أتساءل عمّا إذا كنّا لم نبالغ أحياناً في هذا المجال إلى حدّ التصرّف بشيء من الفئوية الصريحة! طبعاً، أنا أبعد الناس عن القبول بأي شيء أو التلطّي وراء مواقف تسامحيّة. ولكن بين هذا وبين الذهاب في المنطق الثأري إلى حدّ ملاحقة كلّ منظّمة حتّى لو كانت غير مؤذية، خطوة لا ينبغي للمرء أن يخطوها.

ليس من السهولة بمكان التمييز بين النِّحَل التي يمكن التساهل معها، وبين تلك التي ينبغي حلّها. فالتلاعب بعقول الناس، على سبيل المثال لن يصعب تبيانُه.

لا أعتقد. لا بل أرى أن التمييز بينها على قدرٍ من اليُسر: المسألة مسألة جزائية. كُن واثقاً بأنّه ليس صعباً جداً أن تلاحظ متى يُغتَصَب الناس، ومتى يُهدَر تراثهم، ومتى لا يلقى أولادهم العناية اللازمة، ومتى يُستغلّ أضعفهم. ليس مستحيلاً أن نميّز، وأن نفهم وأن نحلّل.

في صلب الديانات الكبرى نجد في بعض الأحيان نحلاً منحرفة أيضاً. أليس من شأن مقاربة قضائية وجزائية بحتة للمسألة أن تضع جميع الحركات الدينية في خانة واحدة، ومن ثمّ إنزال العقاب على هذا العمل المُخلّ أو ذاك؟

كلاّ، لأنّ من شأن هذا أن يضفي على جميع النِّحَل صفة الطوائف الدينية الكبرى، وهذا ليس توجّهي على الإطلاق. لهذا من الطبيعيّ أن يُقمَع كلّ عملٍ فردي منافٍ للقانون الجزائي، كما أنني لستُ ممّن يحبذون التعميم في هذا الشأن. إنّ بروز حركة روحية جديدة، عدد أفرادها قليل وقناعاتها غير مألوفة، لا يعني بالضرورة أنّها تمثّل خطراً على المجتمع. كما ليس صحيحاً على الإطلاق أن وجود مجموعة روحية داخل طائفة دينية كبرى يشكّل ضماناً بعدم تحوّلها إلى «نحلة منحرفة». هذا ما أسمّيه رفض الخلط بين الأمور.

أنتَ تقول إنه لا ينبغي أن نغالي في حفلة «صيد الساحرات». ولكنّ

العوائل قلقة على مصير أولادها، تماماً مثل ما تبديه من قلق حيال مروّجي المخدرات.

أتفهّم هذا القلق. ولذلك أدعو إلى إنزال العقاب الشديد بمن يستغلّون، ومن يذلّون، ومن يحرمون الأضعف بين الناس من حرية اختيارهم. ولهذا السبب أدعو إلى احتراس دائم. وهذا بخاصّة هو الدور الذي تؤدّيه اللجنة الوزارية لأجل الاحتراس ومكافحة النّحل المنحرفة. غير أنّ هذا القلق لا يبرّر تجريد حملة كبرى وبلا هوادة ضدّ أقلّ الحركات الروحيّة الجديدة تأثيراً. وأقول وأكرّر هنا أنّ هذا القلق هو سبب إضافي يحثّنا على منح الديانات الكبرى الوسائل التي تمكّنها من أداء العمل الروحيّ الذي يلبّي على نحو أفضل جميع الحاجات والعواطف ومشاعر القلق التي يبديها جميع التوّاقين إلى مسيرةٍ روحية. إنّ وجود النِّحل يوازي تراجع تأثير الديانات الكبرى. وهذا وجه آخر من أوجه الأهمية التي تكتسيها قدرة الديانات الكبرى على تلبية هذه التطلّعات كافّة لما فيه صالح الجمهورية.

الفصل الخامس

الكنائس وأوروبا

في سياق صوغ الدستور الأوروبي، طرحت مسألة الإحالة، على نحوٍ ما، إلى الله، أو في الأقل، إلى قيم أوروبا الروحيّة. ما هي وجهة نظرك في خضمّ هذا السجال؟

في اعتقادي لا ينبغي أن يؤتى على ذكر الله في الدستور الأوروبي. فالدستور هو وثيقة مدنية تنظّم عمَلَ السلطات العامة، في أوروبا فيما يخصّ الدستور الأوروبي، وفي فرنسا فيما يخصّ المواطنين الفرنسيّين. ولا أظنّ أنّ الله سيكون في محلّه في متنِ وثيقة مثل هذه حيث الكلام على السلطات الدستوريّة المختصّة. سوف يطبّق الدستور على المؤمنين وعلى غير المؤمنين وعلى أبناء جميع الأديان. فلا يجوز أن يولّد انطباعاً بأنّه يختار بين هذا المعتقد أو ذاك، أو بأنّه ينتمي إلى هذه الكنيسة أو تلك. وأضيف هنا أنّه ينبغي لمبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، وفصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية، وهو جوهريّ لاحترام العلمانية على الطريقة الفرنسيّة، أن يُنبّهنا إلى كلّ ما قد يبدو خلطاً بين الأنواع. فلن يستفيد أحدٌ من مثل هذا الخلط، لا أوروبا، ولا الجمهورية، ولا الكنيسة.

أمّا أن يُشار بالمقابل، وفي سياق مقدّمة الدستور، إلى أنّ القيم الأوروبية تنطوي، في جزء منها، على ميراثٍ ديني، فهذا ما لا أجد غضاضةً في ذكره. إذ قد يكون من المفيد التذكير بجذورنا المشتركة، والاستفادة من صوغ دستور للتأكيد على القيم الأساسيّة للحضارة

الأوروبية. ومن بين هذه الأخيرة، لعلّه من المشروع لا بل من المُثمر التذكير بما ندين به للديانات الكبرى في أوروبا.

عندما تتكلّم على «ديانات أوروبا الكبرى»، هل تضعها جميعها على المستوى نفسه، أم أنك تميّز من بينها القيم المسيحية بوصفها الحاضنة التاريخية لأوروبا؟

مما لا شكّ فيه أنّ القيم المسيحية لعبت دوراً مُمَدِّناً في أوروبا وكان تأثيرها طاغياً. وبقدرِ ما لا نستطيع أن نقيم تراتباً بين الأديان على مستوى الحقوق والجدارات والمسؤوليات، فإننا نستطيع، لا بل ينبغي لنا، أن نعترف بالحجم التاريخي لتأثير كلّ منها. يسعنا إذاً الكلام على أسبقيّة الجذور المسيحية في أوروبا إذا انطلقنا من وجهة نظر تاريخية.

من ناحية أخرى، أقام المسلمون ثمانية قرون من الزمن في أسبانيا. لذلك لا ينبغي لنا أن نغفل تأثير المسلمين في الحضارة الأوروبية أو التقليل من شأنه. وهنا أعني ميادين العمارة والطب والفلسفة. وأذكّر بأنّ العرب وصلوا حتّى إلى «بواتييه». اليهودية أيضاً تركت أثراً في بلادنا وخاصّة في أوروبا الوسطى.

ثمّ أننا إذا خصّصنا «القيم المسيحية» بالذكر في الدستور، بوصفها الأولى أو الوحيدة التي تلهم توجّهات اليوم، نكون بذلك قد استبعدنا من الميثاق الدستوري غير المسيحيين قاطبةً. ويغدو التعارض صارخاً مع اندماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي أبدي تحفظاً حياله على كلّ حال. عدد سكان تركيا يبلغ سبعين مليوناً، أي مئة مليون غداً، وجميعهم تقريباً من المسلمين! ثمّ ماذا عن الجالية اليهودية المقيمة في أوروبا، والمسلمين الفرنسيين، والأربعة ملايين مسلم ألماني، والمليوني مسلم من الإنكليز؟ فحذارِ من أن يتحول الدستور الأوروبي، جرّاء صياغة غير موفّقة، إلى عامل إقصاء في الوقت الذي يتعيّن فيه تسخير كلّ شيء لأجل الاندماج. في آخر الأمر، تبدو لي صيغة القيم الروحية أو الدينية هي الصيغة الأصوب والأكثر حيادية في

آن معاً، وقد تكون خطوة متقدّمة. حتّى الكنيسة الكاثوليكية لا تعترض عليها.

بلد مسلم في الاتحاد الأوروبي؟

ألا يجوز أن نعتبر الإبقاء على صيغة «القيم الدينية» عِوَض الإصرار على ذكر «القيم المسيحية»، شكلاً من أشكال التمهيد لانضمام تركيا إلى أوروبا؟

إنّه موضوع معقّد وحسّاس. من وجهة نظري الشخصيّة، أرى أنّه ينبغي أن نكون حذرين جداً، لا بل متحفّظين، حيال انضمام تركيا إلى أوروبا. ولنذكّر أولاً بأنّ ٩٨ في المئة من أراضيها لا تقع جغرافياً في أوروبا بل في آسيا. زد على ذلك أنني لستُ مقتنعاً بأنّ مواطنينا قد يتفهّمون حقاً أن تكون الأمّة الأوروبية الأولى من الناحية الديموغرافية في غضون العشرين سنة المقبلة، هي أمّة ذات ثقافة إسلامية. ثمّ، وخاصّة أنّ الأمرَ يطرح السؤال حول طبيعة الاتحاد الذي نريد بناءه. فضمّ الجميع إلى أوروبا، بما في ذلك البلدان غير الأوروبية، يُعتَبَر مجازفة بتذويب الهوية الأوروبية لصالح المفهوم الأنكلوساكسوني للسوق الكبرى.

على الرغم من ذلك، يجب ألاّ ندفع تركيا إلى اليأس عبر إشعارها بأنّها مستبعدة. فمصلحتنا جميعاً تكمن في توفير الاستقرار لهذا البلد الكبير الذي يشهد على حضارة رائعة. هل يجب أن نختار ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أو إيثار اتفاقات دفاع وتعاون اقتصادي مميز معها؟ لا بدّ، في اعتقادي، من وجود طريق وسط يجب أن نتخيّلها، وهي إذاً ليست طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. إذ تعود اتفاقيات الشراكة الأولى بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى العام ١٩٦٣. وحتّى في تلك الحقبة لم يكن انضمام تركيا أمراً بديهياً. مع أننا كنّا أقلّ عدداً بما لا يُقاس.

هل يجب أن يكون التعاطي مع المغرب مماثلاً، أي في صيغة اتفاقيات متوسطية؟

البعض يؤكّد بأنّ أوروبا يجب أن تشمل إسرائيل وسوريا ولبنان.

أنا لا أؤيّد هذا الرأي، لأنّنا لو طبقناه فيجب أن نقرّ عندئذ أن أوروبا لم تعد موجودة. سوف يحلّ محلّها اتحاد اقتصاديّ، ولكن الاتحاد المبني على ثقافة مشتركة سوف يزول. هناك عدّة طرق لوأد الفكرة الأوروبية. وأكثرها فعالية من دون شكّ هي تلك التي تدعو إلى اختزالها بنطاق للتبادل الحرّ المُتاح لجميع دول العالم. لا يستطيع المشروع الأوروبي أن يقوم على أصغر القواسم المشتركة، من غير قيم مشتركة أو حدود جغرافية محدّدة، أو من غير تاريخ مشترك. هذا هو المنطق الذي سيقودنا إليه انضمام تركيا: فكيف لنا أن نرفض بعد ذلك إعطاء الجزائر، وهي كانت فرنسية قبل أقلّ من خمسين عاماً، ما أعطيناه للأتراك من غير تردّد؟

الهوية الأوروبية

هل صيغة الهوية الأوروبية هي الصيغة المحدّدة برأيك؟ وإذا كان الأمر كذلك فالمسيحية تلعب فيها دوراً مركزياً.

هناك معايير كثيرة لتحديد أوروبا، من بينها المعيار الجغرافي. شئنا ذلك أم أبينا، فالحقيقة أن لأوروبا امتداداً جغرافياً ينتهي عند مضيق البوسفور. لستُ أنا القائل، إنّما هذه حقيقة تعلّمناها في المدرسة. هذا المعيار يستبعدُ تركيا من الانتماء الأوروبي، بالمعنى الجغرافي على الأقلّ. هناك أيضاً معيار وحدة القيم الديموقراطية. لم تصبح تركيا بعدُ بلداً ذا عادات ديموقراطية راسخة كما هي الحال في أسبانيا أو السويد مثلاً. وأخيراً أقول: أوروبا مكوّنة إلى يومنا هذا من خمسة وعشرين بلداً، ألا يؤدي توسيع الاتحاد الأوروبي إلى ما لا نهاية، على المدى الطويل، إلى خطر تذويب أوروبا، وتالياً إلى زوالها؟

أعتقد أنّ مهمّتنا الملحّة اليوم تتمثّل في تعميق جذورنا المشتركة وممارساتنا الحكومية ومشاريعنا المشتركة، لا في السعي وراء توسيع جديد.

ماذا تعني بقولك «تعميق»؟

أعني النجاح بدمج الدول العشر التي انضمّت إلى الاتحاد أخيراً، وهذا في حدّ ذاته أمرٌ لا يُستهان به. إنّ الخروج من الشيوعية مرحلةٌ شاقّة لا تُنجز بيُسر. هناك نمط للعيش وللنظر إلى المستقبل يجب أن نتعلّمه معاً. كما أنّ التعميق يعني إيجاد أجوبة مبتكرة ومشتركة للأسئلة الملحّة التي تُطرح بالصيغة نفسها على بلداننا مجتمعةً: من قبيل استعادة النموّ الاقتصادي القوي، والتحكّم بموجات الهجرة، وحماية بيئتنا، وضمان أمن مواطنينا.

كلّ هذه الأمور تنطوي على القدر الكافي من التعقيد فلا حاجة إلى رفدها بمسائل إضافية لن تؤدي، في آخر المطاف، إلاّ إلى جعل الحلول أشدّ صعوبة. إنّ دخول دولة بأهمية تركيا على المستوى الديموغرافي (وهي لن تلبث أن تغدو الأمّة الأوروبية الأولى، فضلاً عن انتمائها الثقافي الإسلامي، حتّى لو كانت دولتها علمانية) من شأنه أن يغيّر الهوية المشتركة وأن يشوّه طبيعة المشروع الأوروبي. وأضيف أنّه منذ اللحظة التي انضمّت فيها عشر دول جديدة إلى الاتحاد، ومن بينها بولندا، ذات الأربعين مليون نسمة، أمكن القول إنّ الواجب يقضي الآن بأن نوقف مؤقتاً كلّ انضمام جديد وننصرف إلى استيعاب الوافدين الجدد.

أوروبا علمانية

محفل الشرق الأعظم (الماسوني) في فرنسا يرى أنّ النموذج الأوروبي المفروض على فرنسا قد تكون له انعكاسات سلبية على العلمانية الفرنسية ولا يخفي قلقه بإزاء ذلك. ولعلّ أمنية الماسونيين أن تعتنق أوروبا القيم العلمانية كما يرونها هم. هل ترى أنّ ردّ فعل كهذا هو انعكاس لأصولية علمانية أم أنّك تشاطر هذا الهمّ؟

لا أشاطر أحداً مثل هذا التخوّف، وإن كنتُ أتفهّم هذا التشبّث بمفهوم العلمانية على الطريقة الفرنسية. ليس مستهجناً أن تكون لكلّ منا

هواجس بشأن الاندماج الأوروبي وحكم أوروبا اقتصادياً، وبشأن الهجرة والتفاوت في رسوخ القيم الديموقراطية بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد. ولكن بصريح العبارة أنا لا أخشى من تهديد لقناعاتنا العلمانية من قبل أوروبا. فمن بين البلدان الكبرى المحيطة بنا لا أجد بلداً - بما في ذلك إيطاليا - يتردّد فيه ذكر الله في كلّ آن كما هي الحال في الولايات المتحدة. ما من أمّة أوروبية واحدة يخضع مواطنوها لقانون كنيسة. لا بل إنّي ألحظ حركةً معاكسة. في جميع بلدان أوروبا يُعمل بالفصل بين السلطتين الزمنية والروحية. ولا أرى، ولا أتخيّل عودة إلى الوراء مفترضة في هذا المجال.

في بريطانيا العظمى نشأت صلاتٌ وثيقة بين ملكة إنكلترا وبين الكنيسة الأنكليكانية. فالملكة ترأس هذه الكنيسة.

لو كان للملكة أي سلطة عملانية لما خفيَ الأمر على أحد! بديهي أن تكون ملكة إنكلترا شخصاً محبوباً من قبل الإنكليز. لكنّها لم تحرم أحداً من حريّته في الاعتقاد! والظنّ بأنّ قناعات ملكة إنكلترا الدينية قد تعيد النظر في الالتزام العلماني لمجمل بلدان أوروبا، إنّما هي فكرةٌ سخيفة وليست بعيدة من جنون الارتياب.

الأحرى أن نلاحظ بأنّ أوروبا الوسطى والشرقيّة تجتاحها موجة من التخلّي عن المسيحية يمكن تفسيرها بنهاية عهد الاضطهاد الشيوعي. فقد كان هذا الاضطهاد، مضافاً إلى عدم الرجاء الماركسي، يُنمّي، كردّ فعلٍ، رجاءً روحانياً يتيحُ الحلمَ بمستقبلٍ أكثر سماحةً للذين يفتقدون الحلم بالمستقبل في عيشهم المباشر. كان عبور الجدار مستحيلاً، لذا اتجهت الأنظار إلى ما يعلو الجدار، إلى أعلى، باتجاه السماء. تعمد هذه البلدان الأوروبية الجديدة إلى تنظيم حريّتها الدينية، اليوم، انطلاقاً من نظم هي الغالبة في البلدان «القديمة» من أوروبا الغربيّة. ففي بلد مسيحيّ كأسبانيا، لا أعتقد أنّ لويس رودريغيز ثاباتيرو أو خوسِه ماريا آثنار وقبله فيليبي غونزاليس، خضعوا أو يخضعون

للكنيسة الأسبانية. هل يمكننا القول اليوم إنّ البابا يمارس تأثيره على حكومة برلوسكوني؟ لا أعتقد ذلك، على الإطلاق.

واعتقادي أنّ ليس لفرنسا أن تخشى شيئاً من هذا القبيل من جانب أوروبا. ثمّ أنّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعمل على توافقٍ في العلاقات بين الدولة والكنائس في مختلف بلدان أوروبا، طلباً لتوازن قريبٍ جداً إلى العلمانية على الطريقة الفرنسية: ففي البلدان التي تعرف تقليداً علمانياً راسخاً، كفرنسا، تسهر المحكمة على احترام مدقّق لحقّ كلّ فرد في أن يعيش ديانته بحرية وعلانية. وقد أقرّت بأنّ التبشير والدعوة إلى الدين، من غير مغالاة، هو مكوّن ملازم للحرية الدينية لأنّه شرط لا غنى عنه لحقّ المرء في التحوّل عن ديانته إلى ديانة أخرى. وبالمقابل تمنح المحكمة الأوروبية التيّارات الدينية غير المعترف بها، حيث توجد أديان دولة أو أديان معترف بها رسمياً، حقوقاً مشابهةً لحقوق الكنائس الرسمية، كما هي الحال، مثلاً، في اليونان، وتبتكر على هذا النحو طريقة مغايرة لضمان المساواة بين الديانات وحياد السلطات العامّة.

الفصل السادس

الدين والتربية

أحاول أن أكون مؤمناً

سيّدي الوزير، شاهدك الصحافيون خارجاً من الكنيسة عند انتهاء قدّاس يوم الفصح في «لابول». برأيكَ، ما معنى مشاركتك في قدّاسِ اليوم الذي يحتفل فيه الكاثوليك والبروتستانت بقيامة المسيح؟

أنا أنتمي إلى الثقافة الكاثوليكية، وإلى الميراث الكاثوليكي، وإلى الطائفة الكاثوليكية. وحتّى لو لم أكن مثابراً على ممارسة طقوس ديانتي، فإنّي أعتبر نفسي من أبناء الكنيسة الكاثوليكية. وأضيف أنّه بصرف النظر عن خياراتي الشخصيّة، فقد كان من الطبيعيّ أن أشارك، بوصفي وزيراً لشؤون الديانات، في الاحتفالات الكبرى للديانة الرئيسيّة في فرنسا.

هل تظهرُ مشاركتك في القدّاس انتماءك إلى الكنيسة الكاثوليكيّة؟

أجل. إنّي أشعرُ بالحاجة، لأجلي أنا كما لأجل عائلتي، إلى المشاركة في الأعياد الجَمْعيّة الكبرى التي هي علامة انتماء، والتي تولّد معالم هداية، وتعينُ على الإبقاء على رجاء ما في قرارة النفس. لنقُل إذاً إنّها، في وقتٍ معاً، خطوة روحيّة وتعبير عن انتماء لطائفة واسعة الانتشار هي الطائفة الكاثوليكية في فرنسا. لستُ مؤمناً مواظباً على أداء الفرائض الدينية، غير أنني أجد نفسي منتمياً إلى هذه الطائفة.

هل تفضّل المشاركة في القدّاس مع العائلة؟

أحبّ أن أذهب إلى القدّاس برفقة العائلة. هذا أمر يجعلني

مطمئناً، وكأنّ في ذلك ما يحمي عائلتي. اللهمّ إلاّ إذا كانت رغبة دفينة متبقيّة من زمن طفولتي. إنّي أتساءل هنا عمّا إذا كان الذهاب إلى القدّاس برفقة العائلة هو أمرٌ ثقافي محض، أم أنّه أمرٌ دينيّ. بمقابل ذلك أرى بوضوح أنّ مشاركة الشخص بمفرده هي أقرب إلى التديّن، لأنّها شكل من أشكال السعي الشخصيّ لملاقاة الله. فالذهاب إلى القدّاس بمعيّة العائلة هو أشبه بلحظة اتحاد، بالمعنى الحرفيّ، فيما بيننا. وأعتقد أنّه من الأهمية بمكان أن يورث المرء أولاده ذكريات لحظات الاتحاد الروحي في الأقلّ. ولهم فيما بعد أن يفعلوا بهذه الذكريات ما يحلو لهم في حياتهم كأناسٍ راشدين.

هل لعب تمسّكك بإيمانك وبالكنيسة الكاثوليكيين أي دورٍ خلال الحوارات التي خضتها مع أفراد من طوائف أخرى، في إطار مهامّك الوزارية؟

كلا، على الإطلاق. إذ ما كان ينبغي، بأي شكل من الأشكال، لخياراتي الشخصيّة أن تظهر خلال أدائي مهامّي الوزارية. لستُ وزيراً مسيحياً، بل وزير للجمهورية معنيّ بالمسائل الدينية، وقد تكون له التزاماته. غير أنّ هذه الالتزامات لا يجوز أن تظهر علانية، أو على نحوٍ متحيّز. لا أعتذر لكوني مسيحياً. غير أنني في الوقت نفسه لا أشهر انتمائي إلى المسيحيّة، ولا أزعم بأنني مرجع أو مرجع نقض للدعاوى المسيحيّة إزاء محاوريّ. إنّي مسيحيّ أو أحاول أن أكون مسيحياً في حياتي الشخصيّة والعائلية، وهذا في حدّ ذاته طموحٌ كبير! غير أنّ هذا لا يدخل في اعتباراتي عند أداء المهام الوزارية. فأنا لا أشعر لدى لقائي ممثلي كنيسة فرنسا بأنني ألتقي أصدقاء أو قساوسةً تربطني بهم علاقة تواطؤ ضمنيّ أو معلَن. عندما طلبتُ الاستئناس برأي المونسينيور لاكرامب[1]، لم يكن دافعي

(١) أنظر الفصل الأول.

إلى ذلك أنني مسيحيّ بأي حال من الأحوال. فقد ارتأيت بأنّه من المفيد تبادل الآراء مع المونسينيور لاكرامب لأنّه رجل سلام وحوار وجمع شمل. ولم يكن الدافعُ خياراً طائفياً على الإطلاق. إنّما قادني إلى ذلك اقتناعي بأنّ للكنيسة دوراً ينبغي أن تؤدّيه في كورسيكا. وكنتُ، على كلّ حال، قد اجتمعت للغرض نفسه مع رئيس المجلس الإقليمي للديانة الإسلامية في كورسيكا[1]، الذي يتمتّع بنفوذ، هو أقلّ من نفوذ المونسينيور بالطبع، لكنّه نفوذ لا يُستهان به وخاصّة في منطقةٍ لا يبقى فيها النزوع إلى العنصرية نزوعاً كامناً فحسب. فمن غير أن أكون ناشطاً منحازاً لأي دين من الأديان، أعتقد أنّه ينبغي لنا الاعتراف بالدين كمصدر تهدئةٍ مفيدة لعمل الجمهورية. إنّ انخراطي في معركة الاعتراف بدور الأديان في الجمهورية ليس، بأي حال من الأحوال، تعبيراً عن ميلٍ لديّ للتبشير. ثمّ أنني لا أشارك في تأليف هذا الكتاب لغرض الترويج الدعائي للأديان بعامة، أو لدين معيّن بخاصة. وإنّما أحاول القول إنّنا أسأنا تقدير أهمية الظاهرة الدينية، وإنّ أهميتها الفعلية أكبر مما نظنّ، وإنّ من شأنها أن تكون عامل سلام وتوازن واندماج وجمع شمل وحوار، وإنّ على الجمهورية أخيراً أن تقبل بجعلها موضوع نقاش وأن تفكّر ملياً في شؤونها. غير أنّ كلّ ما أؤمن به على هذا الصعيد قد يفقد الكثير من قوّة منطقه ومن اتزانه لو أنني سخّرته لخدمة التزام متحيّز لنصرة طائفة بعينها، أياً كانت.

أثناء تولّي مهامي كوزير للداخلية لم يرد ذكرُ عقيدتي المسيحية إلاّ مرّة واحدة، وذلك عندما سألني محاوريّ المسلمون لماذا أبذل كلّ هذا الجهد لأجل قيام هيئة تمثيلية للديانة الإسلامية. وعندئذ أجبتُ قائلاً: «إنّ التزامي الشخصيّ بقيام الـ م ف د إ ليس التزاماً من أجل الإسلام؛ كما أنّه ليس التزاماً من أجل ديانتي. بل إنّه التزام لأجل

(١) أنظر الفصل الثاني.

الجمهورية.» ولقد تمكّنت من العمل لأجل مسلمي فرنسا، لأنّه كان من المستحيل أن أتهم، أنا غير المسلم، بأنني أقوم بالتبشير لصالح دين دون آخر. لم يكن طموحي كوزير للداخلية أن أبلّغ رسالة ما. بل كان طموحي أن أصف ظاهرةً وأن أنظر إليها على نحو إيجابي فيما غالباً ما يُنظَر إليها على نحوٍ سلبي أو حتّى كاريكاتوري: فمن جهة يقولون إنّ الدين موشك على الزوال، ومن جهة أخرى يقولون، بالثقة عينها، إنّ الدين مصدرٌ لعدم التسامح الذي نواجه خطر ديناميكيّته. ما يبدو لي ضرورياً هو التأكيد بأنّ الدين يلعب دوراً وبأنّ لا مصلحة لنا على الإطلاق في زواله أو في التخفيف من قوّة تأثيره.

هل يمكننا القول إنّك مؤمن؟

أحاول. وألاحظ بأنّ العُمرَ يقرّبني أكثر فأكثر إلى شكلٍ من أشكال الممارسة الدينية. ولا أعتقد أنني الوحيد على هذه الحال.

تدريس الحالة الدينية في المدارس

هل تؤيّد تدريس الحالة الدينية في المدارس، كما يقترح تقرير ريجيس دوبريه[1]؟

من المؤكّد أنني ممّن يؤيدون تدريس تاريخ الأديان. إذ يحتاج تلاميذنا إلى عدد من نقاط المعرفة الثقافية. كما أنه عامل أساسيّ في تعلّم لغة الحوار، واحترام الآخر وفهم الاختلافات، حتّى في سنّ الدراسة الأولية. لا شكّ عندي في أن تدريس تاريخ الأديان يمثّل وسيلة من وسائل مكافحة العنصرية وكره الغرباء. فلا بد أن تكون هذه إحدى المهام الرئيسية المنوطة بوزارة التربية الوطنية.

تلامذتنا لا تعوزهم معرفة تفصيلية بآلهة الإغريق! أنا شخصياً

(١) ريجيس دوبريه: «تدريس الحالة الدينية في المدارس»، منشورات أوديل جاكوب، ٢٠٠٢. تقرير أنجز بناء على طلب وزارة التربية الوطنية.

عانيت من الأمر! طبعاً هذه معرفة مفيدة جداً لبناء ثقافة ذات نزعة إنسانية، ولكنّها، من وجهة نظري، ليست ضرورة ملحّة شأن تدريس اللحظات المؤسّسة للأديان الكبرى المُعْتَنَقة اليوم في فرنسا. لا ريب في أن عبادة جوبيتر في عهد الإمبراطورية الرومانية أمرٌ مهمّ، ولكن يبدو لي، إذا جاز لي القول، إنّ ما هو أهمّ في إعداد مواطن هو أن يعلم أو أن يملك أسانيد حول ما كابدته الطائفة اليهودية في أوروبا، من سان برنار إلى أوشفتس، ومن إبن ميمون إلى كافكا، وظروف نشأة الكنيسة الكاثوليكية ودورها في فرنسا، وانشقاق البروتستانت وجذور الإسلام، آخر الأديان الكبرى المنزلة. إلى ذلك، إنّي واثقٌ من قدرتنا على تدريس تاريخ دياناتنا الكبرى من غير شبهة تبشير.

بالمقابل أشعر بأنني أكثر ارتياباً حيال تدريس الحالة الدينية كما يقترحُ تقرير دوبريه. يرى ريجيس دوبريه ضرورة التشديد على ما خلّفته كلّ ديانةٍ من أثرٍ خاص في ثقافتنا، وليس التشديد على السمات المشتركة التي نلحظها بين الأديان. ويوصي بدراسة نصوص أساسيّة: توراة اليهود[1]، والعهد الجديد[2] وسوَر قرآن المسلمين. والحقيقة أنّ مقاربته للأديان تنمّ عن تحليل شبه علميّ لإسهام كلّ ديانة في الثقافة المشتركة، ولا تشدّد على فرادة المسار الروحيّ لكلّ منها. فيما يعنيني أنا، فإنّي أميل إلى إبراز القواسم المشتركة، وهوامش التلاقي، ونقاط الالتقاء بين جميع الرسالات السماوية. فهذه أكثر ممّا نظنّ، وهي، في الحقيقة، ما يضفي انسجاماً على مجمل الحالة الروحية: هناك حياة آخرة، وهناك إله واحد ووحيد، وهناك معنى للتاريخ، وفرصة للتوبة، وأخلاق فطريّة مشتركة بين جميع الحضارات مرجعها المطلق. هذا الانسجام هو ما يجعل الحروب والأحقاد بين الأديان على قدر كبير من العبثية. فلعلّ التشديد على القواسم المشتركة هو أفضل وسيلةٍ لتعليم

(١) العهد القديم. (م.)
(٢) العهد الجديد. (م.)

الجمهورية.» ولقد تمكّنت من العمل لأجل مسلمي فرنسا، لأنّه كان من المستحيل أن أتهم، أنا غير المسلم، بأنني أقوم بالتبشير لصالح دين دون آخر. لم يكن طموحي كوزير للداخلية أن أبلّغ رسالة ما. بل كان طموحي أن أصف ظاهرةً وأن أنظر إليها على نحو إيجابي فيما غالباً ما يُنظَر إليها على نحوٍ سلبي أو حتّى كاريكاتوري: فمن جهة يقولون إنّ الدين موشك على الزوال، ومن جهة أخرى يقولون، بالثقة عينها، إنّ الدين مصدرٌ لعدم التسامح الذي نواجه خطر ديناميكيّته. ما يبدو لي ضرورياً هو التأكيد بأنّ الدين يلعب دوراً وبأنّ لا مصلحة لنا على الإطلاق في زواله أو في التخفيف من قوّة تأثيره.

هل يمكننا القول إنّك مؤمن؟

أحاول. وألاحظ بأنّ العُمرَ يقرّبني أكثر فأكثر إلى شكلٍ من أشكال الممارسة الدينية. ولا أعتقد أنني الوحيد على هذه الحال.

تدريس الحالة الدينية في المدارس

هل تؤيّد تدريس الحالة الدينية في المدارس، كما يقترح تقرير ريجيس دوبريه[1]؟

من المؤكّد أنني ممّن يؤيدون تدريس تاريخ الأديان. إذ يحتاج تلاميذنا إلى عدد من نقاط المعرفة الثقافية. كما أنّه عامل أساسيّ في تعلّم لغة الحوار، واحترام الآخر وفهم الاختلافات، حتّى في سنّ الدراسة الأولية. لا شكّ عندي في أن تدريس تاريخ الأديان يمثّل وسيلة من وسائل مكافحة العنصرية وكره الغرباء. فلا بد أن تكون هذه إحدى المهام الرئيسية المنوطة بوزارة التربية الوطنية.

تلامذتنا لا تعوزهم معرفة تفصيلية بآلهة الإغريق! أنا شخصياً

(١) ريجيس دوبريه: «تدريس الحالة الدينية في المدارس»، منشورات أوديل جاكوب، ٢٠٠٢. تقرير أنجز بناء على طلب وزارة التربية الوطنية.

عانيت من الأمر! طبعاً هذه معرفة مفيدة جداً لبناء ثقافة ذات نزعة إنسانية، ولكنّها، من وجهة نظري، ليست ضرورة ملحّة شأن تدريس اللحظات المؤسّسة للأديان الكبرى المُعْتَنَقة اليوم في فرنسا. لا ريب في أن عبادة جوبيتر في عهد الإمبراطورية الرومانية أمرٌ مهمّ، ولكن يبدو لي، إذا جاز لي القول، إنّ ما هو أهمّ في إعداد مواطن هو أن يعلم أو أن يملك أسانيد حول ما كابدته الطائفة اليهودية في أوروبا، من سان برنار إلى أوشفتس، ومن إبن ميمون إلى كافكا، وظروف نشأة الكنيسة الكاثوليكية ودورها في فرنسا، وانشقاق البروتستانت وجذور الإسلام، آخر الأديان الكبرى المنزلة. إلى ذلك، إنّي واثقٌ من قدرتنا على تدريس تاريخ دياناتنا الكبرى من غير شبهة تبشير.

بالمقابل أشعر بأنني أكثر ارتياباً حيال تدريس الحالة الدينية كما يقترحُ تقرير دوبريه. يرى ريجيس دوبريه ضرورة التشديد على ما خلّفته كلّ ديانةٍ من أثرٍ خاص في ثقافتنا، وليس التشديد على السمات المشتركة التي نلحظها بين الأديان. ويوصي بدراسة نصوص أساسيّة: توراة اليهود[1]، والعهد الجديد[2] وسوَر قرآن المسلمين. والحقيقة أنّ مقاربته للأديان تنمّ عن تحليل شبه علميّ لإسهام كلّ ديانة في الثقافة المشتركة، ولا تشدّد على فرادة المسار الروحيّ لكلّ منها. فيما يعنيني أنا، فإنّي أميل إلى إبراز القواسم المشتركة، وهوامش التلاقي، ونقاط الالتقاء بين جميع الرسالات السماوية. فهذه أكثر ممّا نظنّ، وهي، في الحقيقة، ما يضفي انسجاماً على مجمل الحالة الروحية: هناك حياة آخرة، وهناك إله واحد ووحيد، وهناك معنى للتاريخ، وفرصة للتوبة، وأخلاق فطريّة مشتركة بين جميع الحضارات مرجعها المطلق. هذا الانسجام هو ما يجعل الحروب والأحقاد بين الأديان على قدر كبير من العبثية. فلعلّ التشديد على القواسم المشتركة هو أفضل وسيلةٍ لتعليم

(١) العهد القديم. (م.)

(٢) العهد الجديد. (م.)

المسلم ضرورة احترام اليهودي، وتعليم الكاثوليكي أنّه شبيه البروتستاني والعكس بالعكس.

على كلّ حال، أتمنّى أنّ نفكر ملياً في هذه المسائل بكثير من البراغماتية والاعتدال. ففرنسا لها تاريخ لا يسعنا تغليفه بأي فكرة مستجدّة طارئة. علينا أن نأخذ ميراثنا بعين الاعتبار، وحروبنا الدينية، ومجابهاتنا العلمانية. وأخشى ما أخشاه هو أن نتسبّب، جرّاء انتقالنا من شبه اللاشيء إلى كلّ شيء، بما في ذلك القراءة الميسّرة للنصوص الكبرى، بظاهرةٍ من الرفض تناقض الغاية التي نسعى وراءها. ينبغي لتاريخ الأديان، لا بل في متناولنا، أن يُدرّس من غير نزوع نضاليّ. ويبدو لي من المستحيل أن يوضع تفسير «محايد» أو موضوعي للنصوص. أتفهّم منطق ريجيس دوبريه الذي يستكشف آفاقاً بالغة الثراء. ومع ذلك أخشى أن يُثيرَ معارضةً عامّة، وخاصّة من قبل الذين سيرون فيه تشكيكاً في مبادئ العلمانية. وعندئذ سنجد أنفسنا لا عند نقطة الانطلاق وإنّما عند نقطة متخلّفة عن وضعنا الحالي.

لا ريب في أنّ الأساتذة هم الذين سيمانعون، لأنّ التلامذة سوف يشعرون، على الأرجح، بفضولٍ يدفعهم إلى اكتشاف معتقد زملائهم في الصفّ.

لنكن واضحين منذ البداية؛ إنّ وزارة التربية الوطنية تعني ٩٥٧٠٠٠ مدرّس. ومجرّد الطلب إليهم تفسير النصوص المقدّسة، سواء خلال حصّة اللغة الفرنسية أو الفلسفة، قد يُعتبرُ استفزازاً في نظر معظمهم. الأحسنُ هو في الغالب عدوّ الحَسَن. إلى ذلك، أضيف قائلاً إنّ النصوص في نظر المؤمنين مقدّسة. ومن شأن التفسير العلماني أن يثير سوء فهم مضاعفاً: ضيق الأساتذة من اضطرارهم إلى تفسير نصوص ديانةٍ لا ينتمون إليها، وسوء فهم المؤمنين أو خشيتهم من تحليل، قد يكون مفرطاً بعقلانيته، لنصوص مؤسّسةٍ لإيمانهم. في آخر الأمر، كلّما فكّرتُ ملياً في الموضوع ازددتُ ميلاً إلى التحفّظ بشأنه!

دور التعليم الديني

الأساقفة منهمكون في تقدير برامج التدريس ووتائرها ويخشون الخطرَ المائلَ على الساعات الأسبوعية المكرّسة في المدارس الابتدائية للتعليم الديني. فهل تؤيّد على هذا الصعيد تفاوضاً على مستوى وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية، أم تؤثِرُ تنظيماً يُراعي كلّ حالة على حدة، بحسب المناطق والأبرشيّات والمدارس؟

يلحظ قانون ٢٨ آذار/مارس ١٨٨٢ الحقّ في التعليم الديني في المدارس الابتدائية. إنّه القانون الذي يبرّر وجود يوم من دون تعليم في الأسبوع المدرسيّ، كان في السابق يوم الخميس، ثمّ أصبح يوم الأربعاء منذ العام ١٩٧٢.

علينا أن نلاحظ أنّ عدد الرهبان المتوافرين لمزاولة التعليم الديني هو، اليوم، أقلّ. إذ يُستبدل الرهبان بعلمانيين، الأمر الذي يُعتبر، في آخر المطاف، تطوّراً في حثّ الطائفة المسيحية على تحمّل مسؤولياتها. زد على ذلك أنّ هناك مطالبة من قبل أهالي التلاميذ بأن يُستبدل قبل ظهر يوم السبت بصبيحة يوم الأربعاء لكي تكرّس العطلة الأسبوعية لقضاء وقت مع العائلة. هذا فضلاً عن الوقت الإضافي الذي يتيحه نظام العمل لخمس وثلاثين ساعة في الأسبوع فيزيد من مطالبة الأهالي بتنظيم مختلفٍ لساعات التدريس بحيث يُتاح لهم قضاء المزيد من الوقت مع أولادهم؛ وهذا أمر مشروع وصحيّ في حياة المجتمع. يجب أن نحمي الحقّ في التعليم الديني، بما في ذلك قطاع التعليم الرسميّ. لا ينبغي لهذا التعليم أن يغدو افتراضياً. ولكن في الوقت نفسه ينبغي التكيّف مع وتائر الحياة المستجدّة.

أنا لا أؤمن بالمفاوضات على المستوى الوطني؛ وما أختبره يجعلني أقل إيماناً بها يوماً بعد يوم. فما يمتاز به التفاوض على المستوى الوطني هو أنّنا نناقش المبادئ، وميزة النقاش على هذا الصعيد أنّه في الأغلبِ مجرّد، ومتصلّب في جميع الأحوال. فلا مَن يتنازل، لأنّ التنازل على مستوى المبادئ هو قبول بالهزيمة! لذا

أجدني، على الضدّ من ذلك، مؤمناً بالتنظيم الإقليمي الذي يتيح لكلّ فرد أن يجد وسائل تكيّفه وفق وتائر الحياة المحليّة المحيطة به: مدينة، ضاحية، ريف. ورأيي أنّ الرهبان والحاخامات والقساوسة والأئمة أو العلمانيين الذين يمثّلونهم، يجب أن يكونوا موضع ترحاب في النقاش حول تنظيم المواقيت المدرسيّة الخاصّة بالتعليم الديني. ولكن ليس من الضروريّ «تخصيص» يوم بعينه وتعميم هذا التخصيص على أرجاء فرنسا بأسرها. وهنا أرى أنّ البراغماتية والنقاش المُفرَد هما أجدى بما لا يُقاس من أجل التوصّل إلى إجماع.

كيف تتصوّر الأمور؟

إنّ الفكرة التي تدعو إلى تخصيص يوم في الأسبوع، وساعة في اليوم، يتلقى خلالها جميع الأولاد المعنيين التعليم الديني، هي فكرة تنتمي، برأيي، إلى زمن آخر. فقد يُلحَظ في بعض القطاعات، نظراً لبعد المدرسة أو قربها، بأنّ الجميع لهم مصلحة في أن تعطى دروس التعليم الديني في نهاية اليوم المدرسي؛ وفي قطاعات أخرى قد يوافق الجميع على الإبقاء على يوم الأربعاء. هناك حلول موضعيّة للأمور تسهم في إرضاء الجميع.

تدريس الإيمان، تربية الإنسان

هل يضيف الدينُ برأيك قيماً معيّنة في مجال تربية الأولاد وفي دائرة الحياة العائلية؟

أجل، بالتأكيد. فكلّ ما يساعد في إضفاء معنىً على الحياة يكتسي أهميةً في عالمٍ حيث يصعبُ الاهتداء إلى نقاط اعتلام. ويسعنا توصيف هذه الإضافةَ عبر قولنا إنّ الإيمان يُحيي الوجود، ويظهّر مفاهيم الحقوق والواجبات، ويضفي عمقاً على العيش اليوميّ الذي غالباً ما يكون كئيباً ومسطّحاً بلا آفاق. لا يسعنا تربية الشباب انطلاقاً من القيم الزمنية والمادية، وحتّى الجمهورية، وحدها. فالتربيّة الدينية رهانٌ مهمّ لأنّها واحدة من الأنشطة الوحيدة المقترحة على الشباب التي

ليس الغرض الوحيد أو الرئيسي منها هو إرضاء شخصهم. إنّها ترغمهم على الخروج من ذواتهم وتشرع قلوبهم على أبعادٍ تتجاوزها: كالغيرية، والحياة بوصفها مشروعاً خاصاً أراده الله ومكانة الإنسان في صلب هذا المشروع، والعالم بوصفه مصيراً جَمْعياً ولكلٍّ أن يؤدي دوره فيه. إنّ التنشئة الدينية، أو التعليم الديني، أو مدرسة الأحد ليست أنشطةً شبيهةً بتعلّم العزف على البيانو أو مزاولة رياضة الجودو أو تعلّم الرقص والرسم.

إنّ المبادئ والإطار ونقاط المعرفة التي يوفّرها الدين تُعينُ الأهلَ على درب التربية المرصوف بالمشقّات. والبعد الأخلاقي، إذا تأتّى من مسار روحيّ، دينيّ، كان أكثر صلابة ورسوخاً ممّا لو استقى مصدره من السجال السياسي أو من المِثال الجمهوري. على كلّ حال، ما زلتُ مقيماً على حذري من السياسيين الذين يدّعون أنّهم يعملون لنصرةِ الأخلاق. فلا أعتقد أنّ محرّك السياسة هو «الأخلاق» حتّى لو كان ثمّ أخلاقٌ سياسية إذا كنت أتمتّع بأخلاق شخصيّة. ولكنّي أفضّل أن يعيش السياسيون أخلاقهم بدل الحديث عنها في كلّ آن وبنوايا أيديولوجية مبيّتة.

أنتَ ترى أنّ الأخلاق الجمهورية وحدها لا تكفي لضمان تربية متوازنة.

لا يسع الأخلاق الجمهورية الإجابة عن كلّ الأسئلة أو تلبية التطلّعات كافّة. إنّها تسمح بإعداد مواطنين، وهذا أمرٌ غاية في الأهمية. لكنّها غير كافية للإجابة عن تساؤلات الإنسان الجوهريّة. الأخلاق الجمهورية تكمن في احترام القانون. فالأخلاقي بهذا المعنى هو ما ينسجم مع القانون. أمّا في المجال الروحيّ، فنحن نقف على أرضيّة مختلفة. إذ ليس أخلاقياً بالضرورة ما يحترم القانون، وليس لا أخلاقياً بالضرورة ما لا يحترم القانون. هنا ننطلق من منطق مغاير، واعتقادي أنّ تفاعل المنطقين وتعايشهما معاً يؤدي إلى تكافلهما وتكاملهما وتوازنهما وإلى أن يُغني أحدهما الآخر.

تشكّل الحياة الروحية، عموماً، سندَ الالتزامات الإنسانية والفلسفيّة التي لا تستطيع الجمهورية توفيره، هي التي تجهل الخير أو الشرّ. فالجمهورية تصونُ القاعدةَ، القانون، من غير أن تربطهما بنسق أخلاقي. إنّها تعيّن ما هو مُباح وما هو محظور، ولا تعيّن ما هو شرّ وما هو خير. أمّا الدين فقد يسعه توفير هذا البُعد.

لِمَ تقول: «قد يسعه»؟

أقول ذلك لأنّ من المُستَحسَن ألاّ يكون المرء ساذجاً: فالدين قد يكون أيضاً ذريعةً للعنف. الحالة الدينية ليست إيجابية تلقائياً. وبعد أن أشرتُ إلى أهمية المسائل الروحية، وبعد الإقرار بدور الديانات الكبرى، طبعاً الديانة الكاثوليكية والديانات الأخرى، فإنّي أقرّ أيضاً ومن غير حرج بأن الحالة الدينية قد تكون مدمّرة إذا ما حُرّفت وشابتها أوجه المغالاة. وأمامنا مَثل النزاع الإيرلندي بين الكاثوليك والبروتستانت، وأنصار الله المتشدّدين لدى المسلمين والأحزاب الدينية المتطرفة، سواء كانت في إسرائيل أو في سريلانكا أو في الهند، فهذه كلّها نماذج عن الجنون الذي قد ينجم عن تمسّك غير سويّ بالدين: التطرّف، فظاعة الإرهاب، الحقد المستشري داخل المجتمع الوطني الواحد. ولذلك أقول «قد يسعه».

في حقبةٍ ما شهدتها فرنسا، وبموازاة الأديان، كان «فارس الجمهورية الأسود»، أي المدرّس، ينشر أخلاقاً علمانية، ويفرض إعداداً مدنياً وأخلاقياً. ماذا عن يومنا هذا، أما زال «فرسان الجمهورية السود» موجودين؟

كان لـ «فارس الجمهورية الأسود» عدوّ: وكان هذا العدوّ يتمثّل بالديانة الكاثوليكية، كليّة القدرة، التي كانت قادرة على فرض قواعدها في المجالات كافّة. أمّا اليوم فلا وجود لديانة كليّة القدرة في فرنسا. بل على العكس، فقد نحتاج إلى وجود «فرسان للجمهورية» في دول لا تعرف التنوّع. وهذا سبب إضافيّ لرعاية مثل هذا التنوّع في بلدنا. فإذا

كنّا لا نرغب في أن تعود هيمنة ديانة ما، أياً كانت، مجدداً، علينا تنظيم تعدّد الأديان في إطار الإجماع الجمهوري، وتشجيع تنوّع التيّارات الفكرية داخل كلّ ديانة من الديانات. الفكر الأحادي هو فكر خطر على الدوام، ولكنّه، في نطاق الدين، قد يولّد تشدّداً من شأن راديكاليّته أن تقوّض توازنات المجتمع. أمّا المدرسون اليوم، فإنّهم يؤدون عملاً ممتازاً بالوسائل المتوافرة بين أيديهم. ولكن المفارقة تكمن في أنّ المجتمع يطالبهم بالمستحيل: أن يدرّسوا، وأن يربّوا، وأن يحلّوا محلّ الأسَر، وأن ينجحوا في دمج جميع الناس. وفي الوقت عينه كلّما ازدادت الأعباء التي يلقيها المجتمع على كواهلهم ازداد تدهور أوضاعهم الاجتماعية والمهنية. وهذا مَثَلٌ على تفكّك إضافيّ يختصّ به زماننا.

ما هي الشروط التي تسمح للأديان بأن تلعب دوراً في بناء أخلاقٍ مشتركة؟

يكمن القاسم المشترك في قانون الجمهورية الذي يطبّق على جميع الأديان. القانون الجمهوري الذي يُصاغ ويطبّق في إطار دولة القانون، هو على الدوام أعلى مرتبةً من قانون الديانة حتّى لو لم يكونا من طبيعة واحدة، بمعنى أنّ أحدهما يضمن النظام العام، والثاني يضمن النسق الأخلاقي. ففي ظلّ قانون الجمهورية يستطيع كلّ منّا أن يحيا شغفه الخاص، للبعض شغفه بالرياضة والفنون والثقافة بمختلف أشكالها، وللبعض الآخر شغفه بديانة ما، علماً بأنّ الأمرين لا يقفان على الأرضية نفسها. إنّ حرية مزاولة الرياضة لا تتعارض مع الجمهورية؛ فلا أرى كيف لحريّة الصلاة أن تشكّل خطراً على الجمهورية؟ أنا أقف على الطرف النقيض من ذلك الوزير السابق الذي كان يرفض الدخول إلى كنيسة بذريعة أنّه وزير الجمهورية. ليس على القانون أن يخوض مساومة مع الأديان، ولكن من واجب القانون الحرص على أن يترك حيّزاً من الحرية لكلّ واحد منها. فمن خلال

إضفائها معنىً على حياة كلّ منّا، تخفّف الأديان من حدّة التوترات وتسهم في دمج الجميع في البوتقة الوطنية. ومعاً (أي القانون والدين) يسعهما فعلياً الإسهام في بناء العناصر الأساسيّة لحدّ أدنى من الأخلاق المشتركة.

خلاصة

لقد شهد بلدنا مؤخراً سنةً بأكملها من التساؤلات والسجالات حول العلمانية، من خلال قضيّة الحجاب على نحوٍ خاص. فما الخلاصة التي تستنتجها من هذه السجالات؟

إنّ السجال والمجابهة الفكرية وبيان الصعوبات ونقاط المراوحة بصدق، تجسّد، في نظري، الوسيلة الأفضل لحلّ المشكلات وللسير بالمجتمع إلى الأمام. ففي مسألة الحجاب كان هناك ما يمكن وصفه بالمُضمَر المكتوم: ما كان الغرض الحقيقي من قرار مجلس (شورى) الدولة؟ وما كان رأي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول المسألة؟ وما الذي كنّا نصبو إليه بالفعل؟ ماذا كان ينبغي أن نفعل في حالات أخرى غير المدرسة، مثلاً في حالة مراسم الحصول على الجنسيّة الفرنسية، في حالة الموظفين، في حالة المحلّفين في المحاكم، في حالة المنشآت الخاصّة؟ كانت هناك أيضاً مخاوف قديمة أو ناشئة حول أوجه أخرى لمبدأ العلمانية ما كان يؤتى على ذكرها لكي لا تُثار أسئلة لا نعرف، أو لا نريد الإجابة عنها. في ذهني مثلاً مسألة المواقيت المخصّصة للنساء في أماكن السباحة المغلقة، وبعض أوجه السلوك في المستشفيات، وتمويل أماكن العبادة لجميع الأديان، أو حتّى النقص في عدد المرشدين الروحيين في المدارس والسجون. نقاشات العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ أتاحت طرح هذه المواضيع والتداول فيها برصانة وشغف، في وقت معاً. وهذا أمر جيّد جداً. ثمّ أنني أسهمت شخصياً في افتتاح النقاش بالتزامن مع خطابي الذي ألقيته أمام إ م إ ف، في ربيع العام ٢٠٠٣، والذي أوضحتُ فيه أنّ الجميع يجب أن يكونوا حاسري الرأس في الصور الشمسيّة التي توضع على وثائق الهوية الرسميّة.

وفي ختام هذه المداولات، اهتدى بلدنا ومواطنونا إلى نقاط

إضفائها معنىً على حياة كلّ منّا، تخفّف الأديان من حدّة التوترات وتسهم في دمج الجميع في البوتقة الوطنية. ومعاً (أي القانون والدين) يسعهما فعلياً الإسهام في بناء العناصر الأساسيّة لحدّ أدنى من الأخلاق المشتركة.

خلاصة

لقد شهد بلدنا مؤخراً سنةً بأكملها من التساؤلات والسجالات حول العلمانية، من خلال قضية الحجاب على نحوٍ خاص. فما الخلاصة التي تستنتجها من هذه السجالات؟

إنّ السجال والمجابهة الفكرية وبيان الصعوبات ونقاط المراوحة بصدق، تجسّد، في نظري، الوسيلة الأفضل لحلّ المشكلات وللسير بالمجتمع إلى الأمام. ففي مسألة الحجاب كان هناك ما يمكن وصفه بالمُضمَر المكتوم: ما كان الغرض الحقيقي من قرار مجلس (شورى) الدولة؟ وما كان رأي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حول المسألة؟ وما الذي كنّا نصبو إليه بالفعل؟ ماذا كان ينبغي أن نفعل في حالات أخرى غير المدرسة، مثلاً في حالة مراسم الحصول على الجنسيّة الفرنسية، في حالة الموظفين، في حالة المحلّفين في المحاكم، في حالة المنشآت الخاصّة؟ كانت هناك أيضاً مخاوف قديمة أو ناشئة حول أوجه أخرى لمبدأ العلمانية ما كان يؤتى على ذكرها لكي لا تُثار أسئلة لا نعرف، أو لا نريد الإجابة عنها. في ذهني مثلاً مسألة المواقيت المخصّصة للنساء في أماكن السباحة المغلقة، وبعض أوجه السلوك في المستشفيات، وتمويل أماكن العبادة لجميع الأديان، أو حتّى النقص في عدد المرشدين الروحيين في المدارس والسجون. نقاشات العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ أتاحت طرح هذه المواضيع والتداول فيها برصانة وشغف، في وقت معاً. وهذا أمر جيّد جداً. ثمّ أنني أسهمت شخصياً في افتتاح النقاش بالتزامن مع خطابي الذي ألقيته أمام إ م إ ف، في ربيع العام ٢٠٠٣، والذي أوضحتُ فيه أنّ الجميع يجب أن يكونوا حاسري الرأس في الصور الشمسيّة التي توضع على وثائق الهوية الرسميّة.

وفي ختام هذه المداولات، اهتدى بلدنا ومواطنونا إلى نقاط

اعتلامهم أو استردّوها. هذا أمر مهمّ لمؤسساتنا وإداراتنا التي ما كانت تعرف أحياناً كيف تتصرّف. في المستشفى مثلاً، من غير المقبول أن يحول زوج دون تلقّي زوجته العلاج بدعوى أنّ الطبيب المعالج رجل. فالتذكير بحقيقة بدهية مثل هذه لا يتعارض مع حرية المعتقد. هذا وقد عاودت لجنة ستازي تأكيدها الواضح بضرورة احترام إلزامية المدرسة التام، بما في ذلك أيام الجمعة، وحصص الرياضة والسباحة. وشدّدت على ضرورة تدريس البرامج كاملةً في جميع المدارس. وأكدت واجب الحياد التام على جميع الموظفين الحكوميين.

من جهة أخرى، وهذا، برأيي، أمر جوهريّ أيضاً، يمكن القول إنّ نقاشات السنة المنصرمة قد رسمت لنا خارطة طريق، لائحةً بمجمل الصعوبات الملموسة التي تواجه المؤمنين من مختلف الطوائف في بلدنا، والتي من واجبنا العمل على إيجاد حلول لها. إنّ الإصرار تكراراً على صحّة وأهمية مبدأ العلمانية للجمهورية لا يجب أن يُتخذ ذريعة لعدم الاستجابة لتطلّعات بعض مواطنينا. لا بل المطلوب هو العكس تماماً، ما دامت العلمانية هي حقّ المرء في الاعتقاد وفي ممارسة ديانته بحريّة وعلانية وعلى نحوٍ متساوٍ بين جميع الديانات. لجنة ستازي لحظت نقاطاً مهمّة: كمسألة الاندماج وأوجه التمييز، الاعتداءات العنصرية والمعادية للسامية، الأخذ بعين الاعتبار ما تفرضه الأديان في مراسم الدفن، وإدخال حقبة الاستعمار والتحرّر من الاستعمار وحقبة العبودية إلى البرامج المدرسيّة، وتعيين مرشدين روحيين مسلمين... هذه مطالب تستحقّ منّا التكريم.

ما كان موقفك من الاقتراح الذي تقدّمت به لجنة ستازي حول إضافة يومي عطلة جديدين سنوياً هما الموافقان ليوم الغفران (اليهودي) والعيد الكبير (الإسلامي)؟

أتفهّم تماماً الخطوة التي أقدمت عليها اللجنة. إنّه اقتراحٌ ينطوي على قدر كبير من الاستقامة الفكرية وحسّ العدالة. ومع ذلك فإنّ المساواة بين الديانات لا يسعها التغاضي عن قيود الحياة الجَمْعيّة والتقاليد التي ورثناها حتّى لو تلطّفت جذورها الدينية المحضة لصالح

بعديها العائلي والاجتماعي. ففي عيد جميع القديسين يزور الفرنسيون المدافن حاملين إليها باقات الورود: وهم يفعلون ذلك مدفوعين برجاء قيامة الموتى وبالحاجة إلى استذكار موتى أُسَرهم. تاريخ فرنسا ليس صفحة بيضاء. بعض الأعياد الكاثوليكية أضحت مهجورة. ويصعب إلغاؤها واستبدالها بأخرى لأسباب تعود في الوقت نفسه إلى الطابع الأغلبي للديانة الكاثوليكية وإلى اعتبارات عملية غاية في البساطة. لاحظوا مثلاً كم من الصعب إلغاء عيد إثنين العَنْصَرة بسبب تقاليد الحجّ إلى شارتر أو لورد، أو حتّى بسبب بعض الأنشطة (سباقات الدراجات الهوائية، الأسواق الخيرية، أو التجمّعات الرعوية...) التي درج بعض مواطنينا على تنظيمها في مثل هذا اليوم! على الأديان الأقلوية أن تجد سبلاً للتكيّف مع الديانة الغالبة التي صاغت، منذ أمد بعيد، تنظيم حياتنا الاجتماعية والتي ما زالت قاعدة هذه الحياة الأساسيّة. لا يسعنا الإقرار بأن يكون يوم الجمعة يوم عطلة للمسلمين، ويوم السبت لليهود، ويوم الأحد للمسيحيين؛ ولا أن يتكيّف تقويمنا المدرسي مع واجبات شهر رمضان؛ ولا أن تجعل في مطاعم المدارس والجامعات موائد خاصّة بالكاثوليك وأخرى خاصّة باليهود بحيث يتمكّن هؤلاء من التزام ما يحرّمه دينهم من المآكل؛ ولا أن ينهار مبدأ المساواة بين الجنسين، المُكتَسب بعد مشقّة، أمام مطالبة بعض المؤمنين بمواقيت مختلفة للنساء والرجال لارتياد أماكن السباحة المغلقة. فإذا ما سلكنا هذا الدرب لا بدّ أن نسلّم جدلاً بأن قانون الجمهورية يجب أن يرضخ لقوانين الديانة، وبذلك نعزّز الميل إلى انكفاء الطوائف على نفسها. والمسلمون لا يقولون شيئاً مغايراً، على كلّ حال، عندما يصرّحون بأن احترام القانون الوطني هو واجب ديني. وكذلك الأمر القديس بولس عندما يدعو إخوته إلى التزام الأعراف التي تسود المجتمع حيث يعيشون، لأنّ العقيدة المسيحية هي عامل سلام وعدالة، وليس عامل «فضيحة» واستفزاز[1].

(١) رسالة إلى الرومانيين، ١٤.

كلّ هذا لا يحول دون اتخاذ السلطات العامة التدابير اللازمة لرعاية هذا التكيّف. لا بل يدخل هذا في صلب واجباتها. إذ ينبغي لليهوديّ أو للمسلم أن يتمكّن من إحياء الشعائر الدينية التي تقام في أعياد طائفته الأساسيّة من غير أن يكون مضطرّاً إلى تبرير سلوكه. وكذلك الأمر، لا ينبغي لطالب يهودي مؤمن أن يُرغم على التخلّي عن الدراسة لأنّ الامتحانات تنظّم، بلا استثناء، يوم السبت، ويحظر عليه أن يتقدّم إليها في يوم آخر. طبعاً هناك حلول عملية لهذا النوع من الصعوبات وعلى الجامعات أن تبادر إلى تطبيقها. من الواضح جداً أنّ ثمة فرقاً كبيراً بين تقديم المطاعم المدرسيّة والجامعية طبقاً بديلاً إذا كانت الوجبة الرئيسيّة تحتوي على لحم الخنزير، وبين الالتزام التام بتعاليم الديانة اليهودية حول الطعام. ففي الحالة الأولى يكون السعي منصبّاً على احترام ديانة الآخر مع الحرص على قواعد الحياة المشتركة والميراث التاريخي؛ أمّا في الحالة الثانية فيكون السعي منصبّاً على تنظيم مجتمع على أساس انغلاق كلّ طائفة فيه على نفسها، حيث يحيا كلّ فرد ديانته بالتوازي وحيث تضمحل الرغبة حتّى في وجود بوتقة وطنية وحياة جَمعيّة. ما من صعوبة فعلية تعترض رغبة كلّ طائفةٍ في أن تعيش بانسجام مع ذاتها في كنف فرنسا الموسومة، من جهة، بالكاثوليكية والمتمسّكة، من جهة أخرى، بالعلمانية. يكفي أن تنحو منحىً براغماتياً في سلوكها، وأن تكون منفتحة على الآخرين، وبخاصّة أن تتصرّف بتسامح. ليس على المؤمن أن يعتذر عن إيمانه، كما ليس على غير المؤمن أن يبرّر عدم إيمانه.

ما هو الرجاء الذي تشاطره غير المؤمنين، وما هي الرسالة التي تودّ أن توجهها إليهم حول موضوع العلمانية؟

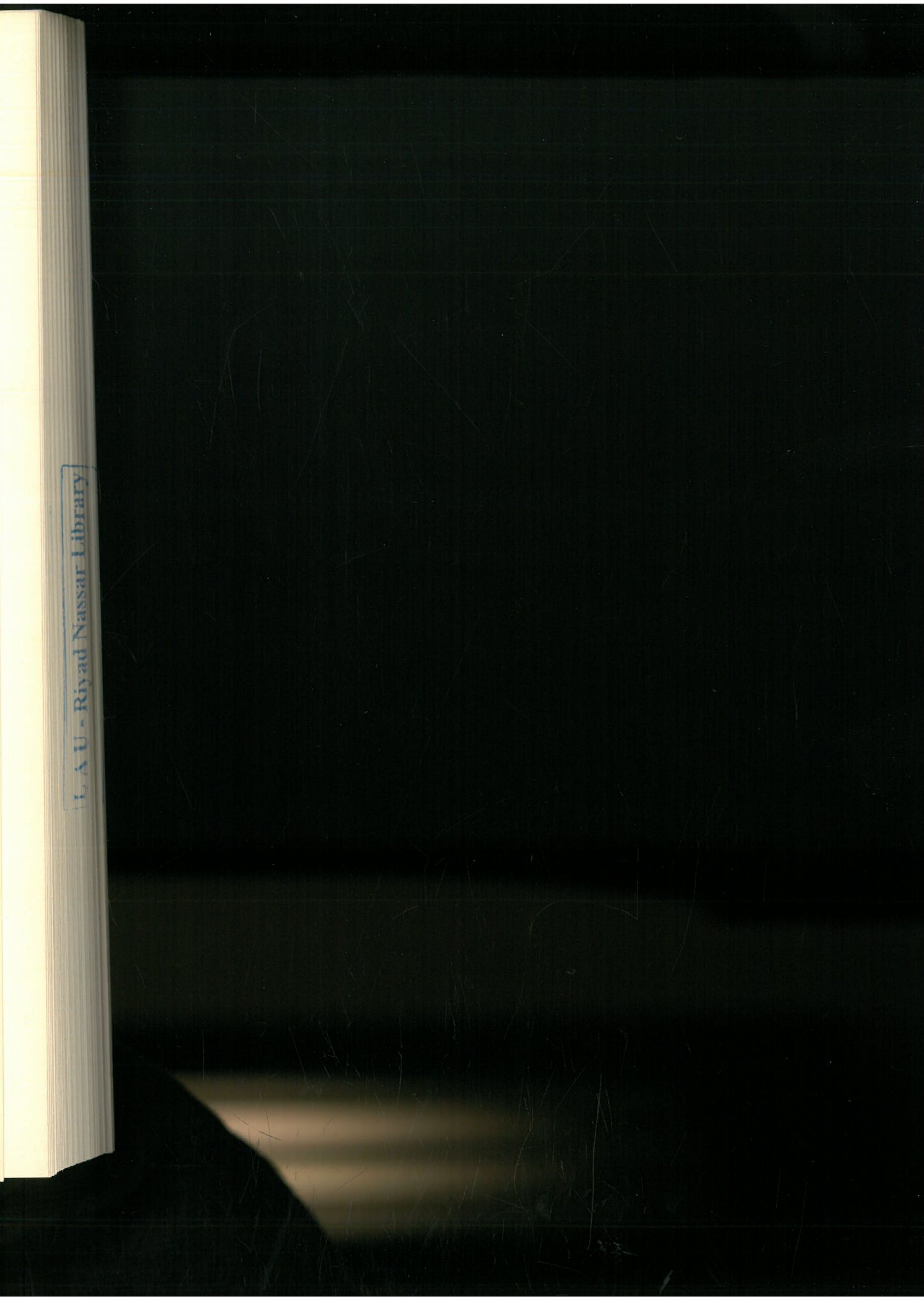
مَن لا يؤمن لا يقف موقف اللامبالاة حيال مسألة وجود الله، لأنّه يُعبّر عن قناعة بشأنها. إنّه يجعل من شكوكِه يقيناً. ويؤمن بأنّ الإنسان هو ثمرة الصدفة، وأنّه غاية نفسِه. إنّي لا أطلق حكماً قاطعاً على موقفٍ مماثل. وإنّما أتساءل حول إمكانية العيش من دون أي رجاء

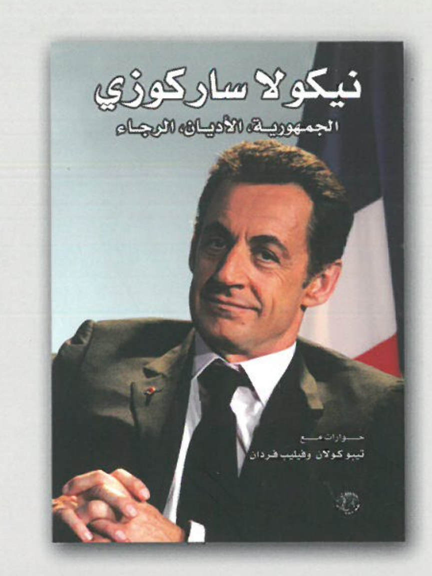
فعلاً في عواقب الإنسان. المهمّ، في نظري، هو أن يسهم كلّ منّا في بناء مجتمع التسامح: التسامح بين الأديان، تسامح الجمهورية حيال الأديان، وتسامح الأديان حيال الجمهورية والعلمانية. لقد بُنيَت العلمانية، تاريخياً، في خضمّ معركةٍ ضدّ نفوذ الكنيسة الكاثوليكية. وقد ولّى ذاك الزمن. وأضحت العلمانية فرصةً متاحة أمام جميع الأديان وجميع المؤمنين. كما إنّي أتطلّع إلى فهم أفضل لعالم الذين يؤمنون من قبل الذين لا يؤمنون، والعكس بالعكس. لأنّ الحدود لم تُرسم إلى الأبد. فهل يثق غير المؤمن اليوم بأنّه لن يصبح مؤمناً غداً؟ ومن يزعم بأنّه مؤمن اليوم، هل هو مقتنع كلّ الاقتناع بأنّه سيحافظ على إيمانه طوال حياته؟ لا يستطيع هذان العالمان أن يتجاهل أحدهما الآخر. وينبئني حدسي بأنّ في دخيلة كلّ منا رجلاً يؤمن وآخر يشكّ. والمثال الجمهوري يتيح لكلّ فردٍ، بحسب مسيرته الشخصيّة وظروف حياته، أن يختار الإيمان أو عدمه، وأن يبقى جمهورياً حقاً. الحدود مفتوحة، وهناك ساعات يأسٍ عظيم ولحظات أمل عظيم في حياة كلّ منّا. والمهمّ هو أن نتمكّن، جميعنا، من العيش في كنف الجمهورية، ملتزمين القاعدة نفسها.

ألا نحتاج إلى أماكن نقاش ولقاء حول المسائل الروحية؟

من دون شكّ. والسبب برأيي هو أننا لبثنا، زمناً طويلاً، خائفين من التطرّق إلى هذه المسائل. لا ينبغي للنقاش حول الدين أن يقتصر على رجال الدين أنفسهم. فالمسألة تعني الكثيرين، بمن فيهم غير المؤمنين. وخاصّة رجال السياسة، إذ لا ينبغي أن يقتصر حديثهم على الاقتصاد والشأن الاجتماعي والبيئة والأمن. فمن واجبنا أيضاً أن نقارب المسائل الروحية. يعاني مجتمعنا من غياب الحوار ومن نقص في أماكن اللقاء بين الأديان وبين المؤمنين وغير المؤمنين. والحالُ أنّ المسألة الدينية هي مسألة ملازمة لجوهر الإنسان، حتّى الإنسان الذي لا يؤمن. فخياره الشخصيّ أن يرجوَ أو لا يرجو، ولكن ربّما كان ببساطة سبيلاً من سُبُل الخلاص أن يتحدّث عن الرجاء...

المحتويات





إنّ قناعتي الراسخة مع الوقت تقول إنّ الحاجة إلى الرجاء هي جزء لا يتجزأ من الوجودالإنساني؛ وإنّ ما يجعل الحرية الدينية على هذا القدر من الأهمية هو أنها متعلقة، في الحقيقة، بحرية الرجاء....

إننا أسأنا تقدير أهمية الظاهرة الدينية، وإن أهميتها الفعلية أكبر مما نظن، وإن من شأنها أن تكون عامل سلام وتوازن واندماج وجمع شمل وحوار....

وقد أردت أن أكون في هذه الصفحات صادقاً قدر المستطاع، ما حدا بي إلى التعبير عن بعض العواطف الشخصية، وما أرغمني أحياناً على إيضاح الفوارق الطفيفة في المسلمات التي أؤمن بها! ورجائي أن يُفهم من قراءة هذا الكتاب أنه دعوة إلى التسامح.

نيكولا ساركوزي




ISBN 978-9953-0-1473-9
9 789953 014739